الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

مسار: تاريخ

دور دول أوروبا الشرقية في دعم الثورة الجزائرية "يوغسلافيا انموذجا " 1954–1962م

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطلبة:

– سعايدية محمد الأمين

– سعايدية يوسف

– بلقرشي مختار

بإشراف:

د. حرشوش كريمة.

لـــــــــجنـــــــة المناقشـــــــــــــــة

الاستاذ(ة)	الصفة	الجامعة
د.بوحموم محمد	رئيسا	جامعة ابن خلدون تيارت
د.حرشوش كريمة	مشرفا ومقررا	جامعة ابن خلدون تيارت
د.خنفار الحبيب	مناقشا	جامعة ابن خلدون تيارت

السنة الجامعية:1434/1442هـ- 2022/2021م

شكر وعرفان

تحية تقدير وعرفان إلى الأستاذةالمشرفة حرشوش

كريمة التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها طيلة

هذا البحث

والى جميع أساتذةقسم العلوم الإنسانية بجامعة تيارت

وكل من ساعدنا فهذا البحث.

إهداء

إلى من علمني كيف أقف بكل ثبات فوق الأرض أبي

المحترم

إلى نبع المحبة و الكرم أمي الموقرة

إلى روحي وقرة عيني ونبض فؤادي إخوتي وأخواتي

إلى جميع من تلقيت منهم النصح والدعم أهديكم

خلاصة جهدي العلمي

مختار

اهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى

الوالدين الكريمين حفظهما الله

والى كل أفراد أسرتي

إلى كل الأصدقاء ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء

دراستي في الجامعة

والى كل من لو يدخر جهدا في مساعدتي

والى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي

الدراسية

محمد الأمين

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين

اهدي عملي هذا

إلى أميالعزيزة وأبيالغالي اسألالله إن يطيل في عمرهما

إلى كل أفراد عائلتي والى زملائي وأصدقائي ورفقاء دربي

إلى كل من عمل معي لإتمام هدا العمل .

يوسف

قائمة المختصرات:

المختصر	ما يقابله
تر	ترجمة
ص	صفحة
ط	طبعة
د ت	دون تاريخ
ج	جزء
تح	تحقيق
د ط	دون طبعة

مقدمة

مقدمة:

ان ثورة أول نوفمبر لم تكن وليدة الصدفة، او نتيجة ظروف طارئة بل هي حصيلة نضال طويل ونتاج تاريخي للحركة الوطنية تجمع فصائلها بمختلف تيارات الاحزاب السياسية الوطنية، وكانت الثورة أولى المحطات الكبرى والمحصلة النهائية لرصد المقاومة الشعبية والسياسية فهي بذلك بداية التحرر وعالميته.

فمنذ اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر سنة 1954 وتطورها بدأت جبهة التحرير رحلة تدويل القضية الجزائرية وذلك من أجل كسب التأييد والتعاطف الدولي، ولقد لقيت الجزائر دعما ماديا ومعنويا من عدد كبير من دول العالم، اختلفت مظاهرها من دولة الى أخرى ويمكن الإشارة في هذا السياق الى الدور الذي لعبته دول أوروبا الشرقية في دعم الثورة خاصة يوغسلافيا، وهذا ما نحن بصدد التطرق اليه في بحثنا هذا وعليه نطرح الإشكالية التالية:

كيف كانت علاقة الثورة الجزائرية بدول أوروبا الشرقية؟ وما هو الدور الذي لعبته يوغسلافيا في دعمها " 1954-1962"؟

وللإجابة عن هذه الإشكاليةطرحنا مجموعة من التساؤلات الفرعية منها :

1- ما هي الظروف المحلية التي كانت تعيشها الجزائر عشية الثورة؟ وكيف كان التحضير لها؟

2- ما هي آليات جبهة التحرير الوطني لتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية؟

3- كيف كانت مواقف دول أوروبا الشرقية من الثورة؟

4- فيما تختلف عوامل ومظاهر دعم يوغسلافيا للثورة الجزائرية؟

من خلال ما توفر لدينا من مصادر ومراجع حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة حول الموضوع الموسوم بـ: "دعم دول أوروبا الشرقية للثورة التحريرية الجزائرية يوغسلافيا "انموذجا"، قسمنا الموضوع إلى ثلاث فصول يندرج تحت كل فصل ثلاث مباحث على النحو التالي: فصل تمهيدي تناولنا فيه ظروف واندلاع الثورة التحريرية ومرحلة التحضير لها مع الردود الفعلية الأولية عليها، أما الفصل الأول أشرنا فيه إلى تطور الثورة من مؤتمر الصومام إلى تدويل القضية الجزائرية على مستوى المؤتمرات الدولية وهيئة الأمم المتحدة، وخصصنا الفصل الثاني لمواقف دول أوروبا الشرقية من الثورة والدعم اليوغسلافي لها.

ومن أهم الدراسات التي اعتمدنا عليها:

1 – جريدة المجاهد: التي تعتبر مصدرا هاما وهي اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني حيث استشهدنا منها بشكل كبير في مختلف مراحل البحث، مما استوجب علينا الحصول على الجريدة بأجزائها الأربعة وتصفح كل أوراقها.

2 – محمد أزغيدي لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية "1954-1962" حيث ساعدنا كثيرا في معرفة أوضاع الجزائر عشية الثورة والتحضيرات الخاصة بها.

3 – بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 يعتبر مصدرا هاما.

4 – إسماعيل ديش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية "1954-1962" ويعد من أفضل المراجع التي تتعلق بموضوعنا والتي أفادتنا في دراسة الموضوع.

5 – مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية "1954-1962" يعد من المؤلفات النادرة التي كتبت عن الموضوع.

إن شح معلوماتنا عن الموضوع والغموض الذي يلفه من الأسباب التيجعلتنا نهتم بالبحث فيه ودراسته، كما ان هذا الموضوع في نظرنا يكتسي اهمية قصوى كونه لم يلقى الاهتمام الكثبير من طرف الباحثين، وكذلك معرفة الخلفية التاريخية لدول أوروبا الشرقية حول الثورة الجزائرية وموقفها منها، وتكمن أهمية الموضوع في كونه يدرس صدى تأثر الثو رة الجزائرية بالمواقف الدولية الداعمة لها، ويعتبر موضوعا نادرا وقليل الدراسة.

تهدف دراسة الموضوع إلىتحقيق جملة من الأهداف نوجزها كالأتي:

- التعرف على الظروف والأسباب الداخلية والخارجية التي كانت سببا وجيزا في اندلا ع الثورة الجزائرية في أول نوفمبر من سنة 1954.
- إبراز موقف دول أوروبا الشرقية من الثورة الجزائرية

إن طبيعة الموضوع هي التي تحدد للباحث المناهج التي ينبغي ان يعتمدها في دراسة بحثه، والدراسات الإنسانية بصفة عامة تحتاج إلى المزج بين عدة مناهج للإلمام بجوانب الموضوع، وبما أنها دراسة تاريخية اعتمدنا على المنهج التاريخي التحليلي في التتبع الكرونولوجي للأحداث والمواقف وتحليلها، واستخلاص أهم الأسباب والنتائج التي عرفها العمل الدبلوماسي للقضية الجزائرية وتطوراته، مستعينين بالمنهج الوصفي في إيضاح تلك الظروف التي أحاطت به والمنهج السردي لسرد الوقائع والأحداث وتفاصيلها.

اعترضت طريقنا في سبيل انجاز هذه الدراسة عدة صعوبات أهمها:

1 – ان المصادر والمراجع العملية تطرقت للموضوع بشكل مختصر، إذ أنها لم تعالج بدقة تفاصيل علاقة الثورة ببلدان أوروبا الشرقية. فمعظم المراجع تخصص عديدة للحديث عن الثورة الجزائرية وانتصارها، لكنها تمر مرور الكرام فيما يخص مواقف الدول منها.

2 – عدم وجود دراسات سابقة عن الموضوع ونقص المعلومات.

3 – تداول معظم المراجع لنفس المعلومات وغياب التحليل.

4 – عدم تمكننا من إجراء أي مقابلة مع أفراد سبقت لهم المشاركة في العمل الدبلوماسي ضمن صفوف جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية لأن أغلبهم فارق الحياة أو يقطنون خارج الوطن.

بالرغم من الصعوبات التي أسلفنا ذكرها إلا أننا حاولنا قدر الإمكان تغطية الجوانب المهمة للدراسة ويبقى الباب مفتوحا أمام الباحثين للتعمق أكثر في هذا الموضوع.

الفصل التمهيدي: ظروف اندلاع الثورة التحريرية وردود الفعل منها

I. الظروف العامة لاندلاع الثورة وأسبابها.

II. التحضير لإعداد الثورة التحريرية

III. إندلاع الثورة التحريرية وردود الفعل الأولية عليها.

تمهيد:

من المسلم به أن الثورة هي رد فعل وطني مناهض للاستعمار، وهي نتيجة لظروف عاشتها الشعوب المستعمرة والجزائر أقرب مثال على ذلك، إذ جاءت ثورتها نتيجة حتمية للظروف الداخلية التي كانت تعيشها من قمع واضطهاد من قبل الفرنسيين، وهو ما أثار خنق شعبها ودفعه إلى المطالبة بالحق في تقرير مصيره، ففجر ثورته في الفاتح من نوفمبر سنة 1954، فتخلف عن ذلك عدة ردود من الداخل والخارج، وهذا ما سوف نتطرق له في هذا الفصل.

I. الظروف العامة لاندلاع الثورة التحريرية وأسبابها:

I. **1- الظروف السياسية:** قبل التحدث عن الظروف السياسية التي ساهمت في اندلاع الثورة، لابد من الإشارة الى الحركة الوطنية المتمثلة في الأحزاب السياسية التي سبقتها لأهميتها وتأثيرها في مجرى الأحداث فيما بعد، أهمها:

- جمعية نجم شمال إفريقيا: تأسست هذه الجمعية في باريس سنة 1926م، وكان يمثل صوت الطبقة العاملة، وقد ضم ممثلين عن الأقطار الثلاث (تونس، الجزائر والمغرب). وكان لها هدفان هما تحقيق الاستقلال الكامل بالوسائل الثورية والدفاع عن مصالح عمال شمال إفريقيا، وكانت له جريدة تسمى "الأمة" تأسست سنة 1930م، أصدرها أثناء فترة حله من قبل فرنسا بتهمة مضادتها والدعوة على الثورة سنة 1929م، كما غير اسمه الى "إفريقية شمالية المجيد" ثم إلى "الإتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا"، وقد حل في جانفي 1937م، وتكون إثره حزب الشعب الجزائري.[1]
- فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين: تأسست بالجزائر سنة 1927م، وكانت تضم اتحاديات العمالات الثلاث (قسنطينة، الجزائر ووهران) ولقد تعاقب على رئاستها كل من المحامي شريف سيسبان ثم الدكتور

[1]- محمد أزغيدي لحسن، مؤتمر الصومال وتطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية 1956-1962م، دار هومة، الجزائر، 2009، ص14.

محمد صالح بن جلول وأخيرا فرحات عباس[1]، وكان من أهم مطالبها: دمج الجزائريين بفرنسا عن طريق التجنيس الجماعي بدون المساس بالدين والاحوال الشخصية.[2]

- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: تأسست بالجزائر سنة 1931م، على برئاسة الشيخ عبد الحميد بن باديس[3]، وكانت تدافع عن مقومات الشخصية الوطنية وتتمثل أهدافها في: بعث القيم الاجتماعية والثقافية للشعب الجزائري ومكافحة الأمية، نشر العلم باللغة العربية بين صفوف المواطنين الجزائريين، إضافة الى العودة الى السلفية ونجد الخرافات ومحاربة البدع.[4]
- حزب الشعب الجزائري: يعتبر حزب الشعب امتدادا لحزب النجم، تأسس مباشرة بعد حل هذا الأخير في "نانتيز nantes" بضواحي باريس بزعامة مصالي الحاج[5]، في 11 مارس 1937م، وتمحورت مطالبه في: إنشاء حكومة مستقلة عن فرنسا، إنشاء برلمان جزائري، احترام الشعب الجزائري واللغة العربية، تم حل الحزب من طرف السلطات الفرنسية في 26 سبتمبر 1939م.[6]

استمر النشاط السياسي لهاته الاحزاب خلال الحرب العامية الثانية فبعد انتهاءها كان يوم 08 ماي 1945 دليلا قاطعا بعد الدماء التي سفكت فيه على أن الاستعمار لا يمكن بالسياسية، وأجريت هذه الأحداث

---

[1]- فرحات عباس: ولد سنة 1899م في منطقة تاهرت ، ترأس عدة أحزاب سيايسة كانت بدايتها بحزب فيديرالية النواب المسلمين الجزائريين، اسس سنة 1944م حزب أحباب البيان والحرية، وفي سنة 1946 أسس حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وإلتحق بالثورة سنة 1958 وأصبح رئيسا للحكومة المؤقتة الجزائرية منذ تأسيسها في 18 سبتمبر 1958م إلى غاية أوت 1961 ، توفي في 23 ديسمبر 1965: للمزيد ينظر : محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عباد صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية المطبعية، الجزائر، 1994، ص179-180.

[2]- بن يوسف بن حدة، جذور أول نوفمبر 1954م، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص78.

[3]- عبد الحميد بن باديس: ولد في 04 ديسمبر 1889 بقسنطينة، ختم القرآن وهو في سن 13 ودرس بجامع سيدي عبد المؤمن بقسنطينة، واصل تعليمه بجامع الزيتونة، اسس جمعية العلماء المسلمين سنة 1931م، واصل جهاده العلمي والديني ضد الإستعمار حتى توفي في 16 ماي 1940 بقسنطينة: للمزيد ينظر : مريم سيد علي مبارك، أعلام الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، 2012، ص ص 31-40.

[4]- محمد أزغيدي الحسن، المرجع السابق، ص13.

[5]- مصالي الحاج: ولد أحمد مصالي الحاج في 16 ماي 1898م بمدينة تلمسان درس في مدرسة الاهلية الفرنسية بتلمسان، أسس حزب نجم الشمال إفريقيا سنة 1926م، ثم أصبح رئيسه سنة 1927م، ثم أسس حزب الشعب 11مارس 1937م، ثم حركة إنتصار الحريات الديموقراطية سنة 1946، ووافق على إنشاء المنظمة الخاصة 1947م، كان معارضا لإندلا ع الثورة ولم ينضم إليها حتى توفي في 03 جوان 1973م: للمزيد ينظر : آسيا تميم، الشخصيات الجزائرية، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص91.

[6]- تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989م)، ج1، ب.ط، دار المعرفة، الجزائر، د.ت، ص ص 246-248.

الجزائريين بكيفية عنيفة على الاعتراف بالواقع[1]، فحاولت السلطات الاستعمارية امتصاص غضب الشعب الجزائري العارم من جهة، وترضية المستوطنين الذين يضغطون من جهة أخرى، فبدأ الساسة الفرنسيون يتفننون في وضع القوانين وإصدار الأوامر والمراسيم[2]، ففي 20 سبتمبر 1947م صدر قانون باسم "النظام الأساسي للجزائر" وهو بمثابة دستور خاص بالجزائر يحتوي 60 مادة، حيث جاء فيه ان الجزائر عبارة عن مجموعة من المقاطعات لها ذاتيتها المدنية والمالية ونظامها الخاص، المنصوص عليه في مواد هذا القانون، ولكن تأبى فرنسا مساواة الجزائريين بالفرنسيين، ويأبى الدستور الجزائري الخاص إلا ان يوجد حاكما عاما وجمعية جزائرية، وينص الدستور على إيجاد مجمعين انتخابيين في الجزائر، المجمع الأول: وهو المفضل والحاكم بأمره في الجزائر ويشمل الأوروبيين واليهود، والمجمع الثاني: وهو الخدم ويشمل ممثلي الشعب الجزائري.[3]

على الرغم من عدم اقتناع غالبية الجزائريين بهذا القانون والذي يمهد للاندماج التدريجي للجزائر في منظومة الدولة الفرنسية، ورغم العرائض والشكاوي من الجزائريين والأحزاب المطالبة بإلغائه إلا أنها قوبلت بالرفض، ووجدت هذه الأحزاب نفسها في الانتخابات المحلية، ولم تكن تدري أن الانتخابات لم تكن سوى فخ لتشتيت وجودها و تبديد قواها، إلا ان هذه الأحزاب حققت نجاحا باهرا في المدن الكبرى، خاصة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكان لهذا الانتصار أن ثارت ثائرة المستوطنين، وطالبوا بخلع الحاكم وتزوير الانتخابات وهذا ما حدث، وبقيت الإدارة الفرنسية بنفس الأساليب وطرق الاحتيال والتزوير في الانتخابات في عدة سنوات (1948م/1952م/1953م/1954م) وواصلت أساليبها القمعية.[4]

I. 2- الظروف الاقتصادية:

[1]-محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر، ط2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص13.

[2]- الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954م-1958م، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 31-32.

[3]- صالح فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للإحتلال الفرنسي المقاومة المسحلة (1830-1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص 288-289.

[4]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص 34-35.

لا يمكن فهم أصول الثورة التحريرية دون الوقوف على الوضع الاقتصادي الذي عاشه الجزائريون قبل الثورة، فسياسية الاغتصاب والاستغلال والمصادرة والاستحواذ على الموارد الزراعية والصناعية، حولت شرائح المجتمع الجزائري برمته إلى أدوات مسخرة لخدمة الاقتصاد الفرنسي[1].

لقد قام الفرنسيون بتدمير معظم أراضي الجزائريين، ثم أدى اغتصابهم لها فيما بعد الى تفكيك أوامر الكيان الأساسي للمجتمع الريفي، وصدرت مراسيم بين عامي: 1844م-1846م، تسمح بمصادرة الأراضي التي لم يكن لأحد فيها حقوق مشروعة (مشروعة طبعا في عرف القانون الفرنسي قبيل عام 1830م)، وكانت نتيجة عمليات اغتصاب الأراضي ان دفعت للهجرة من المناطق الساحلية إلى الداخل من الأراضي الخصبة الى الأراضي الجبلية الأقل خصوبة.[2]

تمثل النشاط الزراعي قبل الثورة في قطاعين هما:

- قطاع أوروبي عصري مهيمن، موجه نحو التصدير، يمثل القاعدة الأساسية للاقتصاد الاستعماري الرأسمالي، حيث كان السكان الأوروبيون مسيطرون على أكثر المناطق خصوبة.
- قطاع تقليدي متخلف، يعيش منه السواد الأعظم من الجزائريين، محروم من كل وسائل التطور، حيث كان يحتوي على نسب قليلة من مساحة الأراضي مقارنة بعدد سكان الجزائر، وأراضي أقل خصوبة من القطاع الأوروبي.[3]

أما من حيث الصناعة فقد تحولت الجزائر كشأن كل المستعمرات الى بلد دوره فقط ينحصر على استغلال أكبر لثرواته الطبيعية المختلفة، التي ساعدت في انطلاق الثورة الصناعية التكنولوجية الفرنسية، حيث تضاعفت

[1]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص40.
[2]- صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر (1912-1962م)، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2011، ص ص 55-56.
[3]- محمد أزغيدي لحسن، المرجع السابق، ص ص 24-25.

كميات المعادن المستخرجة ووصل إنتاجها سنة 1954م إلى حوالي 600 طن من الفوسفات و 3 ملايين ونصف طن من الحديد و 400 ألف طن من الفحم.[1].

وبخصوص التجارة فإن مساهمة الجزائريين، كانت تكاد منعدمة إذ لم نقل ان جلها كان مقتصرا على العنصر الأوروبي، خاصة وأن الإمكانيات المادية التي تتطلبها هذه الأنشطة لم تكن متاحة للتجار الجزائريين، الذين كانوا في أغلب الأحيان عرضة لأبشع القمع الاقتصادي، كالمصادرات والمحاكمات والضرائب، زيادة على العزل والحرمان من القروض ورخص التصدير والاستيراد.[2].

I. 3- الظروف الاجتماعية والثقافية:

ساهمت الأزمة الاقتصادية عام 1929م، والسنوات التي تخللتها الحرب العالمية الثانية، في نشر حياة البؤس والشقاء للشعب الجزائري، الذي عانىفي ظل الاستعمار الفرنسي من الثالوث الرهيب: الجهل، الفقر والمرض[3].

انتشر الفقر والبطالة في الجزائر انتشارا مروعا، وفي زيادة يومية فلا وظائف في دوائر الحكومة، ولا عمل في الحقول، مما دفع بمعظم الجزائريين الى السرقة ونشر الفساد، مما ساهم في إنشاء جيل عديم الأخلاق، ميالا الى الشر والإجرام، ونتيجة لهذه الساسة الجهنمية القاضية الى تجويع الجزائريين، عمد الاستعمار الى جلب اليد العاملة من أوروبا ليصبح عدد البطالين الفقراء الجزائريين يفوق أربعة ملايين نسمة، وأدت هذه السياسة إلى هروب وهجرة الجزائريين[4].

كما تجلت هذه السياسة أيضا في تدني الأجور للعمال الجزائريين مقارنة بالأوروبيين، وفي طبيعة الأعمال التي تسند إليهم، وتشهد بعض الوثائق سنة 1942م أن المواد الغذائية مفقودة، وأن الأهالي كانوا يأكلون

[1]- صالح فركوس، تاريخ الجهاد الأمة الجزائرية للإحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830-1962)، المرجع السابق، ص290.
[2]-الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص 45-46.
[3]-محمد أزغيدي لحسن، المرجع السابق، ص27.
[4]- صالح فركوس، تاريخ الجهاد للأمة الجزائرية للإحتلال الفرنسي- المقاومة المسلحة (1830-1962)، المرجع السابق، ص291.

الأعشاب ويشربون من الآبار العفنة، ويكاد كبارهم يكونون عراة، أما صغارهم فكانوا يتركون على الطبيعة حفاة عراة، وكانوا يشاهدون أطفالهم يموتون بالملاريا في لحظات.[1]

تسبب هذا الإهمال وعدم الاعتناء بالجزائريين إلى سوء التغذية وانتشار الأمراض والأوبئة، خاصة مرض السل الذي انتشر كثيرا، ومما ساعد في انتشاره قلة المراكز الصحية، فلم يستفد من هذه الأخيرة إلا بعض سكان المدن، أما أغلبية سكان الأرياف كانوا يتداوون تقليديا، فقد خصصت الحكومة الفرنسية طبيبا لكل 200 ألف جزائري، وورد في الإحصاء العام الذي أجرته الحكومة العامة في الجزائر سنة 1954 م أن عدد الأطباء 1500 طبيب خاص و 151 طبيب حكومي منهم 1000 طبيب يعملون في المدن الثلاث الرئيسية و 31 طبيبا يعملون في جميع أنحاء الجنوب.[2]

أما عن الوضع الثقافي في الجزائر فقد كان متدنيا بسبب سياسة الحرمان واللامساواة التي طبقت من طرف الإدارة الاستعمارية، لمنع الجزائريين من التعليم، لاعتقاد هذه الإدارة بأن التعليم يخلق الوعي واليقظة ومقاومة الاحتلال والمطالبة بالحقوق السياسية، حيث كان المستوطنون أشد المعارضين لتحسين الوضعية التعليمية للجزائريين[3]. فمنذ 1830م اعتمدت فرنسا على سياسة التنصير ومحاربة الإسلام، وذلك بتحويل معظم المساجد إلى كنائس بل أكثر من ذلك، وفي سنة 1930م قاموا باحتفالات على مرور قرن من احتلال الجزائر، وقالوا أن المغزى من هذه الاحتفالات هو تشييع جنازة الإسلام.[4]

وبخصوص التعليم عشية الثورة كانت وضعيته جد متدهورة، فالتعليم الابتدائي الرسمي كان منتشرا إلى حد ما في أغلب المدن الكبيرة والصغيرة، حيث يتلقى التلاميذ في المدارس أولويات العلوم، ويتأهلون منها للشهادة

[1]- محمد أزغيدي لحسن، المرجع السابق، ص28.
[2]عمار عمورة ونبيل داودة، الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ إلى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص334.
[3]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص 47-48.
[4]- محمد أزغيدي لحسن، المرجع السابق، ص32.

الابتدائية، وهي أساسا للتلاميذ الأوروبيين وبرنامجها الفرنسي، وتضم سنة 1952م ثلاثين تلميذا أوروبي وتسعين ألف تلميذ مسلم[1]، أما عن وضعية التعليم الثانوي والجامعي فلم يكن من حظ الجزائريين إلا نسب قليلة على سبيل المثال الإحصاء الذي نشرته حكومة الجزائر عام 1955م "السنة الدراسية 1949م-1950م"، عدد الطلبة الجزائريين 3734 طالب، وعدد الطلبة الفرنسيين 20658 طالبا، وفي العام الدراسي 1953م-1954م بلغ عدد طلبة جامعة الجزائر 4000 طالب منهم 100 طالب جزائري فقط، وهذا الفرق يرجع لعدة عوامل وضعتها فرنسا خصيصا لعرقلة الجزائريين من تكملة دراستهم[2]، وهذا ما أدى إلى ارتفاع نسبة الأمية ففي سنة 1954م زادت عن التسعين بالمئة، وكان حوالي مليون طفل جزائري في عمر الدراسة محروم من التعليم[3].

II. التحضير والإعداد للثورة التحريرية:

كانت أحداث الثامن من ماي 1945م بداية نهاية الوجود الاستعماري في الجزائر حيث دعمت مبادئ الوطنيين وهزت نفوس الجاهدين، وعملت على تعديل مواقف المتخاذلين وحققت تطلعات للمتلهفين من الشباب المناضلين الى إشعال نار الثورة، ومن يومئذ بدأ التفكير الجاد في التخطيط للثورة والتمهيد لها[4].

II. 1 تأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

قررت السلطات الاستعمارية بتاريخ 16 مارس 1946م إصدار قرار العفو السياسي على المساجين والمعتقلين وعلى رأسهم مصالي الحاج[5]، وبعد عودته من المنفى قرر مصالي الحاج مشاركة حزب الشعب

[1]- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة القورة 1954-1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، لبنان، 2007، ص51.

[2]- عمار عمورة ونبيل دادوة، المرجع السابق، ص334.

[3]-صالح فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للإحتلال الفرنسي-المقاومة المسلحة 1830-1962، المرجع السابق، ص292.

[4]-محمد أزعيدي لحسن، المرجع السابق، ص46.

[5]-الطيب بن نادر، الجزائر حضارة وتاريخ الحضارات المتعاقبة وتاريخها المشرف، دار الهدى، الجزائر، 1995، ص181.

الجزائري في الانتخابات التشريعية في البرلمان بعدما تأثر بممثلي الدول العربية بالأمم المتحدة اللذين التقى بهم بباريس.

كان لهذا الانتقال عواقب حاسمة على مواقف الحزب حيث اضطر المناضلون إلى تغيير ذهنيتهم وطرق عملهم فتحتم عليهم بالخروج من السرية للقيام بأعمال مشروعة، ولم يكن ذلك ليمر دون أن يقلق كثيرا من أنصار الخط المتشدد اللذين طالبوا القيادة بعقد مؤتمر[1].

انعقد المؤتمر سريا في بداية سنة 1947 بحضور مصالي الحاج، لمدة ثلاثة أيام من المناقشات المحتدمة، تم تثبيت الخط الانتخابي المطبق من طرف الحزب حيث أنشئ تنظيم شرعي وهو حركة انتصار للحريات الديمقراطية[2].

بعد تأسيس الحزب واصل مصالي الحاج وقيادة الحزب بسياستهم الانتخابية بنجاح كبير، وفي انتخابات المجلس الجزائري مورست أعمال القمع على التنظيم الشرعي، حيث قم إلقاء القبض على المترشحين وشرد المناضلون، رد الفعل هذا أظهر للجميع محدودية النشاط القانوني الشرعي وتبخرت أوهام المناضلين، فكان الاستمرار في هذا الخط لا يعني الخطأ السياسي وإنما الخيانة العمدية ولم تتأخر الأحداث في إظهار صحة هذا الرأي[3].

[1]-محمد بوضياف، المصدر السابق، ص18.

[2]-عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م، دار الهدى الجزائر، 2007، ص32.

[3]- عمار ملاح، المصدر السابق، ص33.

II.2 المنظمة الخاصة اللبنة الأولى للعمل المسلح:

يعتبر إنشاء المنظمة الخاصة سنة 1947م في حقيقة الأمر منعرجا حاسما في مسار التيار الاستقلالي الثوري وفي الحركة الوطنية بموجه عام، فهي تجسيد لذلك الوعي والتطور النوعي من الناحية النظرية وتبلور جدية المنهج الثوري من الناحية العملية[1]، ويعود تاريخ تأسيسها إلى أول مؤتمر لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في 15 فيفري 1947م، حيث وافق الجميع على إنشاء منظمة شبه عسكرية تحت إشراف الحزب، عرفت في الوثائق باسم المنظمة الخاصة ، إن موافقة المؤتمرين على ظهور هذا التنظيم، كان بمثابة نقلة نوعية في مسيرة الحزب، لأن هذا التنظيم أنقذه من الانفجار والانقسام الذي بدأ بتهديده قبل هذا التاريخ وقد شهدت جلسات المؤتمر انتقادات لاذعة من قبل أنصار التيار الثوري وغالبيتهم من الشباب وجهت لهم قيادة الحزب محملين إياها مسؤولية ما يتعرض له الحزب ومطالبين بالخروج بتصور واضح يحدد معالم العمل الثوري ويضع حدا للتردد والتذرع للمبادئ الإيديولوجية الثورية التي تأسس عليها الحزب، وفي الأخير فضل رئيس الحزب السيد مصالي الحاج بتلبية رغبة هؤلاء الشباب قائلا: "... وإني أوافق على إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكريا وسياسيا وبذلك نكون قد هيأنا واستعجلنا جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد ..."[2].

وقد أسندت مهمة القيادة وإنشاء المنظمة الى السيد محمد بلوزداد[3] حيث جاء في نظامها الداخلي بخصوص التجنيد ما يلي:

- التجنيد المحدود.

[1]– طاهر جبلي، الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954–1964م، دار الأمة، الجزائر، 2015، ص43.

[2]–الغال غربي، المرجع السابق، ص59.

[3]–محمد بلوزداد: ولد في سنة 1924 بالجزائر العاصمة، تعلم بها حتى نال الشهادة التكميلية العليا، إنخرط في حزب الشعب سنة 1943م، عين عضو في المكتب السياسي لحركة إنتصار الحريات الديموقراطية سنة 1947، كما تولى رئاسة المنظمة الخاصة في أواخر 1948، اصيب بمرض السل حتى توفي يوم 14 فيفري 1952: للمزيد ينظر : أسيا تميم، المرجع السابق، ص11.

- العضو المجند يجب ان تتوفر في الشروط التالية: الاقتناع، السرية، الشجاعة، الفعالية، الاستقرار، القدرة الجسمية.
- الخدمة الغير محدودة.
- العضو المجند لابد أن يمر بامتحان، وأن يؤدي القسم ولا يغادر التنظيم في الوقت الذي يشاء، وإن حدث هذا منه فإنه يعد هاربا[1].

و كان من أهم أعضائها "ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، سويداني بوجمعة، مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط، عمار بن عودة، لخضر بن طوبال، محمد بوضياف، أحمد بن بلة[2]، أمين دباغين[3]، كريم بلقاسم ... وغيرهم"[4].

وقام محمد بلوزداد بتنصيب أعضاء هيئة الأركان من الرجال الذين يثق فيهم وبدأ الاتصال أولا بأحمد بن بلة، وحسين ايت احمد وتشكلت هيئة الأركان من السادة: حسين ايت احمد رئيس هيئة الأركان (أي مسؤول سياسي)، بلحاج جيلالي عبد القادر المدير العام (أي مسؤول عسكري)، أما محمد بلوزداد فكان دوره القيام بعملية التنسيق بين مختلف الهيئات الى جانب ضبط الاتصال مع المكتب السياسي لحزب الشعب، أما بقية الأعضاء فقد أسندت لهم المسؤوليات التالية: محمد بوضياف مسؤولا عن قسنطينة،

[1]-محمد أزعيدي لحسن، المرجع السابق، ص73.

[2]-أحمد بن بلة: ولد في 25 ديسمبر 1916 بمغنية وتابع دراسته في تلمسان، إنخرط في حزب الشعب ثم في حركة إنتصار الحريات الديموقراطية، عين على رأس المنظمة الخاصة بعد إستبعاد حسيين آيت أحمد في 1949 إلى غاية 1950 إكتشف المنظمة الخاصة وسجن بعد هذه الحادثة وتمكن من الفرار سنة 1952 بعد إندلا ع الثورة واصبح عضوا مهما في الوفد الخارجي بالقاهرة واختير عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ التي أقرها مؤتمر الصومام، وفي 22أكتوبر 1956ألقى عليه القبض في حادثة إختطاف الطائرة، وبقي في السجون الفرنسة إلى غاية 19 مارس 1962: للمزيد ينظر : رابح لونيسي وأخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص266.

[3]-أمين دباغين: من مواليد 1917 بالجزائر العاصمة، تابع دراسته في الطب وتخرج كطبيب، كان بين اعضاء حزب الشعب البارزين، مثل النخبة المثقفة في الحزب، وكان ضمن اللجنة المديرة لحزب الشعب، وفي سنة 1956 عين ضمن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وصار عضوا في المجلس الوطني للثورة (أوت 1956)، وعند تشكيل الحكومة المؤقة الجزائرية عين وزيرا للشؤون الخارجية، توفي يوم 22 جانفي 2003: للمزيد ينظر : رابح لونيسي وأخرون، المرجع السابق، ص264.

[4]-وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص16.

جيلالي رقيمي مسؤول العاصمة وضواحيها، محمد مروك مسؤول الشلف والظهرة، عمار ولد حمود مسؤول منطقة القبائل، أحمد بن بلة مسؤول وهران، محمد ليوسفي مسؤول الاستعلامات والاتصالات، مصطفى بن بولعيد مسؤول الأوراس، العربي بن مهيدي مسؤول عين مليلة، ديدوش مراد مسؤول الشمال القسنطيني، رابح بيطاط عن الشمال القسنطيني، وعلي محساس العاصمة[1]، هذه التشكيلة لم تتغير حتى مجيئ حسين ايت أحمد[2] الذي تسلم المهام خلفا لمحمد بلوزداد في نوفمبر 1947م بسبب وضعه الصحي.

كما كان هدف المنظمة حسب ما قاله السيد ايت أحمد في تقرير قدمه في اجتماع اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الدمقراطية في ديسمبر 1948م: "... المنظمة السرية منظمة منتخبة، عددها محدود بسبب طبيعتها السرية يجب في الأول ان تكون من إطارات القتال التحريري، هذا العمل هدفه ترقية المستوى التقني والتكتيكي لهذا الكفاح..."[3]، ولتحقيق ذلك قاموا على المستوى التكتيكي باختيار الأعمال الحديثة التي عالجت حرب العصابات[4].

بدأ تنظيم المجندين في المنظمة الخاصة عبر التراب الوطني على النحو التالي: الفوج يتكون من أربعة مناضلين يرأسهم مسؤول، والفرقة تتكون من ثلاثة أفواج ومسؤول، اما الفصيلة فتتكون من ثلاث فرق ومسؤول، وتعد هيئة الأركان قمة الهرم الهيكلي[5]، كما كان للمنظمة شبكات أخرى:

- شبكة لتوفير الملاجئ السرية للفارين، أو المطلوبين وإعداد المخابئ للأسلحة والذخيرة.

---

[1]- صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر، 1912-1962، المرجع السابق، ص59.

[2]-حسين آيت أحمد: ولد في 26 أوت 1926 بعين الحمام وردس بمسقط رأسه، بدأ نشاطه السياسي مبكرا بإنضمامه إلى صفوف حزب الشعب وفي حزب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية عين كممثل خارجي لها في القاهرة سنة 1951، شارك في مؤتمر باندونغ 1955 وإنتقل بعدها إلى نيويورك لدفاع عن قضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة، وكان من بيت المختطفين في حادثة إختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956: للمزيد ينظر : رابح لونيسي وأخرون، المرجع السابق، ص266.

[3]- وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص17.

[4]- وهيبة سعيدي، نفسه، ص17.

[5]-صالح فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للإحتلال الفرنسي، المرجع السابق، ص296.

- شبكة الاتصالات وتمثل قسم الإشارة وهو المختص بالراديو والكهرباء "استقبال وإرسال للإشارات" وكذلك قسم للاتصالات مهمته شراء أجهزة الاتصالات، وأخر مهامه هو رصد تحركات وتنظيمات الأجهزة الإدارية والبوليسية والعسكرية الاستعمارية.
- شبكة الصناع: مهمتها صنع وتركيب مختلف أنواع المتفجرات وكان على رأسها بلحاج جيلالي.
- قسم الفداء: مهمته القيام بالعمليات الفدائية مثل تصفية الخونة، وغلاة الإدارة الاستعمارية، والقيام بتفجير المراكز الاستعمارية.[1]

اما بالنسبة لعمليات التدريب كانت الانطلاقة ب: تدريب المسؤولين القياديين من خلال دروس تطبيقية ونظرية أشرف عليها بلحاج الجيلالي في استعمال مختلف الأسلحة وصناعة المتفجرات والقنابل وكيفية تفكيكها، ومن هذه التقنيات التي دربوا عليها بعض التطبيقات العملية في فنون حرب العصابات[2]، وعلى سبيل المثال تلك الخلايا التي أسسها مصطفى بن بولعيد للتدريب العسكري[3]، وكانت هذه التدريبات تمر في شكل تربصات تختلف مددها الزمنية وتجرى بعيدا عن الاعين حيث تختار لها المناطق النائية والجبلية، كما كان تفويج المناضلين في خلايا وفرق على أساس السرية الى درجة ان التدريبات كان يشرف عليها مدربون مقنعون لا تبدوا إلا اعينهم، ولا تعرف أسمائهم الحقيقية، إنما يعرفون بأسماء حربية فقط.

تلقى المتربصون دروسا تتمحور حول مواضيع تخص مواصفات المناضل الثوري، كالتضحية والمبادرة وحقوقه وواجباته تجاه وطنه وقيادته، كذلك يتلقى المتربصون دروسا ذات طابع ديني وحماسي ومعلومات

[1]- صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1912-1962، المرجع السابق، ص60.
[2]- الغالي عربي، المرجع السابق، ص62.
[3]- وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص18.

تاريخية حول تاريخ الجزائر العام، مع إبراز بطولات وتضحيات الشعب الجزائر ي عبر مختلف العصور وكيفية التعامل مع الشرطة والجيش الفرنسي[1].

من القضايا التي واجهة المنظمة، قضية اقتناء الأسلحة والأموال اللازمة لها خاصة وأن الإمكانيات المالية للحزب لم تكن في تلك الفترة قادرة على توفير احتياجات المنظمة، في هذا الباب خصصت لها قيادة الحزب في البداية مساعدة مالية بحوالي 800.000 فرنك[2]، وتم أيضا جمع المال عن طريق مساعدات المواطنين وهنا يقول المجاهد عبد الله بن طوبال:" كل دار في الأوراس كان ليدها بندقية عسكرية..."[3]؛ حيث كان أغلبية المواطنين مستعدين للعمل المسلح[4].

وفي هذا الإطار ينوه المناضل حسين ايت احمد في مذكراته بمبادرة التي قام بها "واعلي بناي" في شهر ديسمبر 1947م بغرض جمع المال لشراء الأسلحة دون استشارة الحزب، وتمكن من جمع حوالي مليون ونصف مليون(1500000) فرنك بمساعدة "كاب" مناضل من حي بالكور، واستطاع بناي الحصول على مجموعة معتبرة من الأسلحة التي تمثلت في 20 رشاش من نوع "شتاين وموزر" وإثنين من نوع "تومسون" و 30 مسدس وخمس بنادق حربية وصندوقين من القنابل اليدوية واستطاع جمع كل هذا من منطقة القبائل والجزائر[5].

وفي سنة 1947م تم شراء أسلحة بقيمة مليوني (2000000) فرنك فرنسي قادمين من ليبيا وكانت حمولته تحتوي على مائة وثلاثون (130) بندقية حرب من نوع "ستاتي Stati" وأربعة صناديق ذخيرة، ثم كانت الحمولة الثانية بعد فترة وجيزة احتوت على ثلاثة وثلاثين (33) بندقية من نوع ستاتي،

[1]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص62.
[2]- نفسه ، ص69.
[3]- وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص18.
[4]- نفسه، ص18.
[5]- طاهر جبلي، المرجع السابق، ص44.

وصندوق ذخيرة نقلت الى بسكرة ثم الى قسنطينة في شاحنات مخبأة في صناديق التمور وعرفت هذه الأرقام زيادة مستمرة حيث نجد بعض العناصر تذكر أرقام تفوق ذلك بكثير تصل الى 320 بندقية حربية في ربيع 1948م.[1]

وفي ايطار عمليات التسليح السرية اشترت المنظمة ايضا مجموعة من الاسلحة والذخيرة من صحراء فيض أولاد عامر زريبة الواد بالقرب من بسكرة سنة 1948م، وتوجه بعض المناضلون الى تونس لنفس الغرض وكانت تلك الأسلحة تخزن في منطقة الأوراس.[2]

كما شهدت المنطقة الغربية هي الأخرى عمليات من نفس النوع عبر الحدود الجزائرية المغربية وتشير بعض الأرقام المأخوذة من بعض المصادر الى أن حوالي مائة وخمسين (150) او مائتي (200) بندقية او أكثر تم تهريبها، فقد ذكر المؤرخ الفرنسي "جاك توكسرانJAC TOKASRAN" ان عدد الأسلحة في الجزائر آنذاك قد بلغ حوالي ثمانين ألف (80000) بندقية صيد.[3]

استطاعت المنظمة بالقيام بعمليتين مسلحتين رغم قلة الإمكانيات والأسلحة وهما:

- العملية الأولى: والتي قام بها السيد سويداني بوجمعة مع بعض المناضلين بالهجوم على مقطع الرخام بفلفلة بسكيكدة وعلى مخزن المفرقعات.[4]
- العملية الثانية: والتي قام بها مجموعة من المنظمة الخاصة بقيادة بن بلة وهي السطو على بريد وهران سنة 1949م، تم خلالها الاستيلاء على ثلاثة ملايين وسبعين ألف (3070000) فرنك.[1]

[1]- صالح فركوس، تاريخ الجهاد الأمة الجزائرية للإحتلال الفرنسي، المرجع السابق، ص298.
[2]- وهيبة سعدي، المرجع السابق، ص ص 18-19.
[3]- صالح فركوس، تاريخ الجهاد الأمة الجزائرية للإحتلال الفرنسي، المرجع السابق، ص ص 298، 299.
[4]- محمد أزغيدي لحسن، المرجع السابق، 76.

إن أكبر ضربة تعرضت لها المنظمة السرية هي اكتشافها في 18 مارس 1950م، من طرف الشرطة الفرنسية، بعد ان قدم لها عناصرها وهو خياري عبد الرحيم المدعو "رحيم" معلومات مفصلة عن المنظمة للسلطات الاستعمارية[2]، وتعود تفاصيل هذه الحادثة الى محاولة هذا الأخير الخروج من المنظمة ولكن هذا الامر ممنوع في القانون الداخلي للمنظمة، فصدر قرار بقتله، فكلف ثلاث مناضلين هم: ديدوش مراد، مصطفى بن عودة وآخر، فعندما أطلقوا عليه النار ظنوا أنه مات إلا أنه نجى بأعجوبة من الموت وحدث ما حدث[3]، فقامت السلطات الاستعمارية فورا بجملة من الاعتقالات، ومكنت عمليات الاستجواب من اكتشاف مخازن الأسلحة التابعة للمنظمة في شرق البلاد وفي مناطق واد زناتي، سوق أهراس، قسنطينة، جيجل، ولقد تمكنت أجهزة الأمن الفرنسية من اعتقال (400) شخص من المنظمة الخاصة[4]، فلم ينجوا من القادة إلا العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، ديدوش مراد ومصطفى بن بولعيد، كما قامت السلطات الاستعمارية بعدها بمحاكمات منها: محاكمة بجاية في 25 جانفي 1951م ومحاكمة جماعة بريد وهران في شهر فيفري 1951.[5]

وبعد حادثة الاكتشاف وجدت المنظمة نفسها في مواجهة قيادة الحزب التي قررت حلها فورا، فانقسم الحزب الى جناحين، جناح مصالي الحاج وأنصاره، وجناح اللجنة المركزية وأنصارها[6]، وتطورت الخلافات بين الجناحين وتبادل التهم فقام كل جناح بعقد مؤتمر.

---

[1]-رمضان بوغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الحسم والخلاص، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص23.

[2]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص68.

[3]- وهيبة سعدي، المرجع السابق، ص20.

[4]- رمضان بوغدة، المرجع السابق، ص24.

[5]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص69.

[6]- وهيبة سعدي، المرجع السابق، ص20.

انعقد مؤتمر المصاليين في "أورني orne" ببلجيكا من 13 الى 15 جويلية 1954م ويمكن تلخيص مقرراته كالتالي:

- إدانة الخروج عن سياستهم العامة التي بدأت تظهر في 1953 ويقصدون بذلك المركزيين.
- الدعوة الى المبادئ الثورية.
- منح الثقة في مصالي الحاج.

اما عن مؤتمر المركزيين فانعقد ما بين 13 و16 أوت 1954م بمدينة الجزائر فتتلخص مقرراته فيما يلي:

- إدانة قرارات مصالي الحاج ورفقائه وعدم الاعتراف بالاتهامات الموجهة لهم.
- مواصلة الكفاح
- تقرير إقالة مصالي الحاج ورفقائه وإدانة قرارات مؤتمر بلجيكا[1].

إن الانشقاق داخل الحزب كما كان له أثر سلبي كان له اخر إيجابي كذلك، حيث أن الخلاف سمح للطاقات بأن تنطلق للعمل الثوري المسلح، وهكذا بدأ أعضاء المنظمة ينشطون مجددا، وفي هذا يقول السيد بن طوبال: "...وفي ذلك الوقت ما تصير ثورة (أي ان لا تكون هناك ثورة) ولا نستقل لانهم أصبحوا يؤمنون بالطرق السلمية والطرق السياسية التي هي أشبه بالخيانة..."[2]، كما أن الجناحين اتفقا حول رؤية واحدة فيما يخص الثورة المسلحة المباشرة ضد الاستعمار وحددوها بثلاثة شروط وهي:

- مساهمة الشعب فيها.
- وفرة الوسائل كما وكيفا.

[1]- محمد أغيدي لحسن، المرجع السابق، ص56.

[2]- وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص ص 20-21.

- ملائمة الشروط الدولية.[1]

II. 3 اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

في فصل الربيع من سنة 1954م بدأ التشاور بين محمد بوضياف ورابح بيطاط والعربي بن مهيدي فيما يخص إنشاء هيكل لا يتبع مواقف مصالي الحاج ولا مواقف اللجنة المركزية، نظم بعد التشاور الأول الذي أشرنا إليه في الفقرة السابقة وهو لقاء حضره كل من: محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، محمد دخلي، رمضان بوشبوبة، تقرر فيها هذا اللقاء الذي تم يوم 23 مارس 1954م في مدرسة الرشاد الموجودة بساحة علي عمار، ما يلي:

- توجيه نداء لتوحيد الصفوف.
- التحضير لعقد مؤتمر ديمقراطي.
- إنشاء جريدة تحت عنوان "الوطني".[2]

كان هذا اللقاء هو تاريخ تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وكان مكتبها يتشكل من أربعة أعضاء: اثنان من قدماء المنظمة الخاصة (مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف) واثنان من المركزيين (محمد دخلي، رمضان بوشبوبة)، وفي الغد نشر بيان للإعلان عن أهدافها، وتلخصت في وحدة الحزب عن طريق مؤتمر موسع ديمقراطي لضمان الانسجام الداخلي ولمنح الحزب قيادة ثورية.[3]

[1]–وهيبة سعيدي، المرجع السابق ، ص21.

[2]– بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر، دار النعمان، الجزائر، 2012، ص ص 153-154.

[3]– عمار ملاح، المصدر السابق، ص ص 44-45.

تمكنت اللجنة من الحصول على مبلغ مالي من اللجنة المركزية من أجل شراء المستلزمات الخاصة بالكفاح المسلح[1]، ولكن سرعان ما اصطدمت اللجنة مع طرفي الحزب (المصاليون والمركزيون)، فاقتنع أعضاؤها ان اقصاء هذه الهيئات السياسية التي تدعي لنفسها الشرعية هو وحده الذي يجمع كل الجزائريون الراغبين في الكفاح المسلح.

حاول أعضاء اللجنة التوفيق بين طرفي الحزب المتنازعين، ولكن باءت مساعيهم بالفشل، فعمدوا إلى الكشف عن هذه الخلافات للشعب وإقناعه بأهداف اللجنة الثورية، وقرروا تفجير الثورة بالوسائل المحلية وإشراك الشعب فيها وبهذا استطاعت اللجنة ان ترفع معنويات الشعب وتعمل على توحيده وتهيئته للثورة، وشرعت في الإعداد والتخطيط لها، وقد حلت اللجنة الثورية للوحدة والعمل نفسها في 20 جويلية 1954م.[2]

II. 4 اجتماع لجنة 22 عضو والتحضيرات الأخيرة لاندلا ع الثورة:

قرر أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل الاخذ على عاتقهم لانطلاق الكفاح المسلح خصوصا وأن الأجواء الإقليمية والدولية ملائمة لذلك، فقد انطلق الكفاح في تونس سنة 1952م ومن جهة ثانية فإن هيبة فرنسا وصلت الى الحضيض بعد خسارتها في معركة بيان ديان فو في شهر مارس 1954م أمام الهند الصينية.[3]

وفي 25 جوان 1954م اجتمع اعضاء قدماء من المنظمة الخاضة بمنزل المناضل السابق في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية السيد "إلياس دريش" بحي المدينة بالعاصمة وحضر الاجتماع 22 شخص وهم:

[1]- بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص154-155.

[2]- محمد أزعيجي لحسن، المرجع السابق، ص ص 57-58.

[3]- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، الدار العثمانية، الجزائر، 2013، ص ص 187، 187.

"مختار باجي، عثمان بلوزداد، رمضان بن عبد المالك، مصطفى بن عودة، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، الأخضر بن طوبال، رابح بيطاط، زبير بوعجاج، سليمان بوعلي، أحمد بوشعيب، محمد بوضياف، عبد الحفيظ بوصوف، مراد ديدوش، عبد السلام حشي، عبد القادر العمودي، محمد مشاطي، سليمان ملاح، محمد مرزوقي بوجمعة سويداني، يوسف زيغود، إلياس دريش"[1]، وترأس الاجتماع مصطفى بن بولعيد وطلب من محمد بوضياف تقديم تقرير بمساعدة العربي بن مهيدي وديدوش مراد، تطرق هذا التقرير الى تاريخ المنظمة الخاصة ونشاطها ونتائج أعمالها خاصة في ميدان التسليح والتدريب، كما تطرق طبعا الى الانقسام الموجود داخل الحزب[2]، وانتهى التقرير بهذه الكلمات "نحن قدماء المنظمة الخاصة يجب علينا اليوم ان نقرر من أجل المستقبل".[3]

تم خلال الاجتماع تفويض محمد بوضياف بتكوين اللجنة المكلفة بإعلان ثورة التحرير فقام محمد بوضياف بتكوين اللجنة من: "مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، ديدوش مراد، محمد بوضياف" وسميت باللجنة الخماسية وسرعان ما أصبحت اللجنة سداسية بعد انضمام كريم بلقاسم.[4]

قام أعضاء اللجنة بتقسيم البلاد الى خمسة مناطق:

- المنطقة الأولى: (أوراس النمامشة): برئاسة بن بولعيد ونوابه شيخاني بشير، الطاهر أنويش وعباس لغرور.
- المنطقة الثانية: (الشمال القسنطيني): كلف بقيادتها ديدوش مراد وعين كنائبين له كل من: زيغود يوسف والأخضر بن طوبال.

[1]- زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص09.
[2]- بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص155.
[3]-محمد أز غيدي لحسن، المرجع السابق، ص60.
[4]- بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص156.

- المنطقة الثالثة: (القبائل): تتشكل قيادتها من كريم بلقاسم كقائد لها وعمر او عمران و زعموم، ومحمد محمدي السعيد كنواب له.
- المنطقة الرابعة: تشمل الجزائر الوسطى، حيث عين على رأسها رابح بيطاط وكان نوابه سويداني بوجمعة، بعجاج، وبوشعيب".
- المنطقة الخامسة: تمثل ناحية وهران برئاسة العربي بن مهيدي ونوابه عبد المالك رمضان، عبد الحفيظ بوصوف، بن علا وفرطاس.[1]

كما قام الأعضاء بالتحضيرات الأخيرة والتي تمثلت في إعطاء الأوامر بالاستخراج والفرز مع الشروع في صنع القنابل في سرية تامة، وفي اجتماع عقدته لجنة الستة الرايس حميدو وبغرب العاصمة في 23 أكتوبر 1954 تم اتخاذ قرارين هما:

- إعطاء تسمية جديدة للحركة.
- تحديد تاريخ اندلا ع الثورة بيوم 01 نوفمبر 1954م والاحتفاظ بسرية هذا التاريخ.

أما تسمية الحركة فيقول السيد بوضياف: "...وفي الأخير قررنا تسمية التنظيم السياسي بجبهة التحرير الوطني..."[2]، كما تقرر ان تكون القيادة جماعية وأن المقياس الوحيد هو الإيمان بالكفاح المسلح أسلوبا لتحرير البلاد.[3]

[1]- رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص32.
[2]- محمد أزغيدي لحسن، المرجع السابق، ص67.
[3]- نفسه، ص67.

III. اندلاع الثورة الجزائرية وردود الفعل الأولية عليها:

III .1 انطلاقة الثورة:

أفاق العالم في اليوم الأول من نوفمبر 1954 على صوت يحمل نغمة عذبة، طالما كان ينتظرها العالم العربي والإسلامي والعالم الثالث في إفريقيا وآسيا بصورة خاصة، لقد كان ذلك إيذانا باندلاع الثورة فوق أرض الأحرار بصوت الرصاص.[1]

حدد على الساعة الصفر ليلة الاثنين الفاتح من نوفمبر 1954م، البدء بالهجوم في وقت واحد، وفي كل أنحاء الوطن، وقد تم الاتفاق على كلمة السر للعمليات في هذه الليلة وهي اسم "خالد" أما كلمة الإجابة فهي "عقبة"، لقد كانت الكلمتان تترددان في كل أنحاء الجزائر فتعمل عملها السري في نفوس المجاهدين وتضمن تأمين التعارف بينهم، وكانت كلمة "الله أكبر" السلاح الأول للثورة، اما سلاحها الثاني هو استجابة الشعب لها لأول مرة.

كما أعطيت للمجاهدين أوامر تمثلت في:

- ان يتحلى المجاهد بالخفة والدقة ولا يهاجم عدوه بكل ما يملك من قوة.
- تحطيم اقتصاد العدو وتكسير معنوياته.
- محكوم بالإعدام على كل مجاهد يعتدي على شرف وعرض الشعب.[2]

وفي نفس وقت إعلان اندلاع الثورة قم نشر بيان أول نوفمبر[1]، وكان الهدف من نشره تنوير الرأي العام والقوة المهيمنة حول الموقف، وتوجه أصحاب النص أيضا حول الغايات التي يقصدون تحقيقها، لا يقدم

[1]- مصطفى طلاس ويسام العسلي، الثورة الجزائرية، الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص ص 82-83.
[2]- صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1912-1962، المرجع السابق، ص65.

البيان أي خطوط عريضة لأي مذهب من المذاهب أو إيديولوجية ما، ما دامت الوسائل الأخرى المستخدمة في المطالبة بالاستقلال قد أخفقت.[2]

بعدما أعلن البيان الأول للثورة، كان لهيبها قد احرق معظم مناطق الجزائر وولايتها، ففي ليلة الأول من نوفمبر 1954م، قام الثوار بشن اكثر من ثلاثين هجوما في مختلف أنحاء القطر الجزائري، وقامت التشكيلات الثورية الأولى بالإغارة على ثلاثين نقطة، خاصة في شمال ولاية قسنطينة وولاية الأوراس، استخدم المهاجمون القنابل الحارقة، ثم بدأ المقاتلون بالالتحاق الى الجبال، حيث تجاوز عدد المجاهدين الذين انخرطوا الى الثورة بالألاف، غير أن هذا العدد لا يمثل أكثر من حفنة من الرجال، اذا ما تمت مقارنته بعدد الخصوم وإمكانياتهم، رغم ذلك جابه الثوار فرنسا التي كانت تبدو قوتها في تلك الفترة قوة ساحقة[3].

III .2رد فعل الأحزاب السياسية:

تفاجأت الأحزاب الجزائرية باندلا ع الثورة، واتسمت مواقفها آنذاك بالتردد والمعارضة وذلك بسبب سرية الثورة، ورفضهم للعمل المسلح وهناك من استمر بالرفض وهناك من انضم لهم فيما بعد.

يعتبر موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أكثر المواقف غموضا و إثارة، ذلك لأنها انقسمت في الداخل إلى تيارين احدهما يؤيد الثورة، والآخر يعارضها، فالموقف الأول المؤيد قاده في الخارج الشيخ البشير الإبراهيمي وتبناه الشيخ العربي التبسي في الداخل، أما الموقف الثاني المعارض تمركز أساسا في الداخل، كان

[1]- ينظر إلى الملحق رقم 01، ص 115

[2]- محمد تقية، الثورة الجزائرية، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر. 2010، ص231.

[3]- مصطفى طلاس ويسام العسلي، المرجع السابق، ص ص 89-90.

على رأسه الشيخ خير الدين، لكن سرعان ما تلاشى هذا الاختلاف والتحق الجميع بالثورة في 12 فيفري 1956م.[1]

أما الاتحاد الديمقراطي الجزائري هو أيضا فوجئ بالانطلاقة ورغم المبررات المستقبلية، فقد اتخذ رئيسه فرحات عباس موقفا واضحا منذ البداية حيث كتب في صحيفة "الجمهورية الجزائرية" العدد 46 بتاريخ 12 نوفمبر 1954م: "...إن موقفنا واضح ودون أي التباس، اننا سنبقى مقتنعين بأن العنف لا يسوى شيئا..."[2]؛ وبقي الحزب يلعب على الحبلين على أمل ان تجهض الانطلاقة فتبدوا قيادة البيان أمام الطرف الفرنسي الجناح الأسلم والأجدر بالمفاوض الكفء، واستمر في المراوغة لغاية سنة 1956م، حيث التحق بجبهة التحرير الوطني، مع العلم بأن كثيرا من مناضلي الحزب التحقوا بصفوف الثورة قبل ذلك التاريخ.[3]

وكان موقف المركزيين كالعادة يتميز بالمناورة، فهم من ناحية ينظرون الى الانطلاقة بأنها جاءت في غير وقتها المناسب، لا لشيء إلا لأنهم لم يكونوا رافدها ومحركها العملي، ومن ناحية أخرى يحاولون اقناع مفجري الثورة بالانتظار وإيجاد الظروف الدولية المناسبة للتعريف بالقضية الجزائرية[4]، ثم انشقوا وراء الادعاءات الفرنسية بأن وظفوا الثورة بانقلاب داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ويتهمون أحمد بن بلة بالوقوف وراء ذلك الانقلاب، وظهر تردد هذه الجماعة باتخاذ موقف واضح من الثورة من خلال الرسائل الموجهة لوزارة الداخلية الفرنسية تطالب فيها بالتهدئة ووضع حد للقمع الفرنسي وإطلاق سراح المساجين السياسيين

[1] – محمد العربي الزبيري وأخرون، مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنبة ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص 30-33.

[2] –علي كافي، مذكرات الرئيس على كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص58.

[3] – نفسه، ص58.

[4] – علي كافي، المصدر السابق، ص56.

وواصلوا بإرسال البرقيات للحكومة الفرنسية يحتجون بواسطتها ويؤكدون بأن المشكل سياسي وأن الأحداث نابعة من الجزائر الى أن تم اعتقالهم من قبل السلطات الفرنسية.[1]

وبالنسبة للمصاليون فكانوا متفاجئين كغيرهم من اندلا ع الثورة، ورغم الظرف التي اندلعت فيها فإن المصاليون لم يتنكروا لها، فهي على مستوى أول تندرج ضمن كفاحهم ضد المركزيين، وعلى مستوى ثان فإنهم كانوا حسب تعبير مصالي نفسه يريدون تغذية الثورة لكن مع الحرص على عدم التفريط في قيادة المقاومة لفائدة غيرهم، وفي 08 نوفمبر توجه مصالي الحاج الى الشهب الفرنسي وإلى الطبقة العاملة الفرنسية مادا لهم يد الاخوة، ومطالبا بوضع حد للنظام الاستعماري[2]، وحاول المصاليون احتواء الثورة، وجربت لقاءات بينهم وبين جبهة التحرير الوطني في القاهرة والجزائر من أجل الوصول الى تسوية، لكن وصلت الى طريق مسدود، وتدهورت العلاقات بين الطرفين ووصلت حتى النزاعات الدموية[3]، واستمر مصالي وحزبه الجديد الحركة الوطنية الجزائرية، التي تأسست في شهر ديسمبر 1954م بدلا من الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية[4]، في صراعه مع الجبهة التحريرية، ثم انضم تدريجيا كثير منهم، وظل مصالي الحاج والأقلية التي معه على العناد حتى استرجاع الاستقلال[5].

وكان الحزب الشيوعي في البداية كغيره من الأحزاب الأخرى متفاجئا من انطلاق الثورة، رغم انه كان يعرف منذ الولهة الأولى ان احداث ليلة أول نوفمبر هي بداية الثورة، وذلك كونه لم يكن غائبا عن مجريات الاحداث في الجزائر[6]، حيث ان جريدة النقابة الشيوعية أشارت في عددها المؤرخ في 23 نوفمبر 1954م

[1]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص 140-141.
[2]- محمد حربي، المصدر السابق، ص44.
[3]- رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص38.
[4]- محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص37.
[5]- مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الاولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص69.
[6]- عمار قليل، المرجع السابق، ص167.

إلى أن الشعب الجزائري في حاجة إلى العمل والخبز لا إلى القنابل والرشاشات[1]، وعندما أعلنت فرنسا عن الانتخابات في الجزائر من 17 – 24 أبريل 1955م، خرجت جبهة التحرير الوطني بتحذير لجميع التيارات السياسية في البلاد من الدخول لهذه الانتخابات، لأن السلطات الفرنسية معتادة على تزوير الانتخابات وإرادة الشعب، رغم ذلك رفض الحزب الشيوعي الجزائري نداء الجبهة وأعلن مشاركته في الانتخابات يوم 31 مارس 1955م، إلا أن السلطات الفرنسية كعادتها زورت الانتخابات[2]، واستمر الحزب بعناده حتى صيف 1955م، حيث اقتنع بأن العمل السياسي وحده لم يعد كافيا، وخاصة بعد أن افترق أغلب أعضائه من الجزائريين بسبب موقفه المعادي، فسمح بتكوين جماعات مسلحة التحق أفرادها بجيش التحرير، أما الحزب كجهاز فقد استمر سريا بعد ان حل، لكنه رفض الذوبان في الجبهة كغيره من الأحزاب الأخرى.[3]

III .3 الموقف الفرنسي من اندلاع الثورة:

إن السلطات الفرنسية تفاجأت باندلاع الثورة الجزائرية، و أوصدت الباب منذ اليوم الأول أمام العرض الذي تقدم به أول نوفمبر والقاضي بحل القضية سلميا، واعتبرت ما يحدث في الجزائر شأن داخليا، وهو مجرد أعمال إرهابية يقوم بها مجموعة من الخارجين عن القانون، الذين ستتخذ ضدهم الإجراءات اللازمة من أجل قمعهم وردعهم، وقد اتحدث ردود الفعل الفرنسية على مختلف المستويات في موقفها الرافض مبدئيا بمطالب بيان أول نوفمبر.[4]

وفي صباح اليوم الثاني من شهر نوفمبر، ظهرت الصحافة الاستعمارية بعناوين ترمي بهدفين مختلفين: فهي تدعوا من جهة الى الالتزام بالهدوء، ومن جهة أخرى منح الثقة للسلطات المختصة التي تملك

[1] – بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص173.
[2] – عمار قليل، المرجع السابق، ص169.
[3] – مولود بلقاسم، المصدر السابق، ص ص 85-86.
[4] – محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص ص 28-29.

الإمكانيات للقضاء على الأعمال الإجرامية، وبهذا الصدد صرح الوالي العام للجزائر "روجي رونار Rouju Ronare " بأنه يملك وسائل إضافية لن يدخر استعمالها وكل ما يجب اتخاذه من إجراءات لحماية مصالح فرنسا والفرنسيين والدفاع عنها.[1]

كما أنه في نفس اليوم أصدر وزير الداخلية الفرنسية السيد "فرانسو ميتران Francois Mitterrand" بيانا يستنكر فيه هجومات أول نوفمبر معتبرا إياها اعتداءات من تنفيذ عصابات صغيرة معزولة، مؤكدا بأنه ليس أمام هؤلاء المتمردين سوى إدراك الحقيقة، التي مفادها أن الجزائر فرنسية لا مجال للاعتراف بغير سلطة فرنسا على الجزائر.[2]

كما اعلن يوم 05 نوفمبر 1954م حل حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وألقي القبض على عدد من مناضليها، وأرسلت قوات مدد الى الجزائر.

وفي 12 نوفمبر 1954م، صرح مجلس الوزراء عن طريق رئيسه "بيار مانداس فرانس pierre France mendes": "سنعامل التمرد بدون هوادة... هنا [بالجزائر] بفرنسا..."[3]، وذلك أثناء اجتماعه بأعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية، حيث تقرر زيادة عدد الجيوش وتم ذلك فأصبح ستة وخمسين ألف عسكري بعدما كان ثمانية وأربعين ألف عسكري.[4]

أما بالنسبة إلى المعمرين كانوا يغزون الانتفاضة إلى حزب الشعب الجزائري (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) كما قاموا بالمطالبة بالإبقاء على الوضع القائم بالجزائر بحظر الحزب الشيوعي وإيقاف المسؤولين

[1] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار الحمكة للنشر، الجزائر، 2014، ص21.
[2] – محمد العربي الزبيري و آخرون، المرجع السابق، ص30.
[3] – بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص171.
[4] – محمد أزغيدي لحسن، المرجع السابق، ص ص 104-105.

عن الأحداث، وتسليط عقاب صارم على كل من يحمل السلاح، ورفض كل مشروع عفو عام[1]، وحاولوا تكرار مجزرة 8 ماي 1945م، حيث طالبوا بالأسلحة وتكوين ميليشيات، وهددوا بإسقاط حكومتهم ونزع الثقة منها، إذا لم تستجب لمطالبهم.

ويفرض علينا التاريخ أن نؤكد بأنه كانت هناك عناصر أوروبية متفهمة للتيار الوطني وانطلاقة الثورة، فعملوا ضد القمع ووضعوا وجودهم في الميزان، وتحالفوا مع الانطلاقة وساهموا في دفعها وإنجاحها، ودخلوا الثورة من الباب الواسع.[2]

[1]- محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص30.

[2]- علي كافي، المصدر السابق، ص59.

خلاصة الفصل:

بعد الحرب العالمية الأولى بدأت بوادر الوعي الوطني لدى الجزائريين مما سمح بظهور الحركة الوطنية في شكل منظم، وذلك من تأسيس الأحزاب والجمعيات والنوادي، التي كافحت بكل ما تملك من طرق وأساليب سياسية سلمية بغية التصدي والقضاء على المستعمر الفرنسي لكن دون جدوى، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية وما تلاها من مجازر 08 ماي 1945م التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في حق الجزائريين تبلور الوعي الوطني لدى عامة الشعب الجزائري الذي اقتنع بضرورة الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي وأنه السبيل الوحيد للخروج من السيطرة الفرنسية ولهذا بدأ الشعب الجزائري وبقيادة الاتجاه الاستقلالي في التحضير للعمل الثوري منذ تأسيس المنظمة الخاصة سنة 1947م وجسد هذا التحضير على أرض الواقع ليلة أول نوفمبر 1954م بتفجير ثورة ابهرت العالم بتنظيمها وتضحياتها.

الفصل الأول: مؤتمر الصومام وتدويل القضية الجزائرية (1956-1962)

I. مؤتمر الصومام 14- 20 أوت 1956

II. تدويل القضية الجزائرية في المؤتمرات الدولية(1954-1962)

III. تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة(1954-1962)

تمهيد:

بعد اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح نوفمبر 1954م وتطورها استجوب على قيادة جبهة التحرير الوطني لإعادة هيكلة وتنظيم الثورة، عرف هذا المؤتمر بمؤتمر الصومام حيث انعقد في الفترة الممتدة مابين 14و 20 أوت 1956م، كما استوجب أيضا القيام بعمل دبلوماسي لإخراج القضية الجزائرية من إطارها الداخلي الذي كانت فرنسا تريد إبقاءها فيه وتحطيم أسطورة الجزائرية الفرنسية ، ولهذا خاضت الدبلوماسية معركة طويلة من اجل التعريف وتدويل قضيتها في المؤتمرات الدولية وفي دورات هيئة الأمم المتحدة ، وكل هذا من اجل كسب التأييد الدبلوماسي والدعم المادي بغية تحقيق الهدف من أجله اندلعت الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954م.

I. مؤتمر الصومام14– 20 أوت 1956

لقد استطاعت الثورة ان تحظى العراقيل والعقبات والتغلغل في اعماق الطبقات الشعبية وتقوية نفوذها بتفكير قادتها في عقد مؤتمر يهدف إلى تسيير شؤون الثورة على الصعيدين الداخلي والخارجي ومن خلال هذا نطرح الأشكال التالي، ماهي الظروف التي أدت إلى انعقاد مؤتمر الصومام، وماهي الاستراتيجيات العسكرية المنتهجة منه ؟

1.I التحضيرات الأولية لمؤتمر الصومام 14– 20 أوت 1956م.

كان من أسباب انعقاد المؤتمر في إطار القرارات الأولى التي سطرتها المجموعة التي أشعلت فتيل الثورة في 1954م ، وكان من المنتظر أن ينعقد مؤتمر الجبهة في سنة 1955 من اجل تغيير مسار وإعادة ترتيب الأوضاع[1]، لتأسيسه فبعد مرور 22 شهرا على اندلا ع الثورة كان من الضروري تقييم هذه المرحلة وإعطائها منهجا سياسيا يعززها لتتلائم مع الظروف الجديدة والتفكير في عقد مؤتمر وطني منذ هجمات 20 أوت 1955 ولكن الصعوبات التي عاشتها الثورة أدى إلى تأخير الموعد[2].

فبمجرد الحديث عن فترة ما قبل المؤتمر بين مدى أهمية وخطورة الوضع الذي تم فيه وبالتالي كانت الظروف مناسبة على جميع الأصعدة السياسية والعسكرية خاصة، كما شهدت الثورة مطلع عام 1955 عدة أحداث لا يمكن إثباتها إلا بتنظيم ذلك وفق الظروف الداخلية والخارجية.[3]

[1] عمر توهامي، مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة ، دار كرم الله للنشر ، الجزائر، 2013، ص6

[2] عبد الكامل جوتيه، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة، 1954-1958، ط1، دار الواحة، الجزائر، 2012، ص 27.

[3] تيزي ميلود ، مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام ، مكتبة الرشاد للطباعة ، د ت، ص ص 65-66.

I.1.أ- الظروف الداخلية:

لقد حقق جيش التحرير الوطني انتصارات عديدة كان لها تأثير على الصعيد الداخلي والخارجي تنوعت ما بين معارك طويلة دامت أياما كمائن خاطفة، فقد عرفت المنطقة الأولى أشهرها معركة الجرف بين 22و29 سبتمبر بقيادة " بشير شيهاني" وصل صداها إلى المحافل الدولية ، وكانت سندا قويا لهجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 تأثيرا ايجابيا في تصعيد الجانب العسكري على الشعب الجزائري من جهة والمحافل الدولية من جهة أخرى، حيث استمرت أسبوعا كاملا من خلال الضغط على المنطقة الأولى التي كانت تعتبرها السلطات الفرنسية منبع الثورة ومركزها ،[1] فقد كانت هذه الظروف مميزة على جميع الأصعدة وقد أدى اشتداد الصورة وانتصارات جيش التحرير إلى عقد مؤتمر وطني وفي هذا السياق يقول المجاهد لخضر بن طوبال :" قررنا تنظيم ملتقى أو ندوة وطنية ... للمناقشة وبدء منذ شهر ابريل 1956 في تنظيم المؤتمر ..."[2]فقد شرع القادة بعقده من خلال إجراء اتصالات عديدة بين مسؤولي المناطق وقادتها وكانت البداية عقده بشمال قسنطينة ولكن الصعوبات جمة فتم تغيير الوجهة،[3] كما صمم المستعمر إلى إجهاض الثورة بكل قوته أدىإلى صعوبة الاتصال بين مختلف قيادات جيش التحرير، كما لعب السلاح مشكل عويص لاحتياج الثورة له إضافة إلى ضعف التنسيق والتكوين السياسي المعرف المسلحة وما زاد من مناعة الثورة هو التفاف الشعب حول جيش التحرير.[4]

[1] تيزي ميلود، المرجع السابق، ص ص 63-64.
[2] محمد أرغيد لحسن، المرجع السابق، ص 123.
[3] نفسه ، ص 123.
[4] عمر توهامي، المرجع السابق، ص ص 7-8.

I.1.ب الظروف الخارجية:

لم تبقى الثورة منحصرة في منطقة على حساب أخرى بل اتسع نطاقها حتى أصبحت حديث العام والخاص حول المشاركة فيها، وفي هذا الإطار اندرج اهتمام قادة الثورة بعقد مؤتمر ربط التصعيد العسكري الداخلي بالوضع الدولي الداخلي والخارجي، لقد استطاعت الثورة التحريرية مع مطلع 1956، أن تتشرف الأوساط الشعبية وتتقوى بانخراط الكثير من السياسيين إلهيا، الأمر الذي أدى الى وضع برنامج للثورة بعد انعقاد اجتماع لتقييم الأوضاع من جهة وحاجتها للسلاح والمال من جهة أخرى ، فقد اكتسبت اهتمام الإعلام الأجنبي والغربي بها [1] .

كما لعبت مظاهرات الطلبة الجزائريين في باريس بتاريخ 23 فيفري 1956 من اجل نقل الثورة إلى التراب الفرنسي، وقد أدى حصول كل من المغرب في 02 مارس 1956وتونس 20 مارس 1956 إلى عقد مساندة دول عدم الانحياز في لقاء بريوني في 05 جويلية 1956م بيوغسلافيا للقضية الجزائرية.[2]

I.2 انعقاد مؤتمر الصومام14– 20 أوت 1956.:

بعد مداولات عديدة تم الاتفاق على أن ينعقد المؤتمر في واد الصومام، حيث مركز قيادة المنطقة الثالثة قامت لجنة خاصة بتحضير جدول أعمال المؤتمر ويعود اختيار منطقة واد الصومام باعتباره مظهر من مظاهر السيطرة العسكرية وقد تم عقده في قرية أوزلاقن بالصفوح الشرقية بجبال جرجرة وقد حضر المؤتمر مندوبون يمثلون الجنود أما عن الوفد الخارج، وكان من المقرر حضوره فقد تم عقده يوم الثلاثاء 14اوت 1956، وانتهى يوم عشرين آوت من نفس الشهر،[3] بحضور كل من زيغود يوسف ممثل المنطقة الثانية، الأخ كريم بلقاسم ممثلا للمنطقة الثالثة، المنطقة الرابعة بقيادة سي محمد بوقرة أما المنطقة الخامسة بقيادة الأخ العربي بن

[1] تيزي ميلود، المرجع السابق، ص ص 66-67.
[2] عمر توهامي ، المرجع السابق، ص 08.
[3] أزغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق، ص 134.

مهيدي إضافة إلى كل من الأخ عبان رمضان، عمار عمران، محمد سعيدي، سي صادق[1]، أما أعضاء اللجنة الخارجية للجبهة فقد تغيبوا عن الحضور لصعوبة الوصول إلى مكان انعقاده وهم أحمد بن بلة، حسين ايت حمد، محمد خيضر[2] وإكتفاء منطقة الجنوب بإرسال تقاريرها.

.2.أ جدول أعمال المؤتمر:

أما القضايا التي طرحت للمناقشة والتي تناولها جدول الأعمال فهي:

- شرح الأسباب التي دعت إلى الاجتماع وموضوع الاجتماع.
- تقديم التقارير المتعلقة بالمشكل المراد علاجه سواء كان:

-تقرير نظامي: من خلال معالجة كيفية التعتيم والهيكل العام للجيش ومراكز القيادة.

- تقرير عسكري: من خلال عدد المناضلين والمجاهدين والوحدات والنظام التركيبي.
- تقرير مالي : تقرير عن المالية من خلال المداخيل والمصاريف المتبقية في الصندوق.
- تقرير سياسي: عن معنويات المجاهدين والشعب.[3]

كما استعرض المؤتمرون النقائص والسلبيات التي رافقت انطلاقة الثورة وإنعكساتها على الساحة الداخلية والخارجية كما عالج المشكل الاداري لجبهة التحرير الوطني المتمثلة في الجانب العقائدي والقانون الأساسي والنظام الداخلي، وهيكلة القيادة من خلال المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ.

[1] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار العثمانية للنشر، 2013، ص 412.
[2] عمر توهامي، المرجع السابق، ص 11.
[3] نفسه، ص 135.

كما قام جيش التحرير الوطني بوضع ألفاظ بين الثوار (المجاهد، المسبل ، الفدائي)، كما أعطت جبهة التحرير وجيش التحرير أولوية الداخل والخارج، فقد أكدت على مشكلة العتاد،[1] وبعد عشرة أيام من المناقشات أسفرت جلسات المؤتمر عن تحديد الأطر التنظيمية المهمة التي يجب صياغتها في قرارات سياسية وعسكرية مهمة خصت مختلف الجوانب وتمحورت فيما يلي:

- إصدار وثيقة سياسية تعتبر قاعدة إيديولوجية تحدد منهجية الثورة المسلحة مرفقة بتصور مستقبلي للأفاق والمبادئ والأسس التنظيمية للدولة الجزائرية بعد أخذ الاستقلال.

- تقسيم التراب الوطني إلى ستة ولاية كل ولاية تتضمن عدد من المناطق والنواحي والأقسام وجعل العاصمة منطقة مستقلة من اجل تسهيل عملية الاتصال والتنسيق بين الجهات[2].

- كما إلتف المؤتمر نحو إحداث تغيير كبير في التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني الذي تم تحويله إلى جييش نظام دون أي تغيير في تر كيبته الاجتماعية كما قام بتحديد الترتيبة في المناصب العسكرية وفرض اللباس العسكري الموحد، حدد المؤتمر أيضا نصوص تشريعية تتعلق بالقضاء المحاكم العسكرية تضمنت تحديد الجنح والمخالفات والعقوبات.[3]

- كما قام بتعيين وحدات الجيش ممثلة في نصف الفوج، الفرقة، الكتيبة، الفيلق.

- تحديد الرتب المتمثلة في ، جندي أول، العريف ، عريف أول، المساعد، ملازم أول ، ملازم ، ضابط أول وثاني، صاغ الأول والثاني، قائد الولاية ، قائد المنطقة، قائد الناحية، قائد القسم، وعينت الشارات والأوسمة.[4]

---

[1] عمر توهامي، المرجع سابق، ص ص 12-13.

[2] مجدل هاجر، التسليح خلال الثورة الجزائرية 1947-1962، إشراف سلاطنية عبد المالك، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر ، جامعة 08ماي1945، قالمة، الجزائر 2016/.2017، ص 20

[3] عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية في الثورة التحريرية 1962/1954، دار العلم والمعرفة للنشر ،2013، ص 164.

[4] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1962/1954، دار الأمة ، ط2، شركة دار الأمة للطباعة، الجزائر، 2010، ص ص 90-91.

- كما قام المؤتمر بمهمة التنظيم السياسي من خلال التعريف بمهام المحافظين السياسيين المتمثلة في تنظيم الشعب وتربيته والدعاية والإعلام والحرب النفسية بالإضافة إلى ذلك مساهمة المحافظين بآرائهم في برنامج العمل العسكري الذي يقوم به جيش التحرير الوطني فيما يتعلق بالتحويل والتموين ، وقرر أيضا إنشاء مجالس شعبية عن طريق الانتخاب ، كان من ابرز الدلائل على وجود روح ديمقراطية عند مناضلي الصومام[1] ومن خلال هذا نصل إلى أن مؤتمر الصومام أعطى للثورة الجزائرية أبعاد تنظيمية في غاية الصرامة غذ تمكن من وضع برنامج سياسي متكامل ومحددا الأهداف.

- قام المؤتمر بإعادة التسمية للمناطق الجغرافية التي كانت قائمة قبله.
- عمل على تدويل القضية الجزائرية وطرحها أمام المحافل الدولية (الأمم المدة، المنظمات الإقليمية).
- ضبط وتحديد السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير.
- العمل على تحرير الوطن وتحقيق الاستقلال التام بإقامة دولة ديمقراطية.
- اتخاذ موقف ثابت ضد كل الأعمال الفردية وضد كل متعامل مع العدو على حساب الثورة.
- مواجهة المناورات السياسية للعدو الداخلية والخارجية.[2]
- كما قام المؤتمر بإنشاء كل من السلطة التشريعية المتمثلة في المجلس الوطني للثورة والسلطة التنفيذية المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ وإنشاء تنظيم إقليمي وعسكري، كما نظم الجيش والإدارة، وقام بتحديد برنامج قاعدي سياسي.

I.2.ب لجنة التنسيق والتنفيذ:

[1] جريدة المجاهد، العدد 11 ، 1957/11/01، ص 16.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، البصائر، ط1، الجزائر، 2013، ص 449.

لقد تحدثت جريدة المجاهد في عددها الحادي عشر عن لجنة التنسيق والتنفيذ ووصفها بانها مجلس حربي حقيقي تقوده وتوجه جميع فروع الثورة العسكرية والأساسية والدبلوماسية ومن اختصاصها الإشراف على جميع مرافق الثورة السياسية والعسكرية والدبلوماسية والاجتماعية ، وبهذا فإن لجنة التنسيق لها مهام واسعة تختص في تسيير شؤون الثورة على جميع الأصعدة[1]، ولقد قرر قيادة جبهة التحرير الوطني المنبثقة في مؤتمر الصومام عام 1956، إنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ المتكونة من الأعضاء التالية خولت لهم مهمة مراقبة جميع النشاطات داخل وخارج البلاد ، إضافة إلى النشاط العسكري " عبان رمضان" مكلف بالتنسيق بين ولايات الداخل والخارج ، العربي بن مهيدي مكلف بالعمليات الفدائية، كريم بلقاسم المكلف بالعمليات العسكرية وجيش التحرير الوطني بن يوسف بن خدة المكلف بالاتصالات والمهمات بين القادة الثوريين سعد دحلب بالإعلام ونشر جريدة المجاهد[2].

كما تمثل لجنة التنسيق والتنفيذ الهيئة العليا لتسيير أعمال الثورة على مستوى كل اللجان والسهر على تطبيق القرارات التي تصدر من المجلس الوطني لثورة كما تعمل على دراسة ومنح الرتب العسكرية:

- توحيد الجيش: من حيث رتبته وقيادته وتشكيلاته وفق قرارات مؤتمر الصومام فحددت التشكيلات كالأتي:

- الفيلق: يشمل 350 جندي يشكلون ثلاث كتائب.
- الكتيبة: تشمل 110 جندي يشكلون ثلاث فرق.
- الفرقة : تتكون من 35 جندي يشكلون ثلاث أفواج على رأسهم عريف أول
- الفرج: يتكون من 11 جندي من بينهم عريف أول وجنديان اولان.

[1] عمار قليل، المصدر السابق، ص 426.

- إضافة إلى كل هذه المهمات قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بوضع مرتبات الجنود جيش التحرير الوطني تمثلت في: قائد الولاية برتبة عقيد: مرتبه الشهري 5000فرنك قديم
- مساعد قائد الولاية:برتبة رائد مرتبه الشهري 4500 فرنك قديم
- قائد المنطقة برتبة نقيب مرتبه الشهري 4000 فرنك قديم

إضافة إلى استحداث الرتب للجنود لمعرفة مرتبهم أما المنح العائلية فكانت تقدر ب 2000 فرنك قديم لكل فرد[1]، ولقد ذكرت لجنة التنسيق والتنفيذ في قانونها الداخلي بجيش التحرير الوطني الجزائري من المادة الأولى لحقوق المجاهد في فصلها الأول والثاني والثالث والرابع على أن كل مجاهد يتكلف بلباسه وغذائه بعدالة دون تمييز وله الحق في رفع السلاح وتوفيره له كما يتولى الجيش علاجه وحراسته في حال إصابته [2]،كما نص لجنة التحقيق في محتواها تقسيم الجزائر إلى ستة ولايات مع تحديد حدودها من جميع الجهات، إضافة إلى تحديد مراكز القيادة ومسؤولي الولايات والمناطق والنواحي وأكدت على وحدات الجيش وأقسامه واستحداث رتبه العسكرية وعلاماتها للجنود والأجر الشهرية حسب الرتب المتمثلة في تنظيم الشعب والدعاية والأخبار وكيفية تمييز المالية والتصويت على مجالس الشعب.[3]

I.2.ج المجلس الوطني للثورة الجزائرية (السلطة التشريعية):

هو بمثابة برلمان غذ يعتبر هذا المجلس أعلى سلطة في النظام الإداري للثورة، يتولى توجيه وتسيير السياسة العامة الداخلية الخارجية لجبهة التحرير الوطني من أجل تحقيق الاستقلال الوطني فهو يوزع جميع السلطات اتخاذ القرارات ومن اختصاصه انه يتولى تعيين الهيئة التنفيذية التي تقوم بتنفيذ الخطط العسكرية والسياسية وتشكيل المجلس الوطني للثورة من 34 عضوا، 17 منهم دائمون و17 عضوا إضافيا وهم يمثلون مختلف

[1] عمار قليل، المرجع السابق، ص 227.
[2] عمار ملاح، المصدر السابق، ص 88.
[3] يحي بوعزيز، وثائق جبهة التحرير الوطني، الجزائري، 1962/1954، ج1، دار البصائر للنشر ، الجزائر، 2009، ص 15.

التشكيلات السياسية المساهمة في العمل الثوري لتحرير البلاد، فقد كان ضمن الأعضاء الدائمين زعماء اللجنة الثورية للوحدة والعمال الأصليين الذين ظلوا على قيد الحياة وفرحات عباس الذي انضم إلى الجبهة رسميا سنة 1956 وأحمد توفيق المدني احد أعضاء جمعية علماء المسلمين وبعض من قادة حركة انتصار الحريات أمثالّ الدكتور الأمين دباغين ومحمد يزيد [1]، وقد أقر المؤتمر في دورته الثالثة عام 1959 دستورا مؤقتا كما أسس التعيين على ضوء اربعة مبادئ أساسية هي:

- أن المؤسسات القائمة ومنها المجلس الوطني هي مؤسسات مؤقتة وكذلك طريقة التعيين.
- أن الحق لجبهة التحرير في ضم مختلف التشكيلات.
- أن المجلس يملك صلاحية تعيين أعضائه وذلك في انتظار المؤتمر العام لجبهة التحرير الوطني أي الحق في زيادة عدد أعضائه عن طريق الانتقاء بالأكثرية [2].

I.3 نتائج مؤتمر الصومام:

كانت من أهم النتائج التي تمخض عنها هذا الاجتماع هي توحيد النظام العسكري والسياسي، حيث وضعته الرتب العسكرية والعلامات التي ترمز لها وضع خريطة جديدة للجزائر وفقا للظروف آنذاك والتنسيق بين مختلف القوى للمشاركة في الثورة آنذاك كما قام المؤتمر بتسمية المناطق، الولاية الناحية والقسم بالناحية [3]، وكانت أهداف المؤتمر تتمثل في:

- إضعاف الجيش الفرنسي بحث يستحيل عليه الانتصار بالسلاح وتحطيم الاقتصاد الاستعماري حيث يصاب بالشلل والإدارة الفرنسية تصبح عاجزة عن مواصلة بالحرب.

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 306.
[2] نفسه ، ص 309.
[3] مجدل ماجر، المرجع السابق، ص 22

- إحداث إخلال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بفرنسا بحيث يتغير عليها مواصلة الحرب، كالحصول على تأييد الشعب باستمرار حتى يصمد أمام المجهودات التي يبذلها الفرنسيو ن لأبادته وتوسيع نطاق الثورة وعزل فرنسا دوليا داخل الجزائر[1]، وتبين من خلال مؤتمر الصومام أن الثورة الجزائرية قد حققت خطوة متقدمة إلى الأمام بقيادة جبهة التحرير الوطني،وذلك انطلاقا من شروط التي اقرها المؤتمر والتي استمر التمسك بها حتى وقف إطلاق النار [2].
- وخلاصة القول أن المؤتمر الصومام لعب دور مهم في تشكيل وترتيب الثورة على الصعيد السياسي والعسكري وذلك من خلال قدراته المنصوص عليها والتي اتخذت طريق حاسم في مسار الثورة وتطويرها عسكريا من جهة وتدمر من جهة أخرى.

II: تدويل القضية الجزائرية في المؤتمرات الدولية (1954–1962)

II.1 النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني في المؤتمرات الدولية (1954–1958):

لقد أدركت جبهة التحرير منذ تأسيسها في الفاتح من نوفمبر 1954، بأن المعركة التي تخوضها ضد فرنسا الاستعمارية تدور على نطاق عالمي، ومن هنا اقتنعت بان العمل الدبلوماسي الذي يجب القيام به لا يقل أهمية عن العمل المسلح، باعتباره انه السبيل الوحيد بإخراج القضية إلى الميدان الدولي والعالمي، وهذا قصد كسب تضامن ومساندة الشعوب والحكومات المؤيدة لمبد حق الشعوب في تقرير مصيرها[3]، حيث سعت جبهة التحرير الوطني منذ ميلادها عند إصدارها بيان أول نوفمبر الذي وضح أهداف جبهة التحرير الوطني الخارجية والتي تمثلت في :

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص 400.

[2] احمد بن فليس، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1962.، إشراف سليمان الشيخ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة ، الجزائر ، معهد العلوم السياسة والعلاقات الدولية، 1985، ص 74.

[3] صالح حمير، القضية الجزائرية في مؤتمرات الكتلة الأفروأسيوية، (1955-1961)، مجلة البحوث التاريخية ، العدد 04، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020، ص 173.

- تدويل القضية الجزائرية.
- تحديد وحدة شمال إفريقيا داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.
- في إطار ميثاق الأمم نؤكد عطفنا الفعال اتجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحررية .[1]

ولتحقيق هذه الأهداف جعل البيان العمل بالخارج نقطة أساسية لتحويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، حيث ودت الثورة منذ أسابيعها الأولى لاندلاعها سندا قويا في دول إفريقيا واسيا ، ويرجع الفضل في بادئ الأمر إلى روابط العروبة والإسلام التي وظفت إلى أبعد الحدود، من اجل تدويل القضية وفتح المجال الدبلوماسي العالمي أما جبهة التحرير الوطني.[2]

1.II .أ مؤتمر باندونغ 18–24 أفريل 1955:

بدأت تطلعات بعثة جبهة التحرير في الخارج إلى تدويل القضية الجزائرية والدعاية لها وكان وراء ذلك دعم من الحكومة المصرية التي كانت تحتضن مقر المنظمة الأفرو اسيوية، فباشر أعضاء البعثة في تكثيف اتصالاتهم مع المنظمة ، مستغلين التحضيرات التي تقوم بها المنظمة قصد عقد مؤتمر إفريقي أسيوي في مدينة باندونغ، وكانت هذه الفترة تشرف على لقاء " بوقورbogor" بأندونيسيا الذي شاركت فيه خمس حكومات وهي: بريطانيا، سيلان، الهند، أندونيسيا وباكستان بتاريخ 29 ديسمبر 1954، وكان هذا اللقاء بمثابة اللقاء التحضيري لمؤتمر باندونغ، حيث استغل أعضاء البعثة الجزائرية بمصر كل من السيد محمد يزيد وحسين ايت أحمد فرصة اللقاء وسافرو إلى مدينة "بوقور Bogor" وقدموا مذكرة للمجتمعين وطالبوا فيها بإدراج الجزائر في جدول المؤتمر الأول للمنظمة الافروأسيوية، كما وعد الرئيس الاندونيسي السيد" سوكارنو"

[1] ينظر إلى الملحق رقم 01، ص 115.

[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954–1962)، ج2، ط1، منشورات إتحاد الكتاب العرب، سوريا، 1999، ص 117.

بإدراج قضية المغرب العربي في جدول أعمال المؤتمر القادم ، وتم الاتفاق على عقد مؤتمر بمدينة باندونغ أو اخر شهر أفريل من عام 1955[1]

انعقد المؤتمر بمدينة باندونغؤ في الفترة الممتدة ما بين 18 و 24 أفريل 1955، وشاركت تسعة وعشرين دولة وهي: " مصر، ليبيا، غانا، العراق، سوريا، باكستان، إندونيسيا، برمانيا، سيلان، الهند، اليابان، وتايلاند،كمبوديا، الأووس ، النيبال، الفلبين، الفيتنام الجنوبية، الفيتنام الشمالية، المملكة العربية السعودية، اليمن، الصين، إيران، أفغانستان، السودان، إثيوبيا، الأردن ، اليمن، تركيا "،(أما دول المغرب العربي كأعضاء مراقبين إلى جانب دولة قبرص)[2].

شارك الوفد الجزائري المشكل من السيد محمد يزيد [3] وحسن ايت احمد[4] حيث بعثت قيادة الثورة في الداخل مطالب من أجل السعي لعرض القضية أما المؤتمرين وحددت لهم النقاط الواجب طرحها وكانت كما يلي:

- تدويل القضية وإخراجها من دائرة المحيط الفرنسي.
- ضرورة ربط القضية بقضية الشعبين الشقيقين التونسي والمغربي.[5]

ترأس وفد المغرب العبي السيد صالح بن يوسف، وقد قدم مذكرة مشتركة مع ملحق يخص القضية الجزائرية، وتضمنت هذه المذكرة مطالبة المؤتمرين بتأييد حق تقرير المصير للشعب الجزائري، وكذلك العمل على

[1] الغالي عربي، المرجع السابق، ص 481.

[2] مسعودة صافين، يامنة خالدي، مؤتمر التضامن الأفرواسيوي القاهرة 1957م، إشراف عبد القادر ربوح، مذكرة تخرج ضمن نيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، قسم العلوم الإنسانية،الجزائر، 2016/ 2017، ص 31.

[3] محمد يزيد : من مواليد 1923 بالبليدة: انخرط بصفوف حزب الشعب الجزائري، عين كاتبا لجمعية شمال إفريبا المسلمين 1946،اعتقل في مارس 1948 وسجن الى غاية 1953.، كان ضمن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في مصر ثم أصبح ممثلا لها في نيويورك، أصبح وزيرا للإعلام في الحكومة المؤقتة (1958-1962)، للمزيد ينظر : محمد حربي ، المصدر السابق، ص184.

[4] سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 171.

[5] مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009 ص 286.

إدراج القضية الجزائرية ضمن هيئة الأمم المتحدة، وكان كفاح الشعب الجزائري محل إعجاب وتأييد من طرف الدول المشاركة في المؤتمر[1].

بفعل دعم العديد من الدول العربية للوفد المغاربي، المؤتمر على اتخاذ قرار والإجماع ، جاء فيه:"... إن المؤتمر يمنح تأييده لحقوق الجزائر والمغرب الأقصى وتونس ليقرر سكانها مصيرهم بأنفسهم وليحصلوا على استقلال بلادهم..."[2].

كما أشارت لائحة القرار إلى ان الدول المشاركة تلتزم بتقديم مساعدتها المحسوسة إلى الشعوب المكافحة من أجل استقلالها، كما حظي المؤتمر باهتمام واسع من قبل الصحافة العالمية ، حيث حضر المؤتمر حوالي أربعمائة صحفي من مختلف أنحاء العالم وهذا ما يدل على قيمته ولا نعلم أن المؤتمر اخر ضم هذا العدد من الصحفيين باستثناء دورات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ، وأكد ممثلون عن الوفدين الإندونيسي والمصري أنهم يريدون قبل كل شيء مساعدة شعوب شمال إفريقيا معنويا خلال هذا المؤتمر[3].

وإثر صدور قرارات مؤتمر باندونغ في 24 افريل 1955 بشأن القضية الجزائرية ، جن جنون السلطات الاستعمارية يحدث اعتبارها " إدغار فور edgar faure" ، رئيس الفرنسية آنذاك، من خلال التصريح الذي أدلى به الندوة الصحفية التي عقدها بباريس بأنها قاسية وجارحة فيما يتعلق بوجود فرنسا في الشمال الإفريقي[4]، وقد خص بالذكر قضية القطر الجزائري، حيث وصفه بالجزء الذي لا يتجزأ من فرنسا، كما نشرت

[1] أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 01 نوفمبر 1954 الى غاية 19 سبتمبر 1958، إشراف : جمال فنان، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة ، جامعة الجزائر، قسم التاريخ،الجزائر، 2001، 2002، ص ص 54-55.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 481.

[3] عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 206-207.

[4] عيسى يتيم ، دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والعالم العربي في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية (1954-1962)، إشراف: علي أجقو، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، ج1، جامعة باتة، قسم التاريخ والآثار، 2015، 2016.، ص 452.

صحيفة " فران تيرورfran turour " الفرنسية مقال بعنوان " وحدة إفريقيا واسيا ضد الاستعمار" وصفت فيه أشغال المؤتمر ، وان المؤتمر كان ظالما في حق فرنسا[1].

من نتائج مؤتمر باندونغ على مسار الثورة، انه ساعد جبهة التحرير على تكثيف نشاطها الدبلوماسي على الصعيد الأفرو آسيوي وسعيها الدائم من اجل إسماع صوت القضية الجزائرية، وتعبيرا عن معاناة الشعب الجزائري، إضافة إلى انه مكن من تدول القضية الجزائرية وتحقيق هدف من أهداف التي خطط لها بيان 01 نوفمبر 1954، كما مكن الاعتراف بالجبهة كممثل شرعي للشعب الجزائري والقضاء على إدعاء الجزائر فرنسية.[2]

نفهم مما سبق أن المؤتمر يعتبر أول انتصار دبلوماسيا للقضية الجزائرية، وضربة صاعقة لفرنسا، رغم أنها لم تشارك جبهة التحرير بوفد مستقل في المؤتمر، ويظهر النشاط من خلال تسجيلها في جدول أعمال الدورة العاشرة للأمم المتحدة ، وهذا بفضل النشاط المكثف لجبهة التحرير لإقناع العالم بمشروعية الكفاح ، وأما في الداخل فإن هجومات الشمال القسنطيني كسبت صدى عالمي ، رغم اعتراض الحكومة الفرنسية لدى هيئة الأمم المتحدة[3].

II.1 .ب مؤتمر القاهرة 26 ديسمبر 1957/ 1 جانفي 1958.

إذا اعتبرنا مؤتمر باندونغ مؤتمر حكومات فإن مؤتمر القاهرة مؤتمر شعوب وحركات تحرر وطنية و سياسية ونقابية، حيث أنعقد في الفترة الممتدة بين 26 ديسمبر 1957 و 1 جانفي 1958 بحضور أربعة وأربعين

[1] عبد الله شريط، المرجع السابق، ص 206.

[2] عمر عيشوش، سامي نعيجي ،القضية الجزائرية في اهتمامات هيئة الأمم المتحدة 1954-1962، إشراف : محمود بوكسيبة، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ، التاريخ تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، قسم التاريخ، 2016—2017، ص 30.

[3] أمال أوكسل، النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية في المجال الافرواسيوي1952-1962، إشراف: فضيل بو الصوف، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ ، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، قسم العلوم الإنسانية، 2018-2019، ص 23.

دولة أفرواسيوية [1]،لقب هذا المؤتمر بمؤتمر الحرية، حضر الوفد الجزائري المكون من 20 عضوا يترأسه السيد محمد لامين دباغين[2]، وكانت الجزائر في ظروف حرجة من تاريخ الثورة التحريرية بتحديد بعد طرح الأولويات ، التي همست أعضاء الوفد الخارجي عملهم الدبلوماسي من خلال مقررات مؤتمر الصومام التي أوجبت أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري، كما خيمت على مؤتمر القاهرة أجواء خطف طائرة الوفد الجزائري الجزائري يوم 22 أكتوبر 1956م[3].

قدم الوفد الجزائري تقريرا يشرح فيه وضع الشعب الجزائري والسياسة الفرنسية المتسلطة عليه، مبينا أن الجزائر حتى عام 1830، كانت ذات سيادة واضحة المعالم والحدود ، وأن الشعب الجزائري الذي يناضل منذ أكثر من ثلاث سنوات ضد الاستعمار يدرك جيدا أن الشعوب الإفريقية والأسيويةتقف إلى جانبه مقدمة له كل أشكال الدعم والمساندة.[4]

بعد عرض التقرير الذي قدمه الوفد الجزائري، تقرر خلال هذا المؤتمر تخصيص أسبوع من كل سنة لدعم الثورة الجزائرية، يبدأ من تاريخ 30 مارس من كل سنة وتقام فيه الاجتماعات وتكتب المقالات وتذاع الأحاديث والمنشورات التي تبين للعالم كفاح الجزائر، كما تجمع أيضا التبرعات المختلفة لمساعدة الثورة

[1] الطاهر خالد، التضامن الدبلوماسي الإفريقي في إطار حركات التحرر وانعكاساته على تدويل القضية الجزائرية (1954-1962)، اعمال الملتقى الوطني حول دبلوماسية الثورة الجزائرية وإشكالية تدويل القضية الجزائرية بين التحالفات الإقليمية والإستراتيجية الدولية، سلسلة منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثور الجزائرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يوم 30-31 أكتوبر 2018، ص 256.

[2] احمد سعيود، المرجع السابق، ص 99.

[3] سعاد خالدي، نشاط الوفد الخرج لجبهة التحرير الوطني، القاهرة ، 1954-1962، مجلة الأحياء، المجلد 2، العدد 28 جانفي، 2021، ص 103

[4] أمال أوكسل، المرجع السابق، ص 29.

الجزائرية[1]، كما تقرر أيضا إعطاء حرية التنقل للجنة التنسيق والتنفيذ ما بين مراكش وتونس ومصر لإدارة الأمور المتعلقة بالثورة.[2]

وفي الأخير نشير إلى أهمية المؤتمر بالنسبة إلى الجزائر التي تكمن في القرارات التي أصدرت بخصوص القضية الجزائية فقط وإنما في مشاركة جبهة التحرير إلى جانب الحكومات المستقلة وهذا بعد اعتراف من الدول المستقلة بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي وحيد للشعب الجزائري المكافح من أجل الحصول على الاستقلال، وهذا هو الهدف الأساسي الذي ناضلت من أجله جبهة التحرير الوطني.[3]

II.1.ج مؤتمر أكرا الأول 15–22 أفريل 1958:

عقد مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة بمدينة أكرا بدولة غانا وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 15 و22 أفريل 1958، وكان اختيار دولة غانا بهدف إحياء الذكرى الأولى لاستقلالها وحضرته ثمان دول إفريقية مستقلة، إضافة إلى مختلف أحزاب وحركات التحرر من مختلف دول القارة [4] وكانت هذه التظاهر يهدف إلى التعاون وتوحد الشعوب الإفريقية، ودراسة مشاكلها والخطوات الأزمة لتأمين سيادة هذه الدول[5].

حضرت جبهة التحرير الوطني أشغال المؤتمر واستقبل أعضاء وفدها استقبالا حارا ن وقام الوفد الجزائري بشرح تطور القضية على المستوى المحلي والدولي، وأبدت الدول المشاركة عند استعدادها لتقديم كل أنواع المساعدة للشعب الجزائري حتى ينال حريته واستقلاله، وشكلت الثورة الجزائرية النقطة الأساسية في هذاالمؤتمر كما خصص المؤتمر قراره الثالث من قراراته الثمانية للقضية ، حيث أبرز فيه انزعاجه من استمرار الحرب

[1] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة ، ج33، دار العثمانية ، 2013.، الجزائر، ص 131.

[2] محمد ارعبدي لحسن، المرجع السابق، ص 181.

[3] أحمد سعيود، المرجع السابق، ص 102.

[4] الطاهر خالد، المرجع السابق، ص 266.

[5] زاهر رياض، استعمار الدار القومية لطباعة والنشر، مصر، 1965.

وحرمان الشعب الجزائري من حقه في تقرير مصيره، وطالب فرنسا بإنهاء القتال وسحب قواتها والدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني.

وناشد الدول المحبة للسلام للضغط على فرنسا كي تخضع لميثاق الأمم المتحدة كما أوصى لدول لمستقلة بالتعريف بالقضية الجزائرية في الأمم المتحدة.[1]

ويجدر التذكير إن هذا المؤتمر وصف باندونغ الإفريقي، حيث جعل الدول الإفريقية تحتضن الثورة بصفة رسمية وتعهدت الدول الثمانية المستقلة بمساعدة الجزائر بجميع الوسائل المتمكنة ماديا ودبلوماسيا، وبهذا التأييد تكون الجزائر كسبت خطوة جديدة في مسارها لتدويل قضيتها.[2]

II.1.د مؤتمر طنجة 27-30 أفريل 1958.

إن دعوة جبهة التحرير الوطني إلى المشاركة في مؤتمر طنجة نتج عنه رأيان مختلفان داخل قيادة جبهة التحرير الوطني، فالرأي الأول عارض حضور الجبهة في المؤتمر على أساس انه مؤتمر إنفصالي، وان الثورة التحريرية ذات بعد عربي لا يجب أن تزكي نزعة انفصالية، أما أصحاب الرأي الثاني المتمثلين خصوصا في أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، قرروا بضرورة حضور المؤتمر لأهمية تونس والمغرب بالنسبة إلى الجزائر، واستغلال هذا المؤتمر لصالح الكفاح المسلح.[3]

بعد استشارة قادة الثورة المسجونين(أحمد بن بلة ورفقائه) رد احمد بن بلة برسالة مؤرخة يوم 26 أفريل 1958، أكد فيها على ضرورة المشاركة في المؤتمر وأبدى تأسفه لكون المؤتمر انعقد على المستوى الحزبي وليس على المستوى الحكومي، ما قدم ثلاث توصيات رئيسية يجب طرحها في المؤتمر:

[1] عبد القادر خليفي، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.ص 109.
[2] احمد سيعود، المرجع السابق، ص 103.
[3] معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص ص 128.129.

- الدعوة إلى عقد ندوة على مستوى حكومي.
- إقرار توصية بتشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- إنشاء لجنة تنسيق بين الأقطار الثلاثة[1].

بعد موافقة احمد بن بلة ورفقائه على مشاركة جبهة التحرير في مؤتمر طنجة، الذي حصرته الأحزاب السياسية الثلاث في البلدان المغاربية، وضم كل من جبهة التحرير الوطني، وحزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي[2]، ومثل حزب جبهة التحرير الوطني وفد مكون من ستة أشخاص ترأسهم السيد فرحات عباس، والوفد التونسي ترأسه الباهي الأدهم أما الوفد المغاربي ترأسه السيد علال الفاسي.[3]

ألقى السد علال الفاسي كلمة افتتاحية حول الجزائر حيث قال:"... غن الفضل يعود إلى الثوار الجزائريين ، لقد كان ثباتهم في كفاحهم خير باعث للحقيقة المغربي من مرقدها..."[4]، كما حضر المؤتمر سفراء ومراقبون و256 صحفي من كل أنحاء العالم[5].

وقد تقرر خلال هذا المؤتمر بخصوص الثورة الجزائرية وبرنامج الوحدة المغاربية ما يلي:

- إنشاء أمانة دائمة لمتابعة قرارات المؤتمر وتتكون ستة أعضاء وإنشاء مكتبيين لها احدهما في تونس والآخر في الرباط.

[1] معمر العايب، مؤتمر طنجة 1958، إشراف بوعزة بوضرساية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2001، 2002، ص 77-78.

[2] الطاهر خالد، المرجع السابق، ص 268.

[3] معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي، المرجع السابق، 157.

[4] جريدة المجاهد، العدد 23، 07-05، 1958، ص ص 8-9

[5] توفيق برنو، مؤتمر طنجة 27-30 أفريل 1958 والقضية الجزائرية من وحدة المصدر إلى تضارب المصالح، مجلة متون، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، الجزائر، 25-09-2021، ص ص 202.203

- عقد مؤتمر أخر بمدينة المهدية بتونس في الفترة الممتدة ما بين 17 و26 جوان 1958، ومساندة الكفاح المسلح في الجزائر وحق الشعب الجزائري في الاستقلال.
- فتح باب المشاورات حول قضايا المغرب العربي وتنفيذ قرارات المجلس الاستشاري.[1]
- إدانة الإعانة التي تقدمها بعض الدول الغربية لفرنسا لمواجهة الثورة الجزائرية دون ذكر إسمها وأن هذه المساعدة تعتبر تهديدا للسلام العالمي.[2]
- لقي مؤتمر طنجة صدى وتغطية إعلامية طيلة، فترة أشغاله وفي هذا السياق وصفت جريدة الحياة البيروقراطية الصادرة في اول ماي 1958 إن قرارات هذا المؤتمر شبه رسمية كون المشاركون فيها من جهة حزبية في يدهم الحكم في المغرب وتونس، ومن جهة أخرى يقود الثورة الجزائرية حزب جبهة التحرير، مقررات المغرب لعربي التي تساندها وتقويها مقررات أكرا بعد المصادقة عليها، فإن الكثير من المسائل لمتعلقة لموقف فرنسا ومن جهة أخرى لموقف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ومهما يكن من أمر فقد استاءت فرنسا من إنعقاد مؤتمر طنجة، كما إن الصحافة الفرنسية وصفت أنه من المستحيل فصل القضايا المغربية والتونسية عن الجزائر نظرا لأخوة شعوب إفريقيا.[3]
- بعد عقد هذا المؤتمر ظهر الموقف الفرنسي الذي لخصته الصحافة الاستعمارية الفرنسية، التي لا تنطق إلا بإيعاز من السلطات الاستعمارية، فمجلة " إسيري uissuri" وهي الأكثر تطرفا للاستعمار ولسان حاله الفرنسي كتبت : تحذر من مما جاء في المؤتمر من قرارات متعلقة بمساعدة الثورة من طرف تونس والمغرب حكومة وشعبا ، وهذا التخوف لاعتقادها الراسخ أن قادة جبهة التحرير ليسوا من الطراز الذي يمكن الاستهزاء به لأنه بين أيديهم الوسائل والعزيمة ما يكفيهم لتحقيق أهدافهم.[4]

[1] جريدة المجاهد، العدد 23، 07-05-1958، ص 11.
[2] توفيق برنو، المرجع السابق.
[3] معمر العايب، مؤتمر طنجة لمغاربي، المرجع السابق، ص ص 163-164.
[4] معمر العايب، مؤتمر طنجة، 1958، المرجع السابق ، ص 115.

- لقد تزامن انعقاد المؤتمر مع عودة الجنرال " شارل ديغول charles de gaulle" [1] إلى الحكم ، حيث هذا الأخير بتفعيل السياسية الاستعمارية كمشروع شال العسكري ، كمحاولة لتهدئة الأوضاع في الجزائر ومشروع قسنطينة في 03 أكتوبر 1918.[2]

II.1.هـ مؤتمر تونس (المهدية): 17–26 جوان 1958:

بعد تولي الجنرال "ديغول " أسرع إلى توجيه رسالتين مختلفتين في اللهجة والمحتوى إلى كل من رئيس تونس والمغرب ، فكانت إحداهما تعبر عن لين واحترام ولهجة ثانية تعبر عن ترفع ، ولكن سرعان ما جاء الجواب على فشل هذه المحاولة وسعى إلى عزل الجزائر عند تونس والمغرب بغرض الإدماج إلى الجزائر، وإعلانه احترامه تونس والمغرب.[3]

فشلت محاولات "ديغول" السابقة بعد إن تم الإعلان عن افتتاح يوم 17 جوان 1985، حيث كان المؤتمر ثلاثي وإنما مثليه ليسوا الأحزاب بل هم الهيئات التنفيذية الثلاثة ، مثل الوفد الجزائري كل من السيد فرحات عباس وعبد الحفيظ بوصوف وكريم بلقاسم، تمحورت النقطة الأولى النقاش حول إعانة الجزائر ومساندتها وتشكيل مكتب دائم للمغرب العربي ومجلس يتكون من ستة أعضاء من كل بلد عضوان مجموعة مقرها برباط وتضم عضو جزائري ومغربيان أما المجموعة الثانية فتضم عضوان تونسيان وجزائري ومقرها بتونس.[4]

رغم هذه القرارات لكن سرعان ما باء هذا المؤتمر بالفشل بسبب المواقف الرسمية للأطراف الثلاثة التي تناقضت مع توصيات مؤتمر طنجة " الداعي إلى الوحدة المغاربية والتعاون لتحرير الجزائر"، فكانت البداية بإبرام اتفاقية

---

[1] شارل ديغول: (1890–1970)، قائد عسكري و رجل دولة فرنسي، مؤسس لجمهورية الفرنسية الخامسة، شارك في الحرب العالمية الثانية، وقائد القوات الفرنسية خلال الحرب الفيتنامية الفرنسية (1954–1954)، أصبح رئيس الجمهورية الفرنسية في جوان 1958 وبقي في هذا المنصب إلى غاية 1970 ،للمزيد ينظر : الغالي الغربي، المرجع السابق، ص 152.

[2] معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي ، المرجع السابق، ص 186.

[3] جريدة المجاهد، العدد 26، 0207، 1958، ص 07.

[4] نفسه، ص 08.

" إيجلي ijli " بين تونس وفرنسا والتي تنص على أنابيب النفط الجزائري على أراضيها ، أما المغرب فظهرت بينه وبين الجزائر مشاكل حول الحدود، ولكن هذا لم يمنع المغرب وتونس من استمرار الدعم الدبلوماسي للثورة الجزائرية.[1]

II.2 النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية في المؤتمرات الدولية 1962.

II.2.أ تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية:

إن تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية في 19 سبتمبر1958 يعد احد الردود التي تصدت بها الثورة الجزائرية من إدعاءات الفرنسية التي كانت تنكر وجود الشعب الجزائري كاملة لها مقوماتها وشخصيتها المنفصلة عن الشخصية الفرنسية بحيث، كانت الحكومة الفرنسية ترفض التفاوض مع الثورة بحجة إن الثوار لا يمثلون الشعب الجزائري، وما هم إلا شريحة خارجة عن القانون [2]

ومن العوامل التي أدت إلى تأسيس الحكومة المؤقتة نذكر أهمها:

- توصيات مؤتمر طنجة ، 27 -30 أفريل 1958 التي دعت إلى تأسيس حكومة مؤقتة.
- حاجة الثورة إلى جهاز فعال لكسب التأييد في خصم التضامن الدولي مع الحركات التحررية.[3]

شكلت لجنة التنسيق والتفيذ لجنة خاصة بدراسة تأليف الحكومة المؤقتة، وفي 6 سبتمبر 1958، قدمت اللجنة تقرير يؤكد ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للأسباب التالية:

- على الصعيد الجزائري: إفشال سياسية الدمج التي نادى بها لجنرال " ديغول digoul" .

[1] أحمد سعيود ، المرجع السابق، ص ص 115.114

[2] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار البعث ، قسنطينة، الجزائر، 1991، ص 155

[3] أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، دار التنوير، الجزائر، 2012، ص 98.

- على الصعيد الدولي: ستجد الثورة نفسها في وضع أفضل، وربما إجبار العدو على القيام بأعمال انفعالية مفيدة للقضية الجزائرية وتعزيز القدرة المادية للثورة.

وفي تاريخ 9 سبتمبر 1952 قررت لجنة التنسيق والتنفيذ عقد اجتماع للمجلس الوطني للثورة لتأليف الحكومة المؤقتة الجزائرية [1]بحضور كل من : فرحات عباس، الأخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، عمر أو عمران، محمد الشريف، كريم بلقاسم، محمد الآمين دباغين، عبد الحميد مهدي، نوقشت خلال هذا الاجتماع ضرورة تشكيل الحكومة المؤقتة في أقرب وقت وتشكيل وزارات خاصة بها [2] وفي 17 سبتمبر 1958 شهد مقر لجنة التنسيق والتنفيذ بالقاهرة، اجتماع قادة الثورة ، وبعد ثلاثة أيام تم الإعلام عن تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية بتاريخ 19 سبتمبر 1958، وفي نفس الوقت تم حل لجنة التنسيق والتنفيذ.

وكانت تشكيلة الحكومة المؤقتة كالتالي: فرحات عباس رئيسا للحكومة أحمد بن بلة نائبا له، كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة، لخضر بن طوبال وزيرا للداخلية، عبد الرحمن بوبصوف وزيرا للاتصالات، الدكتور لمين دباغين وزير العلاقات الخارجية، محمود الشريف وزير التسليح والتموين، عبد الحميد مهري وزير شؤون شمال إفريقيا، احمد فرنسيس وزير المالية، محمد يزيدالإعلام، كما عين مساجين فرنسا كل من رابح، حسين ايت احمد، محمد بوضياف، محمد خيضر في مناصب وزراء دولة [3].

كان لإعلان الحكومة المؤقتة ردود أفعال شريعة، كانت أولها الاعترافات الساخنة من طرف الدول العربية[4]، وفي محاول بائسة من فرنسا لوقف الاعترافات بالحكومة المؤقتة ، صرح ديغول digoul بأن فرنسا ستقطع علاقتها فورا مع أي دولة تعترف بالحكومة المؤقتة ، لكن هذا التصريح لم يكن سوى صيحة في واد

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، تر: كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر ، لبنان، 1983، ص 186.
[2] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، المرجع السابق، ص 157.
[3] حميد عبد القادر ، فرحات عباس رجل الجمهورية ، دار المعرفة، الجزائر، 2007،/ص 203.
[4] أحمد منغور، المرجع السابق،ص 09.

ذهبت بها الريح حتى أحد لم يبالي بها، وأكبر دليل على ذلك اعتراف ثلاث دول بالحكومة المؤقتة وهي لا تزال تحت الحماية الفرنسية وهما : ليبريا ، الطوغو، مالي[1].

II.2.ب مؤتمر أكرا الثاني 08 ديسمبر 1958:

بعد تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية بثلاثة أشهر وبعد استقلال ودخول الشعوب الإفريقية التابعة للاستعمار الفرنسي مرحلة جدية في كفاحها من اجل الاستقلال وبعد اضطراب فرنسا الكثير من امتيازاتها بسبب ضغط حركات الوطنية التي لم تستطيع مواجهتا بسبب تجمد كل قواه في الثورة الجزائرية، وهكذا انعقد مؤتمر أكرا الثاني في 08 ديسمبر وكان شعاره " يجب أن تكون إفريقيا حرة"ن وصم كل الحركات الوطنية في إفريقيا [2]، خرج هذا المؤتمر قرارات بخصوص القضية الجزائرية وكان من أهمها:

- حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، والمطالبة باستقلال الجزائر وذلك بالدخول إلى مفاوضات مع الحكومة الفرنسية.
- توجيه نداء للأمم المتحدة الصديقة لفرنسا يمنع أي تقديم مساعدة لفرنسا في ظل الثورة الجزائرية.
- ضرورة الاعتراف حكومات دول القارة الإفريقية بالحكومة المؤقتة المؤسسة حديثا.
- دعوة هيئة الأمم المتحدة لإيجاد حل سلمي لمشكلة الجزائر.

II.2.ج[3] مؤتمر منروفيا 4-8 اوت 1959.

أنعقد في الفترة الممتدة من 4 إلى 8 أوت 1959 في ليبريا، بحضور وفد جزائري يمثل الحكومة المؤقتة للجمهوري الجزائر برئاسة محمد يزيد وزير الإعلام فيها: وقد شارك الوفد الجزائري بصفة رسمية، ورفع العلم

[1] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة ، ج2، المرجع السابق، ص 161.
[2] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، المرجع السابق، ص 132.
[3] جريدة المجاهد، العدد 34 ، 24-12- 1958، ص 04.

الجزائري إلى جانب الإعلام الإفريقية الأخرى، كما شارك ثمان دول إفريقية مستقلة وهي: غينيا، مصر ، تونس، السودان، غانا ، ليبيا والمغرب.

تناول هذا المؤتمر بشكل واسع القضية الجزائرية وتقرر ما يلي:

- إعتبار تاريخ أول نوفمبر من كل سنة يوم مخصص للجزائر.
- تكثيف النشاط الدبلوماسي لنصرة القضية الجزائرية في المحافل الدولية
- ضرورة منح مساعدات مادية للجزائر من كل دول إفريقيا المستقلة حسب إمكانيات كل دولة.
- مطالبة فرنسا بالمفاوضات و سحب كل قواتها من الجزائر.
- الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية وحق الشعب في تقرير مصيره[1].

وبمناسبة ذا المؤتمر اعترفت غانا وغينيا بالحكومة المؤقتة، فكان هذا الاعتراف دليلا جديدا على قوة التضامن مع الشعب الجزائري وحكومته، ونالت التأييد الرسمي من كل الدول المشاركة، وتقرر خلال هذا المؤتمر عقد مؤتمر أخر بتونس[2].

II.2.د مؤتمر تونس 25– 30 جانفي 1960:

إنعقد في تونس في الفترة الممتدة من 25-30 جانفي 1960، وقد واصل الأفارقة في دعمهم للقضية الجزائرية[3]، وكان قربه من ميدان المعركة بالجزائر عاملا كبيرا في إظهار الموقف الحقيقي للاستعمار[4].

[1] جريدة المجاهد، العدد 48 ، 10-08-1958 ص3

[2] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، المرجع السابق، ص 134.

[3] عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 110

[4] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة ،المرجع السابق، ص 134

ترأس وفد الحكومة المؤقتة السيد احمد بومنجل الذي ألقى خطاب أشغال المؤتمر وذكر فيه انه على بعد 100 كم، توجد حرب مفروضة على الشعب الجزائري من اجل انتزاع حقه في الاستقلال وأكد في نهاية خطابه على ضرورة الوقوف بجانب الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي[1].

انبثق عن هذا المؤتمر عدة قرارات أهمها:

- ضرورة الاعتراف بالحكومة المؤقتة بالنسبة للحكومات الإفريقية المستقلة.
- سحب عشرات الآلاف من جنود إفريقيا من الجزائر الذين تحتفظ بهم فرنسا ضمن جيشها.[2]

ونستنج من هذا المؤتمر إن الأفارقة لم يبخلوا على دعم الثورة التحريرية ووضعوا تدويل القضية الجزائرية من أولوياتهم.

II.2.هـ مؤتمر الدار البيضاء من 04-07 جانفي 1961:

بدعوى من الملك محمد الخامس شارك فيه كل من الرئيس "كوامين كروما koiamun krouma " رئيس جمهورية غانا واحمد سيكورتوري رئيس غينيا و"موديبو كاتيا movdubo katia "رئيس جمهورية مالي وفرحات عباس رئيس الحكومة الجزائر المؤقتة، وكان هذا المؤتمر فرصة لكسب المزيد من التأييد والمساندة، حيث طالبوا الدول المساندة للجزائر لمضاعفة في جهود الدعم الدبلوماسي والسياسي.[3]

أكد هذا المؤتمر معنى التضامن العربي الإفريقي إلى جانب الجزائر ، ونص على الاعتراف بالحكومة المؤقتة والضغط على دول الحلف الأطلسي للكف عن دعم فرنسا، ورفضت هذه الدول المشاركة أي قرار يوحي

[1] جريدة المجاهد، العدد 63، 02-08-1960، ص 6.
[2] جريدة المجاهد، العدد 61-08-02-1960، ص 07.
[3] الطاهر خالد، المرجع السابق، ص 271.

بتقسيم الجزائر كفصل الصحراء الجزائرية عن الجزائر، كما أمر أيضا بسحب القوات الإفريقية العامة تحت القيادة الفرنسية في الجزائر حالا.[1]

II.2.و مؤتمر القاهرة 25–30 مارس 1961:

انعقد هذا المؤتمر ما بين 25 –30 مارس 1961 في مدينة القاهرة ضم كل الحركات الونية السياسية والنقابية في القارة الإفريقية، وقدم رئيس الوفد الجزائري احمد بومنجل تقريرا " للمؤتمر أبرز فيه تطورات الثورة الجزائرية، وأعلن أ، الحكومة الفرنسية عرضت الدخول في مفاوضات مع الجزائر وقبلت الجزائر بذلك ، إلا أنه احتمال كبير ستفشل هذه المفاوضات بسبب مطامع فرنسا في الصحراء الجزائرية وطالب الشعوب الافريقية إلى الوقوف بجانب المفاوضين الجزائريين.[2]خرج المؤتمر بمجموعة من القرارات منها:

- الوسيلة الوحيدة لحل النزاع القائم بين فرنسا والجزائر وهو تقرير المصير.
- مسألة فضل الصحراء تعتبر تهديد لاستقلال الجزائر والوحدة الإفريقية.
- المطالبة بزيادة المساعدات المادية والدبلوماسية لثورة الجزائرية[3].

[1] جريدة المجاهد، العدد 87، 16.01.1961، ص 10.
[2] جريدة المجاهد ، العدد 23، 10–04، 1961، ص 06.
[3] نفسه، ص 07.

III تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة (1954–1962):

اعتبرت جبهة التحرير الوطني منظمة الأمم المتحدة كمنظمة تنفعها في الدفاع عن قضية الجزائر، والدخول في معركة دبلوماسية من أجل شرح مطالب الاستقلال وفضح جرائم الحرب وعزل الحكومة الفرنسية دوليا، وللدخول في هذه المعركة إضطروا ممثلو جبهة التحرير الوطني إلى استعمال جوازات سفر عربية لتمكنهم من دخول أروقة منظمة الامم المتحدة واضطروا كذلك إلى التنسيق بين المواقف المؤيدة للموقف الجزائري، حيث سعت جبهة التحرير منذ اندلاع الثورة التحريرية لتدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة ، التي تجتمع مرة واحدة في السنة وكان اجتماع الدورة العاشرة أولى مراحل تدويل القضية الجزائرية على مستوى هيئة الأمم المتحدة[1]

III.1 الدورة العاشرة: 1955:

بعد اندلاع الثورة بدأت تطلعات جبهة التحرير في البحث عن التأييد الدولي من اجل إدراج القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، فكانت المملكة العربية السعودية السباقة من أجل ايصال صدى الثورة الجزائرية إلى هيئة الأمم المتحدة ، ففي 15 جوان 1955 أرسلت مذكرة إلى مجلس الأمن توضح فيها خطورة الأوضاع في الجزائر التي تهدد الأمن والسلم العالميين وأعمال القمع التي تمارسها فرنسا ضد الجزائريين.[2]

وتنفيذا لقرارات مؤتمر باندونغ المنعقد في شهر أفريل 1955، الذي يسعى إلى تقديم طلب رسمي إلى هيئة الأمم المتحدة بشان القضية الجزائرية وإعطائها حق تقرير مصيرها، وفي هذا السياق تم توجيه مذكرة الأربعة عشر دولة إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ 26 جويلية 1955، تطلب فيها إدراج القضية

[1] بوعلام بن حمودة ، المصدر السابق، ص 501.
[2] نفسه ، ص 501.

الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة التي ستعقد في خريف 1955[1]، شرحت هذه المذكرة الوضع المتأزم في لجزائر وطرق حل هذه الأزمة، كما أشارت إلى ضرورة الدخول في مفاوضات بين الطرفين والتذكير بإقرارات مؤتمر باندونغ الداعمة لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره[2].

قام الأمين العام وفقا للإجراءات المعمول بها داخل الهيئة بتحويل مذكرة الأربعة عشر دولة إلى اللجنة التوجيهية العامة لدراستها، فأصت بعدم إدراج القضية في جدول أعمال الجمعية كأغلبية ثمانية أصوات مقابل خمسة أصوات، وامتناع اثنين عن التصويت وبعد إحالة هذه التوصية إلى الجنة العامة لتدلي برأيها ، فشرع في دراستها 27 سبتمبر1955.[3]

وبتاريخ 01 أكتوبر 1955 قررت الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة تسجيل القضية الجزائرية، بعدما تم إجراء تصويت ثاني حول تسجيل القضية من عدمها، حيث صوتت 28 دولة لصالح إدراج القضية الجزائرية ، مقابل 27 دولة ضد تسجيل القضية الجزائرية وكانت اغلب الدول المؤيدة للجزائر في هذا التصويت، هي الدول الاريقية والأسيوية ودول من أوروبا الشرقية.[4]

غادر الوفد الفرنسي بعد إن صوت الأغلبية لصالح الجزائر، وصرح وزير الخارجية "بيناي pinay " إن الحكومة الفرنسية تعتبر كل ذلك باطل ولا قيمة له، ووصف أن القضية لشأن داخلي ولا يحق لأي دولة أو

[1] مريم صغير ، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، 1954-1962، المرجع السابق، ص 297، 298.
[2] عيسى ليتيم، المرجع السابق، ص 606.
[3] نفسه ، ص 607.
[4] جريدة المجاهد، العدد 10، 05- 09-1957.ص 09.

هيئة ان تتدخل [1]، وتخفيفا للوضع قدم ممثل الهند عريضة للجمعية العامة في 25 نوفمبر 1955، لتأجيل مناقشة القضية إلى الدورة القادمة من جال تخفيف وطأة الأزمة.[2]

رغم عدم مناقشة القضية الجزائرية خلال هذه الدورة إلا إن الجزائر كسبت تعاطف وتضامن من الدول الصديقة، كما استنجت جبهة التحرير أن تدويل القضية الجزائرية يحتاج توفير الكفاءات لأداء هذه المهمة، ولتحقيق ذلك فتحت مكتبة في نيويورك في أفريل 1956 برئاسة " حسين ايت احمد" من اجل التعريف بالقضية الجزائرية في الأوساط الدولية.[3]

III .2 الدورة الحادية عشر 1956–1957:

بعد إن تمكنت الدول الافرواسيوية من إقحام الوفد الجزائري عن طريق الدول العربية في المشاركة الدولية، وعرض القضية الجزائرية على أساس أنها قضية شعب يعاني من الاستعمار ، بحيث كللت جهودها ولأول مرة بالتعريف بها في الدورة الأممية لعام 1955،ومن ثم الضغط على الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة قصد استمالتهم لدعمها، حتى تتمكن من الوقوف الند للند المدعمة من طرف الحلف الأطلسي.[4]

وفي شهر جوان 1956 تقدمت 13 دولة من الكتلة الافرواسيوية بطلب إدراج القضية الجزائرية وعرضها أمام مجلس الأمن، ولكنه سرعان ما رفض هذا الأخير الطلب المقدم إليه، وفي الفاتح من اكتوبر1956، قامت 15 دولة بطلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية عشر وأرفق

[1] عمار قليل، المرجع السابق، ص 220.

[2] عمر بوضربة، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، 1955-1957.، مجلة البحوث التاريخية، العدد01، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، الجزائر، 2020، ص 192.

[3] عمر عيشوش، سامي لعيجي، المرجع السابق، ص 58.

[4] مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954- 1962، المرجع السبق ، ص 306.

هذا الطلب بمذكرة إيضاحية إعتبرت استيائها للحالة في الجزائر، وعن الاعتقالات الجماعية الفرنسية، كما أعربوا أن استمرار هذه الحالة على ما هي عليه والتي من شأنها تشكل تهديد للسلم والأمن العالميين.[1]

بعد الطلب الأخير الذي تقدمت به 15 دولة أضاف وفد جبهة التحرير يوم 12 نوفمبر 1956 مذكرة لرئيس الدورة ، زكى فيها طلب تسجيل القضية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر الذي تقدمت به مجموعة من الدول الافرواسيوية وتعرضت المذكرة إلى الموقف الفرنسي من جبهة التحرير الوطني، ومن القضية الجزائرية، وكشفت المذكرة بعض اللقاءات مع ممثلي الحكومة الفرنسية خلال هذه السنة قبل أن تتوقف في شهر سبتمبر 1956 بعد حادثة اختطاف الطائرة التي كانت تنقل القادة الجزائريين، بعد دراسة هذه المذكرة توجت بقبول تسجيل القضية الجزائرية وذلك يوم 15 نوفمبر 1956.[2]

بدأت مناقشة القضية الجزائرية في الجنة الأولى بتاريخ 04 فيفري 1957 واستمرت المناقشة حتى 13 فيفري 1957، حيث تمسكت فرنسا بموقفها السابق وخلال الدورة تمت مناقشة ثلاث مشاريع بخصوص القضية الجزائرية:

- المشروع رقم 195: تقدمت به 18 دولة افرواسيوية وطلبت الاستجابة لرغبة الشعب الجزائري والدخول في مفاوضات، فقد وافقت على المشروع 33 دولة ورفضته 34 دولة وإمتنعت 10 دول عن التصويت.
- المشروع رقم 197: تقدمت به كل من ايطاليا ، الأرجنتين، البرازيل، كوبا، البيرو، جمهورية الدومينيكان، حيث نصر هذا المشروع على أمل الوصول إلى حل سلمي ديمقراطي للقضية الجزائرية، وتمت الموافقة عليه بأغلبية 41 صوت مقابل 37 صوت.

[1] احمد سعيود، المرجع السابق، ص 75.
[2] نفسه، ص ص 75-76.

- المشروع رقم 199: تقدمت به كل من اليابان والفلبين وتايلاند، حيث عبر عن أمله في ان تسعى فرنسا والشعب الجزائري لإنهاء إراقة الدماء عن طريق المفاوضات تمت الموافقة عليه بأغلبية 38 صوت مقابل 27 صوت.[1]
- وفي يوم 15 فيفري 1957، صادقت الجمعية على لائحة تقول :".... بعد الاستماع إلى الوفود المختلفة ، وبعد مناقشة المسألة الجزائرية، واعتبار " للحالة في الجزائر أدت إلى الآلام والخسائر في الأرواح، إن الجمعية العامة تعبر عن أملها في يجاد حل سلمي وديمقراطي وعادل وذلك بوسائل ملائمة وبروح التعاون طبعا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.[2]

III .3 الدورة الثانية عشر 1957:

جاءت هذه الدورة في الوقت الذي فشلت فيه المناورات الفرنسية على الصعيد الدولي ومحاولة فرض قبضتها على الثورة في الداخل، بينما كان أعضاء الوفد الخارجي مع 22 دولة أفرواسيوية يقدمون عرض للأمم المتحدة لتناقش فيه القضية الجزائرية مرة ثانية وتدعوا للاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وحرصهم على الإشارة إلى إن الأمم المتحدة لم تتلق أي مؤشر لتطور باتجاه ما تضمنته لائحة دورة 1956[3].

وفي 05 ديسمبر 1957 تقدمت 17 دولة إفريقية وأسيوية بمشروع نص على أن يجب الاعتراف بمبدأ حق تقرير المصير للشعب الجزائري والدعوة إلى المفاوضات، إلا أن هذا المشروع لم يلقى إجماعا ورفض من قبل الجمعية العامة، وفي 6 ديسمبر 1957، تقدمت كل من كندا والنرويج وأيرلندا بتعديل المشروع المقدم سابقا، حيث اعترف هذا المشروع بان الشعب الجزائري له الحق في العمل من اجل مستقبله بطريقة ديمقراطية، واقترح

[1] عطاء الله فشار، دور الدبلوماسية في انتصار الثورة ، إشراف عقلية ضيف الله ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قسم التاريخ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية،الجزائر، 2001، ص 111، 113.

[2] بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص 502.

[3] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 195.

مناقشات فعالة داخل هيئة الأمم المتحدة عوض المفاوضات، إلا إن هذا التعديل لم ترضى به جبهة التحرير الوطني والدول الداعمة لها، فقد رفضته 37 دولة ووافقت عليه 37 دولة وامتنعت عن التصويت ستة دول[1]، لذلك اقترحت 9 دول مشروعا بديلا شبيه بقرار الدورة الحادية عشر والذي أعلن عن الأمل في حل سلمي وديمقراطي وعادل، لكن الدول الافرواسيوية قررت عدم التصويت عليه ، مما أدى إلى واد المشروع.[2]

أمام هذه النتائج السابقة ن وبعد محادثات ومشاورات بين الوقود المشاركة قدمت 15 دولة مشروعا، تمت الإشارة فيه إلى قرار الجمعية العامة في الدورة السابقة، وتعبيره عن اهتمامه مرة ثانية بالحالة في الجزائر، وذكر أيضا انه يجب العمل بالعرض المقدم من ملك المغرب والرئيس والتونسي، وذلك بطلب قبول الوساطة التونسية المغربية من أجل المفاوضات بالإضافة إلى الرغبة في التعاون الفعال باستخدام وسائل أخرى للوصول إلى حلف يتفق مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.[3]

وبتاريخ 10 ديسمبر 1957، أصدرت الجمعية العامة لائحة دعت فيها جبهة التحرير والحكومة الفرنسية إلى التفاوض لحل القضية على أساس ميثاق الأمم المتحدة وقبول الوساطة المغربي التونسية من أجل الدخول في المفاوضات،[4] وصادقت الجمعية العامة بالإجماع على هذه اللائحة ، ماعدا فرنسا وجنوب إفريقيا لأنهما قاطعا التصويت[5].

[1] عبد المالك عودة، قضية الجزائر في الأمم المتحدة، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، دت، ص ص 13-14.

[2] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 196.

[3] عبد المالك عودة، المرجع السابق، ص 15-16.

[4] محمد عباس، نصر بلا ثمن ، الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2007، ص 299.

[5] بوعلام بن محمودة، المصدر السابق، ص 501.

ورغم أن الصحافة الدولية رأت ان اللائحة حققت تقدما ملحوظا لصالح القضية الجزائرية فان صحيفة " المجاهد" وصفتها بالفتور لأنها لم تدن السياسة الاستعمارية المتوحشة، وعبرت عن أملها في الوصول إلى حلول لصالح جبهة التحرير في الدورة القادمة[1].

III.4 الدور الثالثة عشر 1958:

انعقدت هذه الدورة مابين 16 سبتمبر إلى 13 ديسمبر 1958م، وكالعادة قدمت لائحة من طرف الدول الاتية: أفغانستان، المملكة العربية السعودية، برمانيا، سيلان، غانا، اندونيسيا، العراق، الأردن، لبنان، ليبيريا، ليبيا، المغرب، نيبال، مصر، السودان، تونس، اليمن، وتشمل هذه اللائحة : انشغالات جمعية الأمم المتحدة وطلبت الحل السلمي والمفاوضات، وتقرير المصير، لكن اللائحة لم تنال النصاب 2/3ورغم ذلك كان التصويت لصالح القضية الجزائرية[2]

وبهذا يكون الوفد الجزائري استطاع في الأمم المتحدة في دورتها الثالثة عشر أن يحقق الأهداف التي سطرها بالاتفاق مع الوفود العربي والإفريقية و الأسيوية إلى تمثلت في:

- الاعتراف بالقضية الجزائرية اعترافا رسميا في الأمم المتحدة
- الاعتراف بحق الشعب الجزائي في تقرير مصيره وحقه في الاستقلال، وإجراء المفاوضات مع الطرف الفرنسي.

[1] محمد عباس ، المرجع السابق، ص 299.

[2] عمار ملاح، المصدر السابق، ص 293.

- كما أوصت بالتفاوض من اجل السلام، فلم تجد فرنسا من 189 دولة إلا 52 دولة تساندها في سياستها الاستعمارية.[1]
- ومن العوامل الجديدة التي تزامنت مع هذه الدورة ، وصول الجنرال " ديغول " إلى الحكم بتاريخ 01 جوان 1958 وتأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية في 19 سبتمبر 1958[2].

III.5 الدورة الرابعة عشر: 1959

تولت في هذه الدورة 25دولة إفريقية- أسيوية مهمة تقيم طلب تسجيل القضية الجزائرية بجدول أعمال الدورة الرابعة عشر وذلك بتاريخ 14 جوان 1959 وتميزت الظروف الدولية التي سجلت فيها القضية الجزائرية في هذه الدورة، بظهور عدة معطيات ، حيث تقرر أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة " داغ شولد dag chold" بز يارة إلى فرنسا لتباحث مع مسؤوليها بشان الوضع في الجزائر قبل مداولات الجمعية حولها، وفي نفس الفترة تقريبا شهدت الساحة الإفريقية انعقاد مؤتمر منروفيا الذي شاركت فيه الحكومات المستقلة وبحضور وفد جزائري، هذه المعطيات جعلت فرنسا وصحافتها تتنبأ بان المرحلة التالية ستتعرض فيها لأخطر موقف عرفته في تاريخها في هذه المنظمة.[3]

تقدمت في هذه الدورة، 22 دولة افرواسيوية بمشروع قرار 03 ديسمبر 1959م، ويعترف القرار بحق تقرير المصير واستقلال الشعب الجزائري، ويدعوا الجانبين إلى الدخول في المفاوضات ووقف إطلاق النار، وأشارت إلى رغبة الحكو مة الجزائرية المؤقتة في التفاوض، وعرض المشروع للتصويت ولكنه لم يحرز أغلبية الثلثين

[1] هاجر قحموش، التنافس بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية، (MNA) في المحافل الدولية ، منظمة الأمم المتحدة نموذجا، إشراف : علي أجقو، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الإنسانية، 2012، ص 64.

[2] عمار ملاح، المصدر السابق، ص 224.

[3] عيسى ليتيم، المرجع السابق، ص 637.

المطلوبة في اللجنة، إذ حصل على 38 صوتا وامساك 17 عن التصويت[1]، ولذلك تدخل المندوب الباكستاني بالنيابة عن الكتلة الافرواسيوية لقرار معدل يوم 12 ديسمبر 1959م، وعبر فيه عن أملها في الوصول إلى حل سلمي ديمقراطي عادل، وعلى الرغم من نتيجة التصويت فقد تم رفض المشروع، إذ لم يحصل على أغلبية الثلثين وبذلك فإن هذه الدورة لم تحقق أي انتصار بسبب وقوف الغرب مع فرنسا.[2]

III.6 الدورة الخامسة عشر: 1960

لقد عرفت هذه الدورة دخول الجزائر إلى أول معاهدة وهي اتفاقية جنيف الخاصة بضحايا الحرب، والتي كانت في 20 جوان 1960م، حيث فقدت فرنسا الأمل بأن الجزائر فرنسية وتبخر الحلم، حيث اتبعت فرنسا سياسة دبلوماسية وفازت خلالها بدعم دول الحلف الأطلسي ودعمها العسكري إلا أن هذا الدعم تم اكتشافه من قبل مندوبي الكتلة الافرواسيوية.[3]

وقبيل حلول موعد افتتاح أعمال الجمعية العامة ، طلبت 25 دولة أفرواسيوية يوم 20 جويلية 1960 إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها، وعند حلول مناقشتها في اللجنة السياسية قاطع الوفد الفرنسي جلساتها، وأعلنت معظم وفود الدول عن ارتياحها لقبول الطرفين مبدأ تقرير المصير الذي أعلنه " ديغول " في 16 سبتمبر 1959.

[1] عبد القادر كرليل، القضية الجزائرية في االامم المتحدة ، مجلة افكار وأفاق، العدد 08، جامعة الجزائرية2، الجزائر، 2016، ص 83.

[2] رفيق تلي ، موقف وردود الفعل الفرنسية على القضية الجزائرية في دورات هيئة الأمم المتحدة 1955-1961م، دورية كان التاريخية ، السنة الثالثة عشر ، العدد 50 ديسمبر 2020، ص 160.

[3] عمر عيشوش، سامي نعيجي، المرجع السابق، ص 67.

كما تقدمت 24 دولة أفرواسيوية بمشروع قرار ينص على ضرورة إشراف الأمم المتحدة على استفتاء تقرير المصير ووافقت عليه 27 ورفضته 20 دولة وأمسكت 28 دولة عن التصويت[1]الأمر الذي استوجب إدراج بعض التعديلات ، حيث تم حذف الفقرة الرابعة التي تنص على إجراء الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة وأصبح نصها كالأتي:

- الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال.
- تطبيق حق تقرير المصير بطريقة عادلة واحترام الوحدة الترابية للجزائر.
- إن الجمعية العامة مسؤولة عن تنفيذ هذا القرار.

وتحصل هذا المشروع على الأغلبية ب 63 صوتا ضد 27 صوتا، وامتناع 8 دول عن التصويت.[2]

والجدير بالذكر أن الدورة 15 هي التي صادقت في 14 سبتمبر 1960 عن لائحة رقم 1541 المتعلقة بمنح البلدان المستعمرة الاستقلال وتنص هذه اللائحة على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تعلن رسميا ضرورة وإنهاء الاستعمار بكل أشكاله ومظاهره، وذلك في أقرب وقت بدون قيد ولا شرط[3].

III.7 الدور السادسة عشر: 1961

وبحلول عام 1961 م تكون المشكلة الجزائرية قد دخلت مرحلة الحسم النهائي خاصة بعد أن قبلت فرنسا تحت ضغط الثورة الدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة ، وحصلت فعلا عدة لقاءات (مولان، إيفيان، لوغران) لكنها فشلت ، الأمر الذي تطلب إثارة القضية الجزائرية من جديد في الأمم المتحدة، إثر الطلب الذي تقدمت به 42 دولة من الكتلة الأفرواسيوية.

[1] رفيق تلي، المرجع السابق، ص ص 160-161.
[2] عيسى ليتيم، المرج السابق، ص642.
[3] بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص 503.

وافقت الجمعية العامة على إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها وإحالتها على اللجنة السياسية الأولى لمناقشتها، وبذلك أكدت هذه اللجنة في دورتها هذه على دراسة ومناقشة كل تفاصيل القضية الجزائرية لوم 14 ديسمبر 1961، وتمت الموافقة والمصادقة على اللائحة التي تضمنت استئناف المفاوضات وتقرير المصير والاستقلال الكامل للشعب الجزائري، وفي الأخير وافقت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بأغلبية 62 صوتا وامتناع 37 صوتا على الطلب.[1]

ونصت اللائحة المصادق عليها أيضا على احترام الوحدة الترابية للجزائر، وعلى أن لا يمس ذلك ببعض النقاط التي كانت مثار شك ونزاع بين الجزائر وفرنسا خاصة فيما يتعلق ب:

- موقف جبهة التحرير من الاقلية الأوربية وخاصة ما يتعلق بضمان حقوق جميع المواطنين دون تميز في العنصر والجنس.
- موقف جبهة التحرير من قضية الصحراء والتمييز بين الحقوق السيادية على الصحراء وبين موضوع استقلالها.
- موقف جبهة التحرير من القواعد العسكرية والرفض لهذا الطلب الفرنسي لأن ذلك يتعارض مع سيادة الجزائر وحقها في تقرير مصيرها[2].

III.8 الدورة السابعة عشر: 1962

وكانت في سبتمبر 1962، وتعد أخر دورة بالنسبة للقضية الجزائرية بعد أن أعدت فرنسا بمبدأ المفاوضات مع الطرف الجزائر بحيث دخلت الجزائر الدورة وهي تحمل أوراق اعتمادها كدولة كاملة السيادة

[1] آمال القبائلي، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957-1958، مجلة المصادر، العدد 29، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، د ت ، ص ص 252-253.

[2] عيسى ليتيم، المرجع السابق، ص ص 645.644.

لتحتل مقعدها في هيئة الأمم المتحدة بفعل دعم الكتلة الأفرواسيوية في المحافل الدولية ، وبهذا الانتصار انضمت إلى هيئة الأمم المتحدة، ولها كامل العضوية، وأصبحت الجزائر العضو 109 في منظمة الأمم المتحدة[1].

وهكذا استطاعت القضية الجزائرية أن تفرض نفسها تدريجيا في دورات الأمم المتحدة ، منذ أن عرضت لأول مرة في سنة 1955، وكان ذلك نتيجة الجهود الدبلوماسية المكثفة التي بذلتها الكتلة الأفروآسيوية والخطة التي كان يتبناها الوفد قبل بداية المناقشة [2].

[1] هاجر قحموش، المرجع السابق، ص 85

[2] عيسي ليتيم، المرجع السابق، ص 645.

خلاصة:

كان انعقاد مؤتمر الصومام بتاريخ 20 أوت 1956 من أهم النقاط في تاريخ الثور نظرا لقراراته الحاسمة، والتي لعبت دورا مهما في التنسيق بين العمل العسكري لجيش التحر ير الوطني والعمل الدبلوماسي في الخارج، كما كان للعمل الدبلوماسي دورا مهما في تدوين القضية الجزائرية في المحافل الدولي، حيث في ظرف وجيز استطاعت القضية الجزائرية بصداها جدران " باندونغ" ثم نيويورك وهذا رغم الجهود التي بذلتها فرنسا من اجل تطويق الثورة الجزائر ية، من خلال وصف الثوار الجزائريين بقطاع الطرق والادعاء بأن القضية الجزائرية قضية داخلية تخص فرنسا وحدها.

كما يعود الفضل في نجاح في إيصال القضية في المحافل الدولية إلى المشاركة الجزائرية في المؤتمرات الدولية، إضافة إلى معركتها في تدويل قضيتها على مستوى دو رات هيئة الأمم المتحدة، وذلك من اجل كسب التأييد والتعاطف الدولي، ومن خلال مشاركة الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية اتضح الدعم للقضية الجزائرية فكانت الدول الافرواسيوية السابقة لذلك، دون أن ننسى تأييد بلدان أوروبا الشرقية الدبلوماسي إضافة إلى الدعم المادي وهذا ما سنحصل فيه في الفصل الثاني المخصص لدعم ببلدان أوروبا الشرقية للثورة التحريرية.

الفصل الثاني: مواقف دول أوروبا الشرقية من الثورة الجزائرية و الدعم اليوغسلافي لها (1954-1962)

I. موقف ودعم دول أوروبا الشرقية للثورة الجزائرية (1954-1962)

II. يوغسلافيا و موقفها من الثورة التحريرية (1954-1962)

III. الدعم المعنوي والمادي اليوغسلافي للثورة الجزائرية (1954-1962)

تمهيد :

ترتكز العلاقات الدولية لبلدان أوروبا الشرقية على عدة مبادئ منها التعايش السلمي والنضال من أجل السلام والحرية والتضامن ألأممي وتعزيز حركة التحرر العالمية ووضع حد للاستعمار التقليدي في العالم، ومن هذه الخلفية النظرية انطلقت بلدان أوروبا الشرقية في تقييمها لتطور الأوضاع في المستعمرات وكفاح شعوبها الانتصاف من السيطرة الاستعمارية ، حيث وجه قادة حكومات بلدان أوروبا الشرقية نداءات تحرض فيها الشعوب المضطهدة في آسيا وإفريقيا على الثورة و القضاء على الاستعمار، وكانت هذه النداءات توجه مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بغية نشر الوعي التحرري، ومن هذا المنطلق سعيت جبهة التحرير الوطني منذ اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954 إلى ربط علاقاتها مع بلدان أوروبا الشرقية بغية الدعم الدبلوماسي والدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية .

I مواقف ودعم بلدان أوروبا الشرقية للثورة الجزائرية 1954–1962

I .1 الإتحاد السوفياتي:

رأى الإتحاد السوفياتي أن ما يجري في الجزائر هو مشكل فرنسي يحل داخليا ولا يحق للإتحاد التدخل في الشؤون الداخلية للدول، رغم أن دعمه للثورة كان ماديا بالدرجة الأولى، و فيما يخص احتياجات المناضلين الجزائريين أما سياسيا ودبلوماسيا، فقد تم التعبير عن هذا الدعم في الكثير والمحافل واللقاءات المقامة داخل بلدان المعسكر الاشتراكي من قبل الحكومات و المنظمات الجماهيرية أو في إطار هيئة الأمم المتحدة،حيث كان صوت الإتحاد دائما في صالح القضية الجزائرية رغم أنه وقع انتقادات من طرف مجموع دول المعسكر الاشتراكي وعلى رأسهم الصين الشعبية بحجة أنه نادى بالمبادئ الشيوعية في بعض الأحيان بأسلوب الحياد وعدم التدخل،[1]وقد أعتمد المعسكر الشرقي متمثلا في الإتحاد السوفياتي أن فرنسا الديغولية حلقة ضعيفة في المعسكر الغربي ولذلك أراد مضايقة فرنسا بترك المجال للصين و يوغسلافيا في مؤازر ة الثورة .

حيثساعد الثورة الجزائرية بطريقة غير مباشر ة بحيث قدم مساندة مالية مباشرة لحرب التحرير الجزائرية بالأدوية عن طريق الصليب الأحمر الدولي (جوان 1958) وآلات فلاحية و سيارات نقل من الاتحادات النقابة السوفياتية إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين أكتوبر 1958.[2]

أ كدت جريدة المجاهد عن موقف الإتحاد السوفياتي معلقة على لسان إذاعة موسكو بما يلي : " ... إنه الإنتصار عظيم يحرز عليه الشعب الجزائري و الآن فإن استتباب الآمن في الجزائر صار رهن موقف الحكومة الفرنسية فسوف يتبع العالم بآسره المفاوضات الجزائرية الفرنسية يدفعهم الأمل للوصول إلى إنهاء الحرب

[1] _ طاهر جبلي ، المرجع السابق ، ص 388.

[2] _ حفظ الله أبوبكر ، التموين و التسلح إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954_ 1962) ، طاكسينج كزم للدراسات و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2011 ، ص 157.

الغاشمة ..."، [1]ومن خلال هذا أبدت إذاعة موسكو دعمها للقضية الجزائرية [2]، ولقد أبدى الإتحاد السوفياتي رأيه العام من خلال اهتمامه الكبير في تأييد القضية الجزائرية ، فقد كانت الذكرى السادسة مناسبة كبرى أعلن فيها شعب الإتحاد السوفياتي عن طريق الاجتماعات الشعبية و الإذاعة و الصحافة، تضامنه مع الشعب الجزائري المكافح .

كما تم عقد اجتماع في مدينة موسكو تناول مدى صداقة الشعوب، فقد صادق المجتمعون على لائحة جاء فيها إعلانهم عن تضامنهم المطلق لمساندة الشعب الجزائري بكافة الوسائل الممكنة لتحريره من الاستعمار الفرنسي ،كما خصصت جريدة "براقد braged" عددا كبيرا من مقالاتها للحديث عن كفاح الجزائريين، إضافة إلى ذلك نشرت وكالة "طاس tas" إستجوابا خاصا اجرته مع الأخ كريم بلقاسم عبر فيه الأهمية التي تولتها الحكومة الجزائرية، باعتراف الإتحاد السوفياتي بها وأصدرت جريدة البحر الأحمر بموسكو وجريدة كوسمو، وجريدة لاسكايا ، أعدادا خاصة عن الجزائر ذكرت فيها مراحل تطور الحرب الجزائريةو أكدت على أن الإتحاد السوفياتي عن دور الفلاحين والعمال والجماهير الكادحة كالثورة الجزائرية ، والتضحيات التي بذلها الشعب .[3]

كما تجسدت جهود ممثلي جبهة التحرير الوطني المكلفين بتموين الثورة بالسلاح، وذلك بعد صفقات تجارية لسنة 1959 مع روسيا قدرت قيمتها ب3000 قطعة حربية و 5000.000 خرطوشة لتصل كلها الى مراكز جيش التحرير الوطني بالمغرب ،[4] أما في الجانب التموين فقد كانت سنة 1958م الصحافة

[1] _ جريدة المجاهد ، العدد 71 ، 27 _06 _ 1960 م ، ص 04.

[2] _ المرجع نفسه ، ص 04.

[3] _ جريدة المجاهد ، العدد 82 ، 14_ 11_1960م ، ص 05.

[4] _ يوسف مناصرية ، دراسات و ابحاث حول الثورة التحريرية 1954 / 1962 ، دار هومة ، الجزائر ، 2013 ، ص 259_ 260.

السوفياتية من خلال كسرها للجليد الذي يجول دون تغطيتها للثورة الجزائرية فإستغلت ذلك بتنظيم مهرجانات طلابية في الجامعات ومظاهرات عالمية في المصانع والمزارع.

كما انطلقت في نشر انباء الثورة من خلال يوم الجزائر في الجمهوريات السوفياتية، حيث قام هذا الاخير بتنظيم مكتب التضامن الافريقي الآسيوي حيث امتازت التغطية الاعلامية بالدقة في تحليل كفاح الشعب الجزائري و تطور حركته الوطنية مبررة محاولات الإدارة الإستعمارية التي تهدف إلى تقسيم صفه الوطني و تشويه الحقائق التاريخية ،كما أكد حق الشعب الجزائري في تقرير مصيري طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والجدول التالي يوضح مراكز التموين في روسيا بالسلاح على الحدود الجزائرية المغربية ضائقة 1958 .

مراكز التموين بالسلاح	التاريخ	عدد الأسلحة	الملاحظات
بعثة جبهة التحرير الوطني	1958	3000 قطعة سلاح حربية و 5000.000 خرطوشة	بلغت إلى جيش التحرير في المغرب

[1]

كما أكد الاتحاد السوفياتي ان الاستمرار في عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة قد يؤدي سلبا عليه، في بناء علاقاته مع الجزائر عند الاستقلال، كما لعبت التنظيمات الجماهيرية السوفياتية تأثيرا على تغيير موقف الاتحاد من القضية الجزائرية من خلال المظاهرات المتكررة المنددة بالقمع الاستعماري المسلط على الجزائريين [2]

[1] _ أحمد بشيري ، الثورة الجزائرية والجامعة العربية ،ط02 ن دار تالة ، الجزائر ، 2005م ، ص 112.

[2] _ طاهر جبلي ، المرجع السابق ، ص 389 .

I .2 تشيكوسلوفاكيا

لقد لعبت تشيكوسلوفاكيا دور مهم في عملية نقل السلاح لا سيما بعد تأسيس وكالة الشرف للنقل البحري ، حيث تمكنوا من نقل كميات كبيرة من الاسلحة من تشكوسلوفاكيا الى الثورة الجزائرية عن طريق مصر.[1]

كما قامت بإبداء موقفها إتجاه القضية الجزائرية من خلال مساندتها سياسيا وعسكريا وديبلوماسيا بإرسال رئيسا برقية الى رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس سنة 1959 عبر من خلالها تأييد الشعب التشيكوسلوفاكي لكفاح الشعب الجزائري من أجل استقلاله .[2]

جسدت هذا الدعم للقضية الجزائرية و بإرسال باخرة بولين فوسيك يوم 12 مارس 1959م محملة الادوية واللباس، ومختلف الاغذية الى ميناء تونس كمساعدات اللاجئين الجزائريين ، عبر الصليب الاحمر التشيكوسلوفاكي الذي يزيد دوره من خلال جمع تبرعات تمثلت في اللباس و الاحذية من سكان جمهورية تشيكوسلوفاكيا و تحدثت أيضا على اجتماع نظمه الطلبة ألقيت فيه عدة خطابات صادق الحاضرون فيه على مساندة الشعب الجزائري في كفاحه من اجل الاستقلال و أكدوا على جهود الحكومة المؤقتة من اجل تنظيم استفتاء تحت رقابة الأمم المتحدة، كما وجهت سكرتارية النقابات العالمية إلى العمال الجزائريين برقية تضامن تدين الحرب الاستعمارية التي تحول دون استعمال الشعب الجزائري في تقرير المصير، وصادق الحاضرون على لائحة تساند الشعب الجزائري و تندد بجرائم الاستعمار الفرنسي مطالبته الحكومة المؤقتة بهذا الأمر تحت رقابة الأمم المتحدة .[3]

---

[1] _ بوبكر حفظ الله ، المرجع السابق ، ص 345 .

[2] _ مريم صغير ، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1962/1954 ، المرجع السابق ، 391 .

[3] _ جريدة المجاهد العدد 38 ، 17/ 03/ 1959م ، ص10 .

في صائفة 1959 استقبلت الحكومة التشيكوسلوفاكية بعثات للحكومة المؤقتة في حي زارت بعثة ثانية في أكتوبر 1959، وقد توجت الزيارتان بإبداء كبار مسؤولي التشيكوسلوفاكيين استعدادهم لدعم القضية الجزائرية، وهو ما تجسد فعليا في 25مارس1961 على اثر توقيع برتوكول جزائري تشيكوسلوفاكي طالب بشأنه وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا "دالا dala"، و اكد الاعتراف بالحكومة المؤقتة من جهة و تنمية العلاقات الاقتصادية بينهما على أساس المساواة و المنافع المتبادلة .[1]

كما سمحت الحكومة باستقبال فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم على أراضيها والتباري معه خلال فترة 17 إلى 24 جويلية 1959بالاضافة إلى الدبلوماسي الذي قدمته للقضية الجزائرية خلال دورات الأمم المتحدة و مواقفها الداعمة للقضية الجزائرية إلى غاية الاستقلال .[2]

[1] _ أحمد مسعودي ، العلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1962 ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2015 / 2016 ، ص 179 .

[2] _ عبد المالك بوختاش ، مواقف الحكومات الاوروبية من الثورة الجزائرية 1954/ 1962 ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، الطور الثالث (M.L . D) جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2020- 2021 ، ص 343 .

I . 3 ألمانيا الشرقية:

نددت ألمانيا الشرقية السياسة الاستعمارية الزاجرة اتجاه الشعب الجزائري، بحيث طالبت باتخاذ موقف مساند لهم في المحافل الدولية و ذلك بإدانته الاستعمار الفرنسي ووجوب اتخاذ عقوبات ضد هذا ، من الناحية المعنوية ، أما ماديا فقد قدم اتحاد النقابات لألمانيا الشرقية بتقديم مساعدات مالية لدعم الثورة.[1]

و قد تمكنت الثورة الجزائرية من الحصول على أسلحة معتبرة عبر قاعدة ألمانيا و للإشارة هنا فإن الولاية الخامسة التي كان لها دور البارز في تأسيس شبكة الاتصالات برئاسة عب الحفيظ بوصوف كانت قد تحصلت على أجهزة اتصالات متطورة من ألمانيا، لاسيما بعد فشل أجهزة الإرسال و الاتصال من أداء مهامها مما دفع قيادة الثورة في الولاية للبحث عن أسلحة أكثر نجاعة عن طريق مسعود زقار المدعو رشيد كازا الذي تخصص في جميع وسائل الاتصال مع تنقله عبر أوروبا و توطيد علاقته مع ألمانيا الاتحادية ، وتجار الأسلحة بها بحيث تمكن بالاتصال بالألماني " جورج بوشير jourej bouchir" الذي ربطته علاقته مع رجل يدعى بيدرو والذي يعمل لصالح المخابرات الفرنسية ، وقد تمكن شنقريحة من الحصول على أجهزة الاتصال من ألمانيا وقد عقدت صفقة السلاح باسم الحكومة المغربية بعد الاتفاق مع ملكها محمد الخامس وكانت الجهة التي تم منها الحصول على الأسلحة من الشركة الألمانية للتسويق. [2]

[1] _ اسماعيل دبش ، السياسة العربية والمواقف الدولية إتجاه الثورة الجزائرية 1954/ 1962 ، دار هومنه للنشر ، الجزائر ، 2009 ، ص 188_ 189 .

[2] _ بوبكر حفظ الله ، المرجع السابق ، ص 283 _ 284 .

بدات اتصالات مناضلي الجبهة بمهربي السلاح مثل " بوخارت boukhart " لتنظيم عمليات لنقلها فهذا الأخير بعد اتصالهم به سافروا معه إلى بوت عاصمة ألمانيا الاتحادية للاتصال بمهربين ألمانيين آخرين ، بحيث طلبوا منهم تكوين قاعدة بألمانيا لتموين الولاية الخامسة بالسلاح ، غير أن المصالح الفرنسية و التي تدعى الأيادي الحمراء اكتشفت أمر " بوخارت " فقتلته، وقرر عبد الحفيظ " بوصوف " بعد ذلك إرسال " سي المهدي " لدراسة مشروع القاعدة بألمانيا وقد اشتريت حافلتان كبيرتان من نوع مرسيدس أخفيتا في شركة "afric Germ " و فكت كراسيها وملئت بالأسلحة و أرسلت الحافلتان إلى وهران باسم جزائري هو بن خيرات .

و قد وجد أعضاء مهمة أوروبا بالتسهيلات في ألمانيا، فيما يخص مهمتهم بحيث يقول السيد عيسى عبد الصمد " ... إذا راجعنا قوانين أوروبا في ذلك العصر لابد من الإشارة إلى ألمانيا بقيت تقريبا وحدها هي البلاد التي توجد فيها تسهيلات لجمع وتوصيل السلاح..."[1] كما ذكرت جريدة المجاهد في عددها 82 عن دعم ألمانيا الشرقية للشعب الجزائري، وذلك من خلال عقد اجتماعات شعبية وطلابية في برلين و المدن الكبرى واتخذت في الواقع تؤيد كفاح الشعب الجزائري، كما أصدرت بلاغا تضمن أن هذه الحكومة منحت المكافحين الجزائريين مبلغا 680 مليون فرنك وعالجت الكثير من المجاهدين المرضى في المستشفيات، كما أعطت الحق لمائة طالب و300 يدرسون في الجامعات والمدارس الألمانية .[2]

[1] _ وهيبة سعيدي ، المرجع السابق ، ص 81 .82 .

[2] _جريدة المجاهد ، العدد 82 ، 11/14/ 1964، ص 08.

كما لعبت ألمانيا الشرقية دورا بارزا في تقديم مساعدات معنوية معبرة للثورة الجزائرية من خلال مطالبتها للعالم بالوقوف إلى جانبها و مساندتها ،كما قامت بتقديم مساعدات مادية بلغت 30 مليون فرنك فرنسي لصالح الثورة الجزائرية .[1]

I.4 بلغاريا :

لعبت جمهورية بلغاريا دورا بارزا في تزويد الثورة الجزائرية بالأسلحة حيث قامت بتسليم حمولة من الأسلحة و الذخيرة الموجهة إلى حيث جيش التحرير الوطني في ميناء طنجة، وقد تم اقتناء تلك الأسلحة من قبل الأخوين محمد يوسفي ومهدي لدى الحكومة البلغارية في صوفيا شهر جوان 1962م، وقد تمت هذه الصفقة بزيوريخ في سويسرا، وتضم شريطا يقتضي إقامة أسرة قائد الباخرة إلى غاية تسليم الحمولة، ولكفالة وصولها من ملك المغرب كان الأخ يوسفي موجودا بطنجة لاستقبال الباخرة، والعقيد بوصوف منتظرا بالرباط إبتداءا من 18 نوفمبر 1961 طن من أسلحة تم إيصالها إلى الحدود الجزائرية المغربية ثم الولاية الخامسة. [2]

وقد تمكنت وزارة التسليح و الاتصالات العامة (MALG) من جلب أسلحة كبيرة وذخائر من بلغاريا ابتداء من 1960، حيث كان يتم نقل هذه الأسلحة بواسطة شاحنات في بولونيا، والأسلحة التي يتم شرائها واقتنائها توضع في حاوية تسمى بلغاريا، وحسب تصريحات علي ما رمزت فإن 5000 من أسلحة ومتفجرات وصلت إلى المنطقة الغربية عن طريق أوروبا، و للإشارة فإن الأسلحة البلغارية لم تصل إلى الجزائر بسبب عملية المراقبة و الحصار التي فرضتها القوات الفرنسية عل الحدود ، بسبب الأسلاك الشائكة

[1] _ طاهر جبلي ، المرجع السابق ، ص 391.

[2] _عبد الحميد بوزبيد ، الامداد بالسلاح خلال الحرب التحرير الوطني شهادتي ، ط2 ، وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 ، ص 144.

المكهربة، بحيث كانت عملية إدخال الأسلحة إلى الجزائر وتوزيعها إلى الولايات أسهل قبل إقامة هذه الأسلاك .[1]

كما تم الاتفاق مع عائلة قائد المركب للإقامة في المغرب الأقصى إلى غاية تسليم شحنة السلاح تحسبا لأي خيانة، وفي 18 نوفمبر 1961 تواجد الأخ يوسفي طبنجة لاستقبال المركب، وكان عبد الحفيظ بوصوف ينتظر لدى ملك المغرب لضمان وصول سفينة السلاح بميناء طنجة، حيث تكفلت مجموعة من عناصر جيش التحرير الوطني بحماية السفينة الى غاية إفراغ الأسلحة، قدرت حمولتها ب2500 طن نقلت نحو الولاية الخامسة، وفي شهر جانفي 1961 طلبت إدارة جبهة التحرير الوطني تغطية لتأمين وصول شحنة من الأسلحة والذخائر ، ووصل المركب يوم 04 فيفري 1961،[2] وقد سارع المسؤولو ن لتوزيع السلاح بين ولايات الداخل فقد لقيت هذه المهمة صعوبات إعترضتهم أثناء أداء مهامهم في اختراق السد المكهرب .[3]

I .5 المجر:

اعترفت المجر بجرائم الاستعمار الفرنسي لذلك قررت تقديم المساعدات للقضية الجزائرية والمساهمة في دعم كل ما يمثل الجزائريين، واستقبلت فريق كرة القدم الخاص بهم الذي كان من أبرز ممثلي للثورة ومشروعيتها بطريقة سلمية أمام البلدان الأجنبية، وضمن هذا الإطار نظمت دولة المجر أياما وأسابيع تضامنية مع الشعب الجزائري بالإضافة إلى الحركة الأدبية المجرية التي ساندت الثورة .[4]

[1] _ طاهر جبلي ، المرجع السابق ، ص 386.

[2] _ بوبكر حفظ الله ، المرجع السابق ، ص 356.

[3] _ محمد زروال ، الإتصالات العامة في الثورة الجزائرية 1954/ 1962، دار هومة للنشر ، (د ط) ، الجزائر ، 2015 ، ص 174.

[4] _ طاهر جبلي ، المرجع السابق ، ص 392 .

كما تحدثت جريدة المقاومة الجزائرية قائلة أن لورورو أبدت بحماس الشعب المجري وأن المجريين متضامنين مع كل كفاح ينهض بالشعوب من أجل تحرر بلدانهم وقد أكدوا على إصرارهم في تأييد القضية الجزائرية.[1]

ودعمت المجر القضية الجزائرية وساندتها إذ سمحت لمختلف التنظيمات الطلابية والعالمية والرياضيين والحر كات الطلابية بإعداد نشاطات ساهمت من خلالها بالتعريف بالقضية الجزائرية وفضح جرائم الاستعمار الفرنسي المرتكبة في حق الشعب الجزائري، وتمثلت في استقبال فريق كرة القدم.[2]

إضافة إلى قيام الحكومة المجرية بتنظيم أيام وأسابيع مع الشعب الجزائري كما لعب من الصحافيين المجريين دورا بارزا في التعريف بالقضية الجزائرية داخل المجر، هذا بالإضافة إلى الحركة الأدبية المجرية التي كان لها مواقف مساندة للثورة الجزائرية .[3]

ومن خلال هذا نستخلص الدعم الفعلي من قبل الحكومة المجرية للقضية الجزائرية عبر مساندتها في الأمم المتحدة كما عبرت عن موقفها الإيجابي اتجاه القضية إلى غاية الاستقلال .

[1] _ جريدة المقاومة ، العدد 19 ، 07/15/ 1957 ، ص 02 .

[2] _ عبد المالك بوختاش ، المرجع السابق ، ص 343 .

[3] – طاهر جبلي ، المرجع نفسه ، ص392 .

II يوغسلافيا و موقفها من الثورة التحريرية: (1954–1962)

II .1 لمحة تاريخية وجغرافية عن جمهورية يوغسلافيا: (1954– 1962)

تقع يوغسلافيا في الجزء الجنوبي الشرقي من القارة الأوروبية، وتدخل ثلاثة أرباع مساحتها في القسمين الشمالي الغربي والأوسط من شبه جزيرة البلقان، والبقية من الوسط الجنوبي ومن وسط أوروبا، وبذلك تشكل حوالي 2.9 % من مساحة أوروبا حيث تبلغ مساحتها نحو 255664كلم^2، يحدها من الشمال دولة المجر، و النمسا، ومن الجنوب ألبانيا، واليونان ولكن الجهة الشرقية بلغاريا، ورومانيا، ومن الغرب بحر الادرياتيكي، وإيطاليا، يعد الشعب اليوغسلافي أكثر الشعوب الأوروبية تنوعا مما أدى إلى اختلاف الأديان، و اللغات، و الثقافات، داخل يوغسلافيا،[1] كما تضم يوغسلافيا ستة دول وهي :" سلوفينيا، صربيا، كرواتيا،البوسنة، والهرسك، مقدونيا"، والجبل الأسود[2] ومن أهم مدنها : زغرب (عاصمة كرواتيا) ، سكوبي (عاصمة مقدونيا) ، سارايبغوا (عاصمة، البوسنة، والهرسك) دوبو فينك ونيس.

يتوزع المجتمع اليوغسلافي على مجموعات عرقية و هي كالنسب التالية : الصربيون 36%، الكرواتيون 20%، البوسنيون 09% ، السلوغينيون 08%، الألبانيون 08% ، و المقدونيون 06%، أما بالنسبة للأديان فإن الأردونكس الشرقيون يتسللون نسبة 50%. والروم الكاثوليك 30%، والمسلمون 10%، والبروتستان 1% .

[1] _ طالب حسين حافظ ،استقلال كوسوفا ونهاية الصراع في يوغسلافيا ، مجلة كلية الآداب العدد 98 ، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد (د ت) ص 58، وينظر ايضا إلى الملحق (02) ص 119.

[2] _ وسام هادي عكاز ، وليد عبود محمد ، سياسة يوغسلافيا الاقتصادية (1965_ 1970) ، مجلة دراسات التاريخ العدد 64 ،جامعة بغداد ،كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية ،قسم التاريخ ،العراق، ماي 2018 ،ص257.

يعتبر الشعب اليوغسلافي من أكثر شعوب أوروبا الشرقية تباينا حيث يتكون من حوالي 20 مجموعة عرقية إضافة إلى المجموعتين العرقيتين الرئيسيتين الصربية والكرواتية و تنتشر في يوغسلافيا عدة لغات أهمها : الصربية ،الكرواتية، السلوفانية والمقدونية، وهي لغات رئيسية ويعمل أغلب سكان يوغسلافيا في الميدان الصناعي، و نتج عن ذلك هجرة جماعية نحو المدن خاصة منذ اندلا ع الحرب العالمية الثانية [1]

تأسست مملكة يوغسلافيا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سنة 1918م، بعدما كانت تحت السيطرة النمساوية[2]، وبحلول الحرب العالمية الثانية 1939م، وفي شهر مارس تعرضت الدول المجاورة ليوغسلافيا باستثناء اليونان إلى الاحتلال من طرف الحلف الثلاثي المكون من ألمانيا النازية و إيطاليا، واليابان وفي نفس الوقت شعبها فانتفضت بلغراد و أجبرت الملك ووزراءه بالهروب من البلاد و غزت الجيوش الألمانية يوغسلافيا، ورد الشعب اليوغسلافي بمقاومة وطنية بقيادة " جوزيف بروز تيتو jozif prose tito"[3]حيث أنه وبعد مدة طويلة وتضحية بمليون و سبعمائة ألف يوغسلافي نالت استقلالها، وذلك في شهر نوفمبر1945[4] كما تم تغيير نظامها من ملكي إلى جمهوري وأصبحت تحت اسم جمهورية يوغسلافيا الاتحادية وضمت الدول المذكورة سابقا.[5]

[1]_ عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج7 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، 1994، ص 466.

[2]_ حسن عبد العلي طائي ، جمهورية يوغسلافيا واقاليمها ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، العدد 51 مارس 2021 ، جامعة بابل ،العراق ،ص02.

[3]- جوزيف بروز تيتو jozif prose tito بطل قومي ثوري ورجل دولة يوغسلافي ولد سنة 1892، قاد الشعب اليوغسلافي في ثورته ضد الاحتلال الالماني النازي وذلك اثناء الحرب العالمية الثانية 1941-1945، حيث اسس خلال هذه الثورة حكومة مؤقتة، وتمكن من تحرير بلاده في سنة 1945م بشكل نهائي، وتولى رئاسة جمهورية يوغسلافيا منذ استقلالها الى غاية وفاته بتاريخ 08ماي 1980، للمزيد ينظر: عبدالوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية،ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، دت، ص 835.

[4]_ عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية،ج7 ،المرجع السابق ص 461.

[5]_ وسام هادي عكار وليد عبود محمد ، المرجع السابق ،257.

سارت يوغسلافيا خلال الفترة الممتدة بين (1945 - 1948)على النهج السوفياتي في الجانبين السياسي و الاقتصادي حتى ظهرت الخلافات بينهما بسبب رفض يوغسلافيا الهيمنة الاقتصادية والسياسية على شؤون البلاد مما أدى إلى قطع العلاقات بينهما سنة 1948م، و أعلنت يوغسلافيا إتباعها سياسة محايدة دوليا خلافا للدول الشيوعية في أوروبا الشرقية إلا أن قطع العلاقات بين الإتحاد السوفياتي ويوغسلافيا لم يكن بشكل نهائي بل كان مجرد تحرير و استقلال يوغسلافيا اقتصاديا من أجل حرية البلاد في اختيار قراراتها، و تسيير شؤونها الداخلية والخارجية ،كما تصنف يوغسلافيا مجهود الرئيس السوفياتي " ستالين stalin" لدعمه فكرة تحرير يوغسلافيا من قبضة الألمان إلا ان العلاقة بينهما شابها التوتر بسبب إنشاء السوفيات قواعد عسكرية بالقرب من الحدود اليوغسلافية [1].

وبتاريخ نوفمبر 1952م إتهم المؤتمر السادس للحزب الشيوعي أدوات لتوسيع سياسيته من أجل زيادة نفوذ بلاده وفي هذا المؤتمر تغير الحزب إسمه ليصبح رابطة الشيوعيين، ولم يعد يعتبر نفسه الحزب الحاكم بل اعتبر نفسه الحزب الموجه داعيا إلى فصل الحزب عن الدولة و السلطة،[2] وفي 14 جوان إنتخب "جوزيف بروز تيتو" رئيسا للجمهورية اليوغسلافية [3]

أما بخصوص العلاقات الخارجية، فقد انضمت يوغسلافيا إلى هيئة الأمم المتحدة، وقامت بمساعدات لدول أوروبا الشرقية ، وبدأت تبحث عن أصدقاء خارج القارة خاصة في إفريقيا وآسيا، من أهم الدول التي كانت لها معها علاقة وطيدة هي مصر،والهند و أغلب الدول الداعمة لحركات التحرر في العالم[4].

[1]_ وسام هادي عكار و وليد عبود محمد ، المرجع السابق ،ص258

[2]_ عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج7 ،المرجع السابق ، ص467.

[3]_ وسام هادي عكار وليد عبود محمد ، المرجع السابق، ص 257.

[4]_ عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج7 ،المرجع السابق ، ص467.

II .2 موقف يوغسلافيا و تأييدها للثورة الجزائرية (1954–1962):

يمكن اعتبار يوغسلافيا البلد الوحيد من عالم الشمال السباق، حكومة و شعبا إلى تأييد الكفاح الجزائري حيث اتخذت موقف إيجابي من الثورة التحريرية، وموقف متشدد من الاستعمار الفرنسي بعيدا عن توظيف لعبة المصالح السياسية، والإستراتيجية، مع فرنسا وكان موقف يوغسلافيا واضحا ونظيفا دون أي أطماع أو مصالح [1]

كانت عدة عوامل وراء الموقف اليوغسلافي المؤيد للثورة الجزائرية نذكر منها :

- مناصرتها للحرية و العدالة في كل مكان، والدعوة إلى التعايش السلمي بين الدول، والنظم والى احترام المساواة في الحقوق بين كل الدول، والشعوب ومن التقاليد الثورية المجيدة لشعوبها العظيمة التي ضربت أروع أمثلة البطولة، و الفداء في الدفاع عن حرية الوطن، وإستقلاله[2]
- أسسها الخارجية الداعية إلى التعاون الدولي للمحافظة على السلام العالمي إذ تعلم يوغسلافيا أن أي حرب لايمكن قصرها في نطاق محلي [3]
- تجربة يوغسلافيا مع الاستعمار حيث تم احتلالها من طرف دول المحور " ألمانيا، إيطاليا، المجر، بلغاريا " في سنة 1941م و قسمت بينهم وضحت بمليون و سبعمائة ألف يوغسلافي[4]
- التشابه الكبير بين المقاومتين، والعمل المسلح ضد الإبادة التي مارستها جيوش دول المحور، و هذا ما أكده الصحفي اليوغسلافي "بينشار binchare "، اثناء زيارته للجزائر في الثورة في كتابه الذي ألفه

---

[1]_ اسماعيل دبش ،المرجع السابق ،ص 183.

[2]_ جريدة المجاهد ، العدد 45 ، 1959/06/29،ص 05.

[3]_طارق السيد سليم ،موقف يوغسلافيا من ازمة السويس ، 1956م ،مجلة بحوث الشرق ، الاوسط العدد44 ، كلية الآداب ،مصر ، (د ت)،ص 256

[4]_ نجاح سلطان ،نشاط مكاتب جبهة التحرير الوطني في اوروبا 1954_1962 ، اطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه تاريخ معاصر ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2021/2020 ،ص186.

حول الجزائر حيث قال:"... كنت اروي مقاومة يوغسلافيا وانتصارها ومصاعبها واسمع من حولي كلمة تتردد من كل جهة كيف كيف... وهي كلمة تعني في لهجتهم المحلية أن الثورة اليوغسلافية، و الجزائرية متشابهتان... ".[1]

- كانت يوغسلافيا من الجزائر ضحية توازن المصالح الإستراتيجية بين القوى الكبرى فالقضية الجزائرية كانت ضحية التوازن الإستراتيجي، والسياسي بين فرنسا والإتحاد السوفياتي، ويوغسلافيا كانت ضحية اللعبة الدولية بين الإتحاد السوفياتي، و الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تدخل في تحالف مع الاتحاد السوفياتي بل إختارت سياسية عدن الإنحياز لأي من الكتلتين بعد إسترجاع سيادتها سنة 1962م و أصبحت الجزائر، ويوغسلافيا دولتين قياديتين في حركة عدم الإنحياز من أجل مناصرة حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة بدون تحفظ أو تردد [2]
- كان الفلاحون في الحرب اليوغسلافية ضد الجيش الألماني، و النازي هم الذين يشكلون روح الجيش التحرير، ولحمه وهذا ما نجده أيضا في الثورة الجزائرية [3]

وعند تتبعنا لمسار العلاقات بين البلدين رأينا أن موقف يوغسلافيا من القضية الجزائرية لم يكن وليدة المراحل الأخيرة من الكفاح المسلح للشعب الجزائري، بل يعود في جذوره إلى المرحلة الأولى من انطلاقة الثورة وفي هذا الصدد يقول محمد يزيد :" ...إن ثورتنا قد اختارت منذ البداية اتجاها محايدا ،كما أن البلدان التي ساندت الجزائر بدون شرط في 1955 تتمثل في مصر، إندونيسيا، ويوغسلافيا، ثلاثة ادوار من حلفائنا الطبيعيين، وخاصة يوغسلافيا باعتبارها البلد الأوروبي الوحيد الذي ساندنا، وساعدنا سياسيا وحتى ماديا بالعتاد، والأسلحة... ".

[1] _ اسماعيل دبش ،المرجع السابق ،ص 185 .

[2] _ سليمان الشيخ ، الجزائر تحمل السلاح او زمن اليقين ، تر :محمد حافظ الجمالي ، دار القصبة للنشر ، 2003، الجزائر ص 523.

[3] _ احمد بن فليس ، المرجع اسابق ، ص 183

كانت بداية الاتصالات بين القادة الجزائريين، ويوغسلافيا من خلال مكتب جبهة التحرير في القاهرة[1]، في أوائل سنة 1956، و أيضا من خلال السفارة اليوغسلافية ،في القاهرة فقد أنشأ سفير يوغسلافيا علاقات مع مكتب جبهة التحرير، في القاهرة كما ذكر السيد "فرحات عباس " أن سفير يوغسلافيا السيد "جاجا gaga" كان صديقا للأعضاء حكومتنا بمصر، وكثيرا ما كان يدعوا عنده بعض الشخصيات مثل " آيت احمد، يزيد، وبن بلة" ويقول أيضا أنه الوحيد الذي كان يعلم بالسر الكبير الذي هو ليلة الفاتح من نوفمبر [2]

في سنة 1958م شارك وفد جبهة التحرير الوطني في المؤتمر السابع للحزب الشيوعي اليوغسلافي، ولقي ترحيبا حارا من طرف المؤتمرين، والرأي العام اليوغسلافي، واستغل الوفد الجزائري فرصة هذا الاجتماعوألقى كلمة عن الثورة، وأهداف الكفاح كما عبر اليوغسلافيون عن موقفهم الإيجابي من الثورة، ودعمهم لها وكان لهم تعليقات حول نجاحها. [3]

كما كان هناك لقائين آخرين بين الحكومة اليوغسلافية والحكومة المؤقتة الجزائرية، برئاسة السيد "فرحات عباس " بعد دعوة رسمية من يوغسلافيا، في السادس جوان 1959م، و امتدتالزيارة إلي غاية الثاني عشر من نفس الشهر، وفي اليوم الأخير نشر في كل من بلغارد، و تونس بلاغ جزائري يوغسلافي مشترك يعبر عن تضامن يوغسلافيا، حكومة وشعبا مع الشعب الجزائري، وحكومته[4] وقد كان النص كالتالي :" ....إن السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية برفقة السيد عبد الحفيظ بوصوف وزير العلاقات العامة و الإتصالات فقد أقام في يوغسلافيا مابين السادس والثاني عشر جوان 1959 وكان خلال إقامته ضيفا على

[1]_ نحاح سلطان ،المرجع السابق ،ص 184

[2]_ فرحات عباس ، تشريح حرب ، تر: احمد منور ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، الجزائر 2009،ص 348

[3]_ مريم صغير ، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962 ،المرجع السابق ، ص 382.

[4]_ مصطفى طلاس ، بسام العسلي ، المرجع السابق ، ص 374.

المجلس التنفيذي الإتحادي، وفي الأثناء فإن الرئيس "فرحات عباس" والسيد "بوصوف" قد استقبلا من قبل الرئيس " جوزيف بروزتيتو "، ووفاءا منهم للمبدأ الذي تستوحيه الجمهورية الشعبية اليوغسلافية، في سياستها و القاضي بأن لكل شعب الحق في تقرير مصيره بنفسه، وللإعتقادهم بأن تحرر كافة الشعوب المستعمرة، والبلاد الغير المستقلة استباعا تاريخيا تقدميا، وحتميا لهذا فإن الممثلين اليوغسلافيين، قد أكدوا وجهة نظرهم في أن نضال الشعب الجزائري، وأمانيه في الحرية، و الإستقلال من الأمور المشروعة، والمنطقية تمام الانطباق على المبادئ التي تضمنها الميثاق"... وإن الفريقين يعبران عن رغبتهما المشتركة في أن يتم التفاوض بين الحكومة الفرنسية، والحكومة الجزائرية المؤقتة وإيجاد حل ناجح للقضية الجزائرية... ".[1]

ان الصفة الرسمية لكل من الدعوة والزيارة، ونشر بلاغ مشترك و تكريس الحكومة المؤقتة كهيئة ينجز بها تمثيل الشعب الجزائري يؤلف في التعامل الحقوقي الصحيح اعترافا بينا بالحكومة المؤقتة من قبل يوغسلافيا ولكن على إثر هذه الزيارة، وما تبعها من بيان مشترك استدعت وزارة الخارجية الفرنسية سفير يوغسلافيا في باريس كما استدعى في الوقت نفسه سفير فرنسا في بلغراد للمساواة، و تم الاتفاق في الظاهر بين وزارتي الخارجية، في باريس وبلغراد على أن يوغسلافيا إذا وجهت دعوة رسمية للرئيس "فرحات عباس "ووقعت بيانا مشتركا مع الحكومة المؤقتة فإنها لم تعني بذلك الاعتراف بها، وعلى ان إقامة بعثة جزائرية بصفة دائمة وبصورة رسمية، في بلغارد والعلاقات المستمرة بسن الحكومة المؤقتة، وسفارات يوغسلافيا في كل من تونس و غيرها .[2]

كما إستقبل فرحات عباس" و "عبد الحفيظ بوصوف" من طرف وزير المخابرات، و الإتصالات في مطار بلغراد "رانكوفيتش Rancouvitche " نائب رئيس الجمهورية اليوغسلافية ، في 1959وجرت في اليوم

[1] – محمد بجاوي ،الثورة الجزائرية والقانون 1960 _ 1961 ، تر : علي الخش ، دار الرائد للكتاب ، ط2 ، الجزائر ، 2005 ، ص 158، وينظر ايضا إلى الملحق (03) ص 120.

[2] _ مصطفى طلاس ، بسام العسلي ، المرجع السابق ، ص 375

الثاني مقابلة بين "فرحات عباس"،و"الماريشال تيتو" مقابلة حضرها "رانكوفيتش" و"بوفيتش" وخلالها تم دراسة القضايا المشتركة بين البلدان، وإعلان التضامن بين الحكومتين و الشعبين .[1]

كما انعقدت في 19 افريل 1961 جلسة ضمت الماريشال "تيتو "و مساعديه و الرئيس "فرحات عباس" و أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية، وعقب المحادثات علق السفير اليوغسلافي علي أن الجلسة كانت تأكيدا على الاعتراف والتأييد الفعلي للكفاح المسلح الجزائري، وبدورها الحكومة المؤقتة الجزائرية على لسان وزير الأخبار "محمد يزيد" الذي أكد أن المحادثات الطويلة، والمفيدة بين الطرفين أدت إلى ارتياحهم كما أكدوا للوفد اليوغسلافي عن تقديرهم للمساندة التي تقدمها يوغسلافيا للثورة الجزائرية ،كما أكد الماريشال"تيتو" للرئيس "فرحات عباس" أن كفاح الشعب الجزائري يدخل في نطاق تحرير إفريقيا[2]

وعلى أية حال انقطع دابر الشك نهائيا بعد الثاني عشر من أفريل 1961، ففي ذلك التاريخ كان الماريشال "تيتو" في تونس،و استقبل"فرحات عباس" و أكد له ذلك الاعتراف الصادر بتاريخ 12 جوان 1959 وقد سئل السفير اليوغسلافي عقد المحادثات عن اعتراف يوغسلافيا، بالحكومة المؤقتة الجزائرية فأجاب بما يلي"...إن الحكومة اليوغسلافية اعترفت اعترافا فعليا، بالحكومة المؤقتة... " وأضاف قائلا "...لولا هذا الاعتراف لما انعقد اليوم مثل هذه الجلسة... " وعلق محمد يزيد على هذه الجلسة[3] قائلا "...اننا أجرينا حديثا مطولا مثمرا مع الماريشال تيتو في مكان تابع للسيادة اليوغسلافية، وإنني اغتنم الفرصة لأعلن عن اعتباطنا بهذه المحادثات،و لأذكر بأنه أول نوفمبر كانت علاقتنا دائما أخوية، ومثمرة مع الشعوب اليوغسلافية وعلى رأسها الماريشال تيتو..."[4].

[1]_ جريدة المجاهد ، العدد 94، 1961/04/25 ، ص02 .
[2]_ محمد بجاوي ، المصدر السابق ، ص 195.
[3]_ جريدة المجاهد ، العدد 94، 1961/04/25 ، ص 03 .
[4]_ جريدة المجاهد ، العدد 94، 1961/04/25 ، ص 03 .

ومن خلال ما سبق ومن خلال زيارات الوفد الجزائري إلى جمهورية يوغسلافيا أثناء الثورة التحريرية، إضافة إلى تصريحات مسؤولي الحكومة اليوغسلافية، يتبين أن يوغسلافيا قد أخذت موقفا إيجابيا من الثورة الجزائرية ، حيث كانت ضمن أوائل أصدقاء الثورة خاصة في القارة الأوروبية، وفي المبحث القادم سنفصل حول أشكال دعمها للثورة التحريرية.

III. الدعم المعنوي والمادي اليوغسلافي الجزائري (1954– 1962):

كانت يوغسلافيا من أبرز الدول الداعمة والمساعدة للثورة حيث تنوع دعمها، وتجلى في كافة المجالات ولم تترك أي مناسبة إلا ودعمت الثورة فيها من قريب أو بعيد

1.III الدعم المعنوي :

أ.1.III الدعم الديبلوماسي للثورة الجزائرية :

- **في مؤتمر بيروني (18–19 جويلية 1956)**: عقد في بيروني يوغسلافيا بيومي 18و19 جويلية من سنة 1956 وتمكنت جبهة التحرير الوطني بناءا على اتصالات أجرتها مع السفير اليوغسلافي من إرسال وفد يقوده كل من " فرحات عباس، أحمد فرانسيس، الأمين دباغين ومحمد يزيد " وذلك لحضور أشغال الندوة لم يستقبل الوفد على مستوى جلسة المؤتمر، ولكن عوامل على انه ممثل رسمي لدولة تقودها جبهة التحرير الوطني، حيث شارك في المؤتمر ثلاثة رؤساء وهم :"تيتو رئيس يوغسلافيا جمال عبد الناصر رئيس مصر ونهرو جواهر لال رئيس الهند". [1]

ومن خلال مذكرة قدمها الوفد الى الزعماء الثلاثة لفتوا انتباههم الى الحرب القائمة في الجزائر على اعتبار أن هذه الحرب تهدد السلام الدولي ككل، وليس شمال إفريقيا فقط، وتجاوبا منهم أبدى الرؤساء الثلاثة تعاطفهم التام مع رغبة الشعب الجزائري، في الاستقلال كمااظهروا تأييدهم القطعي لكل الجهود التي ترمي الى ايجاد حل سلمي للقضية الجزائرية.[2]

ترتب عن هذا اللقاء مجموعة من القرارات منها :

[1]_ عيسى ليتيم ، المرجع السابق ، ص 453 .
[2]_ نجاح سلطان ، المرجع السابق ، ص 77.

- عدم الانحياز لم يعد يشمل فقط المعيار الجغرافي المقتصر على إفريقيا، وآسيا بل أصبح يشمل الدول الأوروبية كيوغسلافيا
- إن اشتراك يوغسلافيا في هذا الاجتماع أكد على أن سياسية الإتحاد الإيجابي، ليست قاصرة على الدول التي تخلصت من الاستعمار الغربي فحسب، بل تشمل كذلك الدول التي استطاعت ان تفلت من التسلط السوفياتي
- إن سياسة عدم الانحياز يمكن ان تعتنقها اي دولة مهما كان نظامها السياسي،والاقتصادي ومهما كانت الايديولوجية التي تأخذ بها [1]

وقد قيم محمد الامين دباغين بيان القمة الثلاثية بربريوني لاحقا بالقول :"... تلقينا بالرضا بيان الثلاثة بيريوني فيما يتعلق بتوصياتها، من أجل حل سلمي للمسألة الجزائرية، ونعتبرها نصرا حقيقته قضيتنا لأنها تتجسم مع أهدافنا الوطنية... ".واعتنقنا فرصة تواجدنا ببريوني لعقد ندوات صحفية مع الصحافة العالمية "بباولا" بيوغسلافيا ستعرف الرأي العام العالمي بأماني الشعب الجزائري... "[2]

إذن كان مؤتمر بريوني في فرصة أخرى لزيادة ثقل القضية الجزائرية دوليا، و تأكيدا للدعم اليوغسلافي لها ويعد انتصارا كبيرا لجبهة التحرير الوطني، وبداية توهج الديبلوماسية الجزائرية في الخارج.

- **في مؤتمر بلغراد من (1الى 6 سبتمبر 1961) :**

انعقد المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الانحياز في بلغراد بيوغسلافيا في الفترة الممتدة مابين 1و6 سبتمبر1961، ويعتبر أول اجتماع رسمي للدول غير المنحازة باعتبار أن مؤتمر باندونغ، أحتل مكانة المؤتمر التحضيري القائم على فكرة تحرير الشعوب المستعمرة، أما مؤتمربلغراد تأسس علي فكرة عدم الانحياز، فنظم

[1]_ مسعود صافي ، يامنة خالدي ، المرجع السابق ، ص 38.

[2]_ عمر بوضربة ، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954_1962 ، دار الارشاد ، الجزائر ، 2013 ، ص 166

المؤتمر كل من "...أحمد سوركانو، جوزيف بروز تيتو، جمال عبدالناصر، وجواهرلال نهرو". ولم يقوموا بدعوة إلى الشعوب المرتبطة بإحدى الكتلتين، فدعي إلى هذا المؤتمر الدول غير المنحازة فقط[1] وهي كما يلي :" أفغانستان، الجزائر، بورما، الكمبودج، النيبال، السعودية، الصومال، السودان، الجمهورية العربية المتحدة، تونس، اليمن، يوغسلافيا، وقبرص "كدول مشاركة أما البرازيل، و الإكوادور وبوليفيا، والمكسيك، وفنزويلا فقد شاركت كدول ملاحظ إضافة إلى بعض الأحزاب الاشتراكية والأحزاب الوطنية من مختلف أنحاء العالم [2]

يعود سبب مشاركة الوفد الجزائري في مؤتمر بلغراد إلى البيان الذي نشرته عدة حكومات في حركة عدم الانحياز، من بينهما يوغسلافيا التي عبرت عن مساندتها للقضية الجزائرية، و هذا ما أكده سفيرها في تونس يوم 22 ماي 1961[3]

ترأس الوفد الجزائري السيد "يوسف بن خدة"[4] خلال هذا المؤتمر، حيث ألقي خطابا أوضح فيه أن الشعب الجزائري لن يتخلى أبدا عن وحدته الترابية، تضمن المؤتمر دعما كبيرا للقضية الجزائرية، فكان مع غيره من المؤتمرات يمثل دافعا معنويا فعليا لثورتنا على المستوى الدولي[5] حيث نوقشت القضية الجزائرية بشكل كبير وكان لها الحظ الأوفر من القضايا المعالجة فيه، وجاء في الختام البياني المؤتمر القرارات الآتية :

- مناهضة دول حركة عدم الانحياز الاستعمار الجديد
- إدانة سياسية التفرقة العنصرية في أي مكان في العالم
- اعتبار القوات الأجنبية التي تقيمها بعض الدول في أراضي الغير رغم معارضة الشعوب انتهاكا لحقها في السيادة والاستقرار

[1]_ مسعود صافي ، يامنة خالدي ، المرجع السابق ، ص39
[2]_جريدة المجاهد ،العدد 103 ، 1922/08/18، ص 09
[3]_ نجاح سلطان ، المرجع السابق ، ص 82
[4]_محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، المصدر السابق ، 183
[5]_ جريدة المجاهد ، العدد103 ،22/ 05/ 1961،ص11

- حق الشعوب في التصرف في مواردها الطبيعية[1]

كما تقرر بعد انتهاء أشغال المؤتمر بالمطالبة على ضرورة منح الاستقلال لجميع الشعوب و البلدان الواقعة تحت نيران الاستعمار، وخصص بالذكر الشعب الجزائري حيث أكد المؤتمرون علي دعمهم لكفاحه[2]

وخلاصة القول أن مؤتمر بلغراد قد شكل دعما قويا للقضية الجزائرية ،إذ أصبح الوفد الخارجي الجزائري يمارس نشاطه ضمن نطاق أوسع كما اكتسبت القضية الجزائرية مواقع دبلوماسية جديدة في عدة دول خاصة أمريكا اللاتينية ،كل هذا بفضل الدول الداعمة للقضية الجزائرية، خاصة يوغسلافيا التي كان لها دورا كبيرا في تواجد الجزائر في هذا المؤتمر، والحاحها على معالجة ودعم القضية الجزائرية فيه.

- **في هيئة الامم المتحدة والمفاوضات :**

إن الدعم الذي قدمته يوغسلافيا للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة كان واضحا وجليا، ففي كل الدورات كان تصويتها إيجابيا لصالح القضية الجزائرية حيث صرح الوفد اليوغسلافي في الدورة الرابعة عشر أن مهمة الجمعية العامة هي الإسهام في إيجاد حل سلمي، وأن المشاكل الوحيدة المعلقة هي التي تخص شروط إيقاف القتال، وتطبيق تقرير المصير التي لا يمكن تسويتها إلا عن طريق المفاوضات[3]

يمكن معرفة الدعم اليوغسلافي للقضية الجزائرية يوضح من خلال هذا الجزء من خطاب السيد تيتو رئيس يوغسلافيا في الدورة الخامسة عشر الأمم المتحدة، في أكتوبر 1960 حيث قال :" ...إن الشعب الجزائري الذي يواصل تضحيات كبرى يطالب بحقه الطبيعي، والشرعي في تقرير المصير ... هذا الحق اعترفت

[1]_ امينة مزيان ، جميلة يداوي ، حركة عدم الانحياز من خلال مؤتمري بلغارد والقاهرة 1964، اشراف سفيان صرصاق ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ ، تخصص الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي ،جامعة الجيلالي ،بونعامة خميس مليانة ،قسم التاريخ 2016 /2017 ،ص 70

[2]_امال اوكسل ، المرجع السابق ، ص 64

[3]_ جريدة المجاهد ، العدد 57 ، 1959/12/15، ص 07

به فرنسا، لكن المفاوضات التي تلته برهنت مع الأسف أن الفرنسيين لم يستخلصوا النتائج العملية المترتبة على الاعتراف بحق تقرير المصير... ولهذا تبحث الحكومة المؤقتة الجزائرية عن مخرج بواسطة استفتاء يجري تحت معية الأمم المتحدة، ونحن لا نطلب إلا أن نحيي، و نؤيد هذا الاقتراح... "، [1] وكان هذا التصريح اهم نقطة من مسار الدعم اليوغسلافي، في هيئة الأمم المتحدة للقضية الجزائرية [2]

أما بالنسبة للمفاوضات صرح السيد "دراغوا drago" الناطق بإسم كتابة الدولة الخارجية اليوغسلافية في ندوة صحفية عقدها في 19 مارس 1960م جاء فيه "...إن الحكومة اليوغسلافية ما إنفكت تعتقد ان التفاوض هو الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتسوية المشكل الجزائري، أما مواصلة الحرب فإنها لا يمكنها أن تحدث تعقيدات جديدة، وتتسبب في ضحايا آخرين إن تقرير المصير هو الطريق الوحيد الذي يمكن للشعب الجزائري من التعبير عن رأيه بكل حرية... "[3]

كما أدلى الناطق الرسمي باسم الحكومة اليوغسلافية في جوان 1960م، بتصريح جاء فيه :"...نتمنى ان يكون رد الجزائريين الخاص بالمفاوضات خطوة إيجابية، وأن يقوم الطرفان بمجوداتهما حتى يعبرا عن صدق نواياهما وتؤدي المفاوضات إلى نتيجة إيجابية... "، [4]هذه التصريحات خاصة بمسؤولي الحكومة اليوغسلافية، اكبر دليل على الدعم اليوغسلافي للثورة في المفاوضات حيث شجعت يوغسلافيا في العديد من المناسبات إلى الدخول للمفاوضات، لأنها كانت تراها الحل الوحيد لاسترجاع السيادة الوطنية الجزائرية.

[1]_ اسماعيل دبش ،المرجع السابق ،ص 186

[2]_ نفسه ، ص186

[3]_ مريم صغير ، المرجع السابق ، ص 383

[4]_ جريدة المجاهد ، العدد 71، 26/ 06 / 1960، ص 05

- **في باقي المؤتمرات والمناسبات :**

لم يتوقف الدعم الدبلوماسي اليوغسلافي للثورة الجزائرية ففي أي مناسبة أو فرصة كانت تظهر دعمها للقضية الجزائرية ،ومن أهم هذه المناسبات :

1)- المؤتمر الوطني للإتحاد الطلبة الجزائريين الذي حضر فيه اتحاد الطلبة اليوغسلافي في جويلية 1960م ، حيث أكد فيه ممثل الوفد اليوغسلافي السيد دراغانا dragana أن الطلبة اليوغسلافيين يتابعون بإهتمام كبير كفاح الشعب الجزائري، وأنهم يشعرون بالتقارب الكبير بين الشعبين والثورتين وفي اخر كلمة له قال :"...وأعتقد اعتقاداً جازما أن اليوم الذي سيحتفل بيه الطلبة الجزائريون بعيد استقلالهم أصبح قريب جدا، وحينئذ سنلتقي بكم من جديد فوق أرض الجزائر المستقلة... ".[1]

2)- وفي اجتماع جمع بين ملك المغرب والماريشال تيتو تناولا القضية الجزائرية ، وفي بلاغ مشترك أصدر عن محادثتهما أن المفاوضات ضرورية لحل مشاكل الدول، وفي هذا البلاغ أكد الرئيسان مساندتهما لنضال الشعب الجزائري من أجل استقلاله، ناديا بوجوب تحقيق تقرير المصير في حق الشعب الجزائري، دون تردد وكان البيان كالآتي : "... إن رئيسي الدولتين يستنكران محاولات صنع الشعب الجزائري من الحصول على استقلاله تلك المحاولات التي تهدد بصفة مباشرة السلم، في إفريقيا وفي العالم بصفة عامة، إن حل القضية الجزائرية لا يمكن إيجاده إلا عن طريق مباشرة حق تقرير المصير من طرف الشعب الجزائري ، ونحن نرحب بكل المجهودات المبذولة للوصول الى هذه الغاية[2]

3)- كما بعثت الرابطة الاشتراكية للشعب العمالي في يوغسلافيا برقية جاء فيها أن الرابطة الإشتراكية للشعب العمالي في يوغسلافيا بإسم المنظمات الاجتماعية السياسية تتضامن مع الشعب

[1]_مريم صغير ، المرجع السابق

[2]_جريدة المجاهد ، العدد 93 ، 10/ 04 / 1961 ، ص02

الجزائري، مؤمنة انه سيكلل بالانتصار التام وتحقيق الاستقلال الوطني، والوحدة الترابية الكاملة للجزائر وفي نفس السياق بعثت الرابطة اليوغسلافية للسلام، والاستقلال بين الشعوب برقية بمناسبة يوم الوحدة الترابية، بتاريخ 05 جويلية 1961 عبرت فيها عن أعمق مشاعر العطف، والتأييد، والمساندة للكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الجزائري، وذكرت فيها أن الشعوب اليوغسلافية ستستمر في تقديم مساعدتها، ومساندتها للمطامح العادلة وللحقوق الشرعية للشعب الجزائري في الاستقلال [1]

4)- وفي العيد السابع للثورة الجزائرية بعث الرئيس تيتو رئيس الجمهورية اليوغسلافية برقية إلى الرئيس بن خدة بن يوسف، أعرب فيها عن تحيته وتهنئته وتمنياته بالنصر، والسعادة والرخاء للشعب الجزائري[2]

5)- كما عبر رئيس جامعة النقابات اليوغسلافية، في مؤتمر الشغل بموسكو ب 13 ديسمبر 1961م عن مساندة يوغسلافيا للكفاح البطولي الجزائري، وأكد على أن يوغسلافيا كانت في مقدمة الشعوب التي ساندت الكفاح الجزائري، وما تزال تسانده وأكد أيضا انه بحاجة الى إعانة أكثر قوة وأكثر فعالية من جميع طبقات العمال في العالم[3]

III.1.ب الدعم الإعلامي:

لعب الإعلام اليوغسلافي دورا كبيرا، في نشر صدى وأحداث الثورة التحريرية ، في مختلف أنحاء العالم حيث كان لجريدة بوربا borba، النصيب الأكبر في تغطية و نشر كل ما يخص الثورة الجزائرية والتي

[1] _ جريدة المجاهد ، العدد100 ، 07/17/ 1961، ص 09
[2] _ جريدة المجاهد ، العدد 108 ، 13/ 11 / 1961 ، ص11
[3] _ جريدة المجاهد ، العدد 111 ، 25/ 12/ 1962 ص 02

أعدت سلسلة من حوالي 20 مقالا، تتحدث فيه عما يجري في الجزائر كما نقلت منها جريدة المجاهد ستة مقالات تتحدث فيها عن الاشتباكات التي كانت تدور بين الجزائريين والفرنسيين [1]

كان لصحفية بوربا عدة تدخلات وتعليقات حول الثورة حيث علقت على بيان 28 سبتمبر 1959 المبادر من الحكومة المؤقتة، والتي قبلت بمصير تقرير المصير الذي أقره" ديغول "حيث كتبت ما يلي :

" ...إنه جواب إيجابي وإنه يعد مشجعا ، ومن الممكن أن يؤدي تدريجيا الى تسوية النزاع الجزائري فعسى أن تدرسه بعناية... "،[2] وفي نفس السياق وصفت هذا البيان على أنه خطوة هامة نحو حل المسألة الجزائرية ، حلا سلميا وهو بمثابة مفتاح لباب التفاوض [3]

وعلى ذكر الدعم الإعلامي اليوغسلافي لابد أن نذكر بعض الصحفيين الشجعان الذين كرسوا مسيرتهم المهنية لتغطية الأحداث وسط الحرب وهم :

1)- "بيكار زدافكوbicar zdavc ":صحفي يوغسلافي ،كرواتي، يتكلم العديد من اللغات ، ورفيق الرئيس تيتو، خلال الحرب العالمية الثانية ،حيث كان رجل ثقته خلال حرب التحرير كان مراسلا حربيا لصحفية بوربا، تحلى بشجاعة نادرة لكونه قضى بضع أسابيع داخل مراكز الجيش الجزائري كتابه بعنوان "jazire"، ترجم بالفرنسية بعدها ، ويعني باللغة العربية الجزائر، ومن أعماله أيضا كتاب شهادات مراسل يوغسلافيا حول حرب الجزائر[4]

[1] _ عبد الملك بوختاش ، المرجع السابق ،ص 172

[2] _ جريدة المجاهد ، العدد 52 ، 05/ 10/ 1959 ، ص 05

[3] _ جريدة المجاهد ، العدد 56 ،30/ 11/ 1929 ، ص 06

[4] _ رشيد خطاب ، اصدقاء خاوة ،تر : مصطفى ماضي ، دار خطاب ، الجزائر ،2012، ص122

2)- زرانكو بيتشار zranco bitchere : هو أحد كبار محرري جريدة بوربا ،ومن ضباط الحرب التحريرية اليوغسلافية، قام بجولات عديدة بالجزائر أثناء الحرب التحريرية خاصة في الجبال ، حيث مكث في إحداها شهرا كاملا في صفوف جيش التحرير، وشاهد كفاحه وطريقة تفكيره واشترك في المكان والاشتباكات التي يخوضها المجاهدون ضد العدو، ومن أهم مؤلفاته كتاب الجزائر [1]

3)- ستيفان ليودوفيتشLyoudovitche stifan: ولد في 28 ديسمبر 1926 ببران صربيا، مصور فوتوغرافي، آمن بعدالة القضية الجزائرية، ودخل الجزائر عبر تونس، سنة 1959م وبقي فيها الى غاية 1962 ، وبعد خمسون سنة عاد إلى الجزائر بنفس الغاية والعاطفة والتأثير خلد في مئات الكيلومترات الصور والأشرطة حول حياة المجاهدين ومآثرهم ، ومن بين الصور المعروضة له في المتاحف صور المقاومة الجزائرية خلال الفترة (1959-1962) ويعتبر كذلك المصور الشخصي للرئيس اليوغسلافي تيتو tito[2].

كان الإعلام اليوغسلافي لا يفوت فرصة أو مناسبة إلا وأكد دعمه للقضية الجزائرية بمناسبة الذكرى السادسة للثورة الجزائرية ، أصدرت الصحافة اليوغسلافية أعدادا خاصة بالمناسبة، وأعطت صورة عامة للشعب اليوغسلافي، عما يعانيه الشعب الجزائري[3] وفي مظاهرات 11 ديسمبر 1960م خصصت الإذاعة و الصحافة اليوغسلافية برامج خاصة لحوادث الجزائر، ودعت الحكومة اليوغسلافية هيئة الأمم المتحدة لكي تتدخل بسرعة في الجزائر، وتقوم بتنظيم ومراقبة استفتاء الشعب الجزائري في حقه بتقرير مصيره.

[1] _ جريدة المجاهد ، العدد 107 ، 01/ 11 / 1961 ص28

[2] _ جمال الدين عمرواي ، مصورون اجانب في الثورة بين المهنة والصداقة ، مجلد المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، العدد 10، ص ص 469-471

[3] _ مريم صغير ، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962 ،المرجع السابق ، ص334

و في مجال الدعاية ، لعبت يوغسلافيا دورا هاما لصالح الثورة الجزائرية ، حيث قام الإعلام اليوغسلافي بطبع مجموعة جريدة المجاهد في ثلاثة أجزاء، وقامت مصلحة السينما اليوغسلافية بإنتاج أفلام وثائقية حول النضال التحرري في الجزائر، وكونت مجموعة من المصورون و السينيمائيين[1].

III .2الدعم المادي :

III .2.أ التموين و التسليح :

كانت يوغسلافيا من بين الدول الأوائل الأوروبية ، التي دعمت الثورة الجزائرية في الميدان العسكري، دون تردد وفي أزمة التسليح التي كانت تعيشها الثورة التحريرية خلال الفترة (1956-1957) ، تمكن السيد محمد لمين دباغين سنة 1957 من الحصول على الأسلحة التي بعثتها الحكومة اليوغسلافية كدعم عسكري للثورة التحريرية ، حيث تتمثل أساسا في خمسة وعشرون ألف (25000) قطعة سلاح منها، ألف مدفع رشاش سلمت إلى جيش التحرير بالحدود التونسية [2]ولم تتوقف المساعدات اليوغسلافية العسكرية ففي الفترة الممتدة مابين 1958و 1962 استطاعت ان تبعث المقدار التالي :

- بطارية من المدافع ب1 عيار 76ملم وحدة بستة ألاف (6000) قذيفة بطارية من نوع باف PAV عيار 20 ملم اثنا عشر وحدة بثمانية وأربعون الف(48000) خرطوش وعتاد للكتائب المدفعية ألفين (2000)حذاء
- رشاشات ثقيلة قدرت بسبعمائة وثمانية وستون(768) وحدة ألف وتسعمائة وعشرون رشاشة واحد وثلاثون ألف وتسعمائة وأربعة وخمسون (31954) وحدة من البنادق وحدة ذخائر مقدارها عشرون مليون و تسعمائة وستة وسبعون ألف وخمسمائة وأربعة وعشرون (20976524) وحدة

[1]_ شباني عائشة ، رواحي رشيدة ، المرجع السابق ، ص 154

[2]_ عبد المليك بوختاش ، المرجع السابق ، ص 243.

- متفجرات من نوع تيانتي TNT قدرت بخمسة ألاف (5000) كيلوغرام كوابل كهربائية وكل ما يتعلق بعتاد تحضير المتفجرات
- خمسون مركبة من نوع بيونير byounur و يبلغ وزنها حوالي ثلاثة أطنان و عشرة مركبات إسعاف صحي من نوعAR-55.[1]

وفي بداية سنة 1962 استقبلت يوغسلافيا ثمانين مناضلا من أحسن تقنيي ورشات الأسلحة من أجل تلقي تكوين متخصص في تصنيع الذخيرة والأسلحة الأخرى وأيضا البنادق والرشاشة ،كانت هذه البعثة تشكل النواة الأولى في الصناعة المستقبلية للأسلحة الجزائرية، وتحصل هؤلاء علي تكوين جيد وتوفقوا في مجال تصنيع الذخيرة والخطط الدراسية، لتصنيع النسخ و الأسلحة الجديدة.[2]

ناهيك عن إرسال حكومة يوغسلافيا عدة بواخر محملة بالأسلحة لدعم الثورة التحريرية منها، ما اعترضته القوات الفرنسية في عرض البحر الأبيض المتوسط وذكر منها :

1)– **باخرة سلوفينيا Slovenia** :تم شراؤها من يوغسلافيا وكلف بالعملية الدكتور دريس غنيش رفقة عقيد المكتب الثاني المصري فتحي الديب، وكان مقررا استلامها من قبل جيش التحرير الوطني ، على الحدود الغربية وتمريرها إلى الولاية الخامسة ، ولكن الخبر سرب لحظة شرائها إلى مصالح المخابرات الفرنسية التي تكررت الأمور تسير بصورة طبيعية كأنها لم تكن تدري بالموضوع[3] وبعد الانتهاء من تعبئتها وفي طريقها نحو الجزائر اعترضتها القوات الفرنسية بالبحر الأبيض المتوسط، بتاريخ 18 جانفي 1958 ، وكانت تحتوي علي كمية من الأسلحة و قدرت كالتالي :

[1]_ زدرافكو بيشار ، تاريخ الجزائر الى غاية الاستقلال ، تر: محمد وليد قرين ، معهد الابحاث في الحركة العمالية ، بلغراد يوغسلافيا 1967، ص 599

[2]_ بوداود محمد ، اسلحة الحربية ، بوزيد رشيد للنشر ، الجزائر ، 2016، ص 145

[3]_ بوداود محمد ، المرجع نفسه ، ص 98، وينظر إلى الملحق رقم (04) ص 121.

- ثلاثة ألاف (3000) بندقية مورز
- ألف و خمسمائة (1500) مسدس رشاش
- مائتين (200) بندقية رشاشة من نوع MG 34
- ثمانية وأربعون بازوكا
- خمسة عشر مدفع هاون 81 ملم
- ثلاثمائة وثلاثون (330) مدفع بانجلور
- أما بالنسبة للذخيرة فكانت محصلة كالتالي :
- خمسة وتسعون (95)طن من الذخيرة
- عشر ملايين و اثنان و عشرون ألف (1022000) خرطوش 7,92
- مائة (100) ذخيرة مدفع بانجلور
- ستمائة (600) قذيفة مدفع هاون
- مائتين (200) قذيفة للأسلحة المضادة للدبابات[1]

2)- الباخرة سربيجا sarbija :

كانت من بين البواخر التي تعرضت الى التهديد المباشر في البحر وكانت مهددة بالغرق ،حيث لم تتردد سفينة البحرية الفرنسية ،لوغاسكونLogascon، في إطلاق النار عليها لتهديدها ، و إجبارها على إتباعها

[1]-عبد المجيد بوزيد ، المرجع السابق ، ص 105

في يوم 15جوان 1960 ، على بعد 11 ميلا من الشواطئ المغربية، في الدار البيضاء دون ذكر الحمولة، أو تفاصيل أخرى عندها [1]

تعرضت الكثير من السفن اليوغسلافية هي الأخرى للقرصنة من طرف فرنسا نذكر منها :سفينة سلوفين للمرة الثانية في 02 مارس 1960 بالدار البيضاء ، و أيضا سفينة ريجيكا Rijika في 25 جوان 1960 وباخرة أخرى يوم 29 ديسمبر في مضيق جبل طارق، ولم يذكر أي شيء آخر عن هذه السفن سوى الاسم و التاريخ دون تفاصيل اخرى[2]

III .2.ب الدعم الصحي و التعليمي :

بدأت يوغسلافيا في استقبال جرحى جيش التحرير الوطني اعتبارا من سنة 1959م، حيث قامت باخرة يوغسلافية betika humijo،بمغادرة ميناء طنجة من نفس السنة و على متنها مائة جريح في حاجة إلى عمليات جراحية وتواصلت بعدها عمليات نقل الجرحى بانتظام وأحيانا كانت الباخرة التي تنقل الجرحى، بطنجة تمر على تونس لنقل الجرحى الموجودين فيها معها إلى يدرك يوغسلافيا كما كانت يوغسلافيا تقوم أحيانا بنقل الجرحى من تونس عن طريق الجو، وخلال عام 1960 تمكنت من إجلاء 200 جريح من أجل العناية الطبية [3].

كما قام الصليب الأحمر اليوغسلافي بإنشاء مركز للعلاج في قرية نمسان ضواحي مدينة تونس لعلاج جنود جيش التحرير الجزائري، الذين أصيبوا إصابات مشوهة في الحرب كهدية للجزائر، و قد أفتتح المركز يوم 23افريل 1960 و ترأس حفل الافتتاح الرئيس فرحات عباس وحضر أيضا السيد عبد الحميد مهري وزير

[1] _ محمد سعيد قاصري ، معابر ومسالك السلاح بالمملكة المغربية ودورها في تسليح الثورة الجزائرية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 25 ، 2017، 293

[2] _ محمد سعيد قاصري ، المرجع نفسه ، ص 294

[3] _ مصطفى خياطي ، المآزر البيضاء خلال الثورة التحريرية تر: نسبية غربية منشورات ANEP ، الجزائر ، (د ت) ، ص 504

الشؤون الثقافية والاجتماعية، وبن احمد رئيس الهلال الأحمر الجزائري و، "لالوفيتشlalouvitch"سفير يوغسلافيا بتونس وبعض ممثلي الاحمر التونسي و بهذه المناسبة ألقي السيد لالوفيتش خطابا فيه بكفاح الشعب الجزائري ، وعبر عن تصميم يوغسلافيا حكومة وشعبا على تعزيز مساعدتها للجزائر المكافحة [1].

كما قدم الصليب الأحمر اليوغسلافي في مساعدات أخرى، تمثلت في أدوات صناعية لتكوين مصحتين و مستشفيين لمعالجة اللاجئين الجزائريين وتتركب كل مصحة من أربعة أقسام ، تمثلت في قسم للتصوير الفوتوغرافي قسم للتصوير الوصفي قسم للعلاج، وقسم للمعالجة المستعجلة و يتركب المستشفى من 50سريرا ومن قسم الجر حات وتم إنجاز هذه المستوصفات، والمستشفيات بأحدث الآلات كلها من الصنع اليوغسلافيا قبل نهاية 1961، كما توجهت منظمة الصليب الأحمر اليوغسلافي بنداء الى جامعة منظمات الصليب الأحمر، و المنظمات العالمية تدعوها فيه الاضطلاع بدورها المتمثل في تخفيف آلام الضحايا، واللاجئين المستقرين في مراكز التجمع و إلى الإسراع لتقديم إعانتها الضرورية ،و بذل ما في وسعها من نفوذ وسمعة حتي تنهي هذه المهازل. [2]

استمرت المساعدات الصحية اليوغسلافية للجزائريين، حتى داخل تونس بواسطة سفيرها حيث كانت تزود باستمرار ممثلي جبهة التحرير الوطني، بأجهزة صحية وطبية لمعالجة ضحايا حرب التحرير الجزائرية كما أكد السفير اليوغسلافي بتونس، استعد بلاده الدائم لمضاعفة المساعدة اللاجئين الجزائريين بما فيها بناء مدارس لهم بتونس وكان التدعيم اليوغسلافي في اللاجئين محسوسا خاصة ، في المراحل الأخيرة من الحرب التحريرية بما فيها تقديم إعانات مالية.[3]

[1] _ جريدة المجاهد ، العدد 96، 22/ 05 / 1961 ص 11
[2] _ جريدة المجاهد ، العدد 110 ، 11/ 12 1961 ، ص 02
[3] _ جريدة المجاهد ، العدد 112 ، 08/ 01/ 1962 ، ص 02

ونذكر أيضا الإعانة التي قدمتها القيادة العامة للجيش اليوغسلافي، إلى جيش الجزائري والتي تمثلت في أجهزة صحية ، وأدوية في تاريخ 21جانفي 1961[1] ومن جهة أخرى فإن عددا كبيرا من الطلاب الجزائريين يزاولون دراستهم في الجامعات اليوغسلافية مجانا، حيث سمحت الحكومة اليوغسلافية عند قيام السلطات الفرنسية بحل الإتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين في 28 جانفي 1958 باستقبال 24 طالب جزائريا في جامعاتها [2]في مختلف التخصصات حيث كان يدرس 07 طلاب الآداب و 06 آخرين حقوقا ، وعلوم سياسية ،و اقتصادية، ويدرس 05 الباقون تخصص الهندسة، واستمر عدد الطلبة في التزايد حتى وصل إلى 41 طالبا في السنة الدراسية 1960- 1961.[3]

كما ساهم أطفال يوغسلافيا بالمساعدات وقاموا بإهداء أربع مدارس متنقلة الأطفال الجزائريين مع بداية أفريل 1961 و هذه المدارس المتنقلة بصديد جهود بذلها مجلس حماية الطفولة اليوغسلافية ، وهي منظمة تضم مليون من الأطفال تتراوح أعمارهم من 4 إلى 7 سنوات، وقد كون هذا المجلس لجنة قررت تنظيم حملة لجمع الأموال استمرت لمدة ثلاثة أشهر، واستعملت فيها كل وسائل الدعاية من صحافة وإذاعة وتلفزيون وصحافة الأطفال الخ... ،وأقيمت في كل المدارس صناديق لجمع الأموال، ومحصول هذه الحملة اشتريت به أربع مدارس متنقلة لكل منهما قسمان، ومكتب المدير ومكتب الحارس ولوازم الأقسام من مكاتب وطاولات وكراسي كما وجهت المنظمة المذكورة سابقا عشرة آلاف طرد (10000) بكل طرد منها ما يلزم الطفل من لباس و أدوات مدرسية (الثياب الأحذية... الخ) .[4]

[1]_ اسماعيل دبش ، المرجع السابق ، ص 188

[2]_ مريم صغير ، المرجع السابق ، ص 390

[3]_ عبد المليك بوختاش ، المرجع السابق ، ص 244

[4]_ عقيب السعيد ، دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير ،دار سنجاق الدين للكتاب ، الجزائر ، 2009 ، ص 180 _181.

خلاصة الفصل:

تتشكل حكومات أوروبا الشرقية في معظمها سندا حقيقيا للقضية الجزائرية ، من خلال ما قامت به من مبادرات تثبت تضامنها المطلق مع الجزائريين في كفاحهم ضد الاستعمار الفرنسي، فكانت تشكل سندا حقيقيا للثورة التحريرية ، من خلال مواقفها الإيجابية الذي تجسد في اعتراف هذه البلدان بالحكومة المؤقتة الجزائرية ، والذي عمل علي تغيير الرأي العام الدولي اتجاه الثورة التحريرية، ومساهمتها في دعم القضية الجزائرية في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، دون أن ننسى الدعم المادي بمختلف أشكاله الذي تحصلت الثورة الجزائرية ، من هاته البلدان ومن أبرزها يوغسلافيا.

خاتمة

خاتمة :

بعد عرضنا و تحليلنا لموضوع دور أوروبا في دعم الثورة الجزائرية يوغسلافيا أنموذجا 1954-1962 توصلنا إلى جملة من النتائج نوجز أهمها في الآتي :

شجعت الظروف المحلية والدولية الشعب الجزائري على الإيمان بالعمل المسلح، وإمكانية نجاح الثورة التحريرية يعود نجاح الثورة الجزائرية إلى إيمان الشعب بها وتضحياته، وإصراره على تحقيق إستقاله ووحدته والتخطيط المحكم لها

ان نجاح جبهة التحرير الوطني في إبراز الثورة الجزائرية، والتعريف بهما في الخارج كان مرتبطا بالدعم والمواقف القوية لبعض دول العالم من بينهما دول أوروبا الشرقية، ان دول أوروبا الشرقية لم تختلف في موقفها حول الثورة الجزائرية ، حيث أبدت دعمها الكامل للثورة التحريرية وتجلى ذلك في دعم الثورة دبلوماسيا في المحافل الدولية، وتقديم المساعدات العسكرية والمادية

ساعدت الضغوطات التي مارستها دول أوروبا الشرقية، وشعوبها خاصة يوغسلافيا في تسهيل عملية الوفود الجزائرية، في المحافل الدولية إدراج القضية الجزائرية ، مع القضايا الحساسة والمهمة التي يجب معالجتها

تعتبر يوغسلافيا من أوائل الدول التي اعترفت بالثورة الجزائرية، وعبرت عن دعمها الا مشروط لها

ان موقف يوغسلافيا العظيم مع الثورة الجزائرية، كان نقيا دون أي أغراض سياسية بل كان وليد بعض العوامل منها تشابه الثورتين اليوغسلافيتين والجزائرية إضافة الى أسس ومبادئ يوغسلافيا الخارجية لم تسمح لها بخيانة الثورة الجزائرية

الدعم اليوغسلافي تجلى في كافة المجالات الصحية ،و الاجتماعية، والدبلوماسية، وحتي الاجتماعية، انه لا يمكن إي ثورة ان يكتب لها النجاح ، بمعزل عن محيطها الخارجي فالدعم والمساندة، التي تتلقاه من مختلف

اليوغسلافيين هو جزء من الانتصار سواء كان دبلوماسيا، أو ماديا أو، معنويا فالدعم اليوغسلافي للثورة يعتبر مثالا عن المساندة والدعم ألا مشروط، وتعتبر الثورة الجزائرية نموذجا عمليا للانتصار حركات التحرر في العالم.

الملاحق

الملحق الأول: بيان اول نوفمبر 1954

نـداء الفاتح من نوفمبر سنة 1954

« أيها الشعب الجزائري ،

« أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية .

« أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا ـ نعني الشعب بصفة عامة ـ ، والمناضلين بصفة خاصة ـ نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الاعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل ، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا ، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية ، التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الافريقي ورغبتنا أيضاً هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الامبريالية وعملاؤها الاداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية .

« فنحن نعتبر ، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية ـ بعد مراحل من الكفاح ـ قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية . فإذا كان هدف أي حركة ثورية ـ في الواقع ـ هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية ، فاننا نعتبر ان الشعب الجزائري ، في أوضاعه الداخلية متحداً حول قضية الاستقلال والعمل . أما في الأوضاع الخارجية فان الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي وخاصة من طرف اخواننا العرب والمسلمين .

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد . فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال افريقيا . ومما يلاحظ في هذا الميدان اننا منذ

مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل . هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبداً بين الأقطار الثلاثة .

إن كل واحد منها قد اندفع اليوم في هذا السبيل ، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فاننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، وهكذا ، فان حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها ، محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين ، توجيهها سيء محرومة من سند الرأي العام الضروري ، قد تجاوزتها الأحداث ، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحاً ظناً منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية .

ان المرحلة خطيرة .

« أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلاً ، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة ، ان الوقت قد حان لاخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب اخواننا المغاربة والتونسيين .

وبهذا الصدد فاننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة ، ان حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة ، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى . الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية ، أن تمنح أدنى حرية .

« ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم : جبهة التحرير الوطني .

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة ، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية ، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية ، أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر .

ولكي نبين بوضوح هدفنا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي :

الهدف : الإستقلال الوطني بواسطة

1) اقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن اطار المبادئ الاسلامية .

2) احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني .

الأهداف الداخلية :

1) التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الاصلاح التي كانت عاملاً هاماً في تخلفنا الحالي .

2) تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري .

الأهداف الخارجية :

- تدويل القضية الجزائرية .
- تحقيق وحدة شمال افريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والاسلامي .
- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية .

وسائل الكفاح :

« انسجاماً مع المبادئ الثورية ، واعتباراً للأوضاع الداخلية والخارجية ، فاننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا .

« ان جبهة التحرير الوطني ، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما : العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض ، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله ، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين .

« ان هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء ، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية». وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلاً ولكن النصر محقق .

« وفي الأخير ، وتحاشياً للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم ، وتحديداً للخسائر البشرية وإراقة الدماء ، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة ، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة ، وتعترف نهائياً للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها ..

1) الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضاً فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري .

2) فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ .

3) خلق جو من الثقة وذلك باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الاجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة .

وفي المقابل :

1) فان المصالح الفرنسية ، ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة ، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات .

2) جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية ، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات .

3) تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والإحترام المتبادل .

« أيها الجزائري ، اننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة . وواجبك هو أن تنضم إليها لانقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته . ان جبهة التحرير الوطني هي جبهتك ، وانتصارها هو انتصارك .

« أما نحن ، العازمون على مواصلة الكفاح ، الواثقين من مشاعرك المناهضة للامبرياليين ، فاننا نقدم للوطن أنفس ما نملك » .

[1] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الاول، دار البعث، ط1، الجزائر، 1984، ص 250-254.

الملحق رقم 02: خريطة جمهورية يوغسلافيا

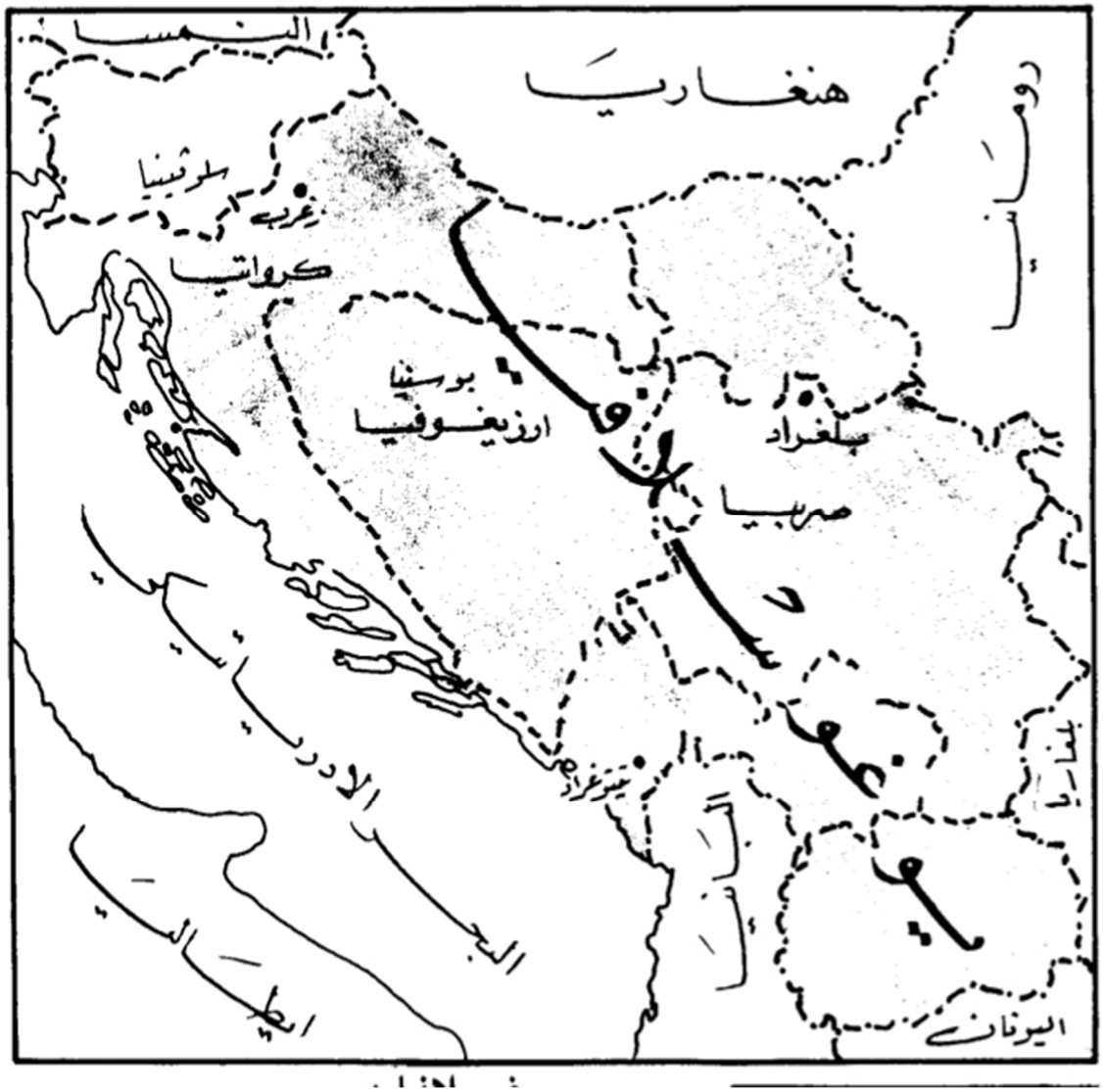

[1]

[1] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج07، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت لبنان 1994 ، ص 465

الملحق رقم 03: صورة لجلسة عمل بين أعضاء من الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة اليوغسلافية في بلغراد.

المجاهد

لسان حال المركز للجبهة للتحرير الوطني الجزائري

الاثنين ٢٣ ذو الحجة ١٣٧٨ – ١٩٥٩/٦/٢٩ – العدد ٤٥ – الثمن ٤٠ م – ف

لم تكن الزيارة الى يوغوسلافيا لمجرد حفلات الاستقبال والترحاب – وانما كانت – بالخصوص للعمل الكثير ولمثل العبورنا احدى جلسات العمل التي ضمت اعضاء الحكومتين اليوغوسلافية والجزائرية حول مائدة درس القضايا التي تهم علاقات البلدين والتي تفتح امامنا جديدة لتنقيل الحركة التحريرية بالجزائرية .

دى غول فى بلاد ... ماكيافيل (١)

الحج الى ... روما

ليس من باب الصدفة ان يكون البلد الذي اختاره الجنرال دى غول لزيارته الرسمية الاولى – هو ايطاليا . وليس من باب الصدفة ان تبذل السلطات الايطالية – كل هذا الجهود للتأثير على الرأى العام العالمي بهذه الاستضافة الفخمة .

ليس ذلك من باب الصدفة لان شارل دى غول يريد فعلا ان يمشي لرحلته الى "ايطاليا خطابيا سياسيا لا يخلو من خطورة على اقطار شمال افريقيا ، لم هي رحلة لتمشي – منطقيا – مع سياسة – جنون العظمة – الذي يتملك فرنسا بقدر ما يتناقص رصيدها من القوة الحقيقية . لم هي اخيرا رحلة لتدخل في نطاق « الرسالة الاستعمارية » التي اصبحت جزءا من تاريخ فرنسا في افريقيا .

انا نتذكر ان دى غول ما كاد يمضي شهرين فقط على توليه الحكم حتى ارسل الى ايزنهاور يطالبه بتخصيص "مكانة للفرنسا لتوازي مكانة امريكا وبريطانيا في تسيير دفة السياسة العالمية ، وقد اندهش الانكلو سكسون لهذا الطلب الذي يأتي من رجل عرف هزيمة ١٩٤٠ ولكنه منذ ذلك العهد الى اليوم يعمر على ان يضع يده النهزمة في عب البلدان التي اخرجوها من تحت اقدامي الاحتلال ، ولم يروا من المناسب حتى ان يجيبوه على مطالبه المغرور الرهيب .

ولم يفهم الانكليز والامريكان شيئا من تناقضات الرجل واستهتاره .

فهو من ناحية يواصل استنزاف دم بلاده في حرب خاسرة بالجزائر ، ولكنه من ناحية اخرى

البقية على ص ١١

(١) ماكيافيل مؤرخ ايطالي توفي في اوائل القرن السادس عشر اشتهرت فلسفته السياسية بقيامها على انكار كل القيم مهما كانت عليا لله في سبيل تحقيق الاغراض مهما كانت وضيعة" ومن صاحب الكلمة المشهورة : « الغاية تبرر الواسطة » .

1

[1] جريدة المجاهد العدد 45، 29 /1959/06، ص01.

الملحق رقم 04: صورة باخرة سلوفينيا التي احتجزت يوم 18 جانفي 1958

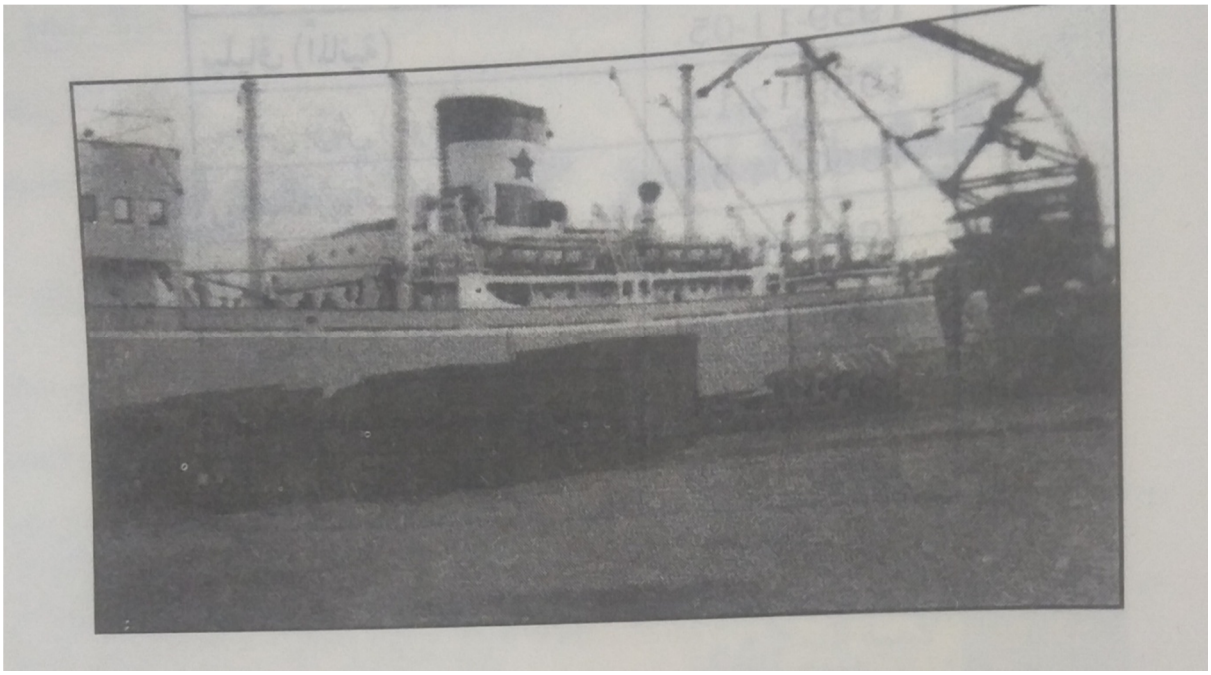

1

[1] سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 121

قائمة البيبليوغرافيا

1- المصادر:

1. احدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954 1962، مؤسسة الحداد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

2. بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة اول نوفمبر، دار النعمان، الجزائر، 2012.

3. بجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون 1960- 1961، تر: علي الخش، دار الرائد للكتاب، ط2، الجزائر، 2005.

4. بن خدة بن يوسف، جذور اول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر 2012.

5. بوزبيد عبد الحميد، الإمداد بالسلاح خلال الحرب التحرير الوطني شهادتي، ط2، وزارة المجاهدين، 2007.

6. بوضياف محمد، التحضير لاول نوفمبر، دار النعمان، لطباعة والنشر، ط2، الجزائر 2011.

7. بوعزيز يحي، الثورة في الولاية الثالثة التاريخية 1954-1962، ط2، دار الأمة للطباعة، الجزائر، 2010.

8. ـــــــ، من وثائق جبهة التحرير الوطنية الجزائرية 1954- 1962، ج1، دار البصائر للنشر، الجزائر، 2009.

9. تقية محمد، الثورة الجزائرية، تر: عبد السلام العزيز، دار القصبة للنشر، الجزائر، .2010.

10. حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عباد صالح المثلوثي، مؤسسة الوطنية المطبعية، الجزائر، 1994.

11. ـــــــ ، جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع، تر:كميل قصير داغر، ط1 دار الكلمة للنشر، لبنان، 1983.

12. زدرافكو بيشار، تاريخ الجزائر إلى غاية الاستقلال، تر: محمد وليد قرين، معهد الأبحاث في الحركة العمالية، بلغراد، يوغسلافيا، 1967.

13. زروال محمد، الاتصالات العامة في الثورة الجزائرية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2015.

14. سعد الله ابو قاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي 1954 1962، دار الغرب الاسلامي، ط1، لبنان، 2007.

15. عباس فرحات، تشريح حرب، تر: احمد منور، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

16. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1 دار العثمانية، الجزائر، 2013.

17. ـــــــ ، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار البعث، الجزائر، 1991.

18. ـــــــ،ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013.

19. كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من مناضل سياسي الى قائد عسكري 1946 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

20. ملاح عمار، محطات حاسمة في الثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2007.

21. نايت بلقاسم مولود بلقاسم، ردود فعل أولية داخل وخارج على غرة نوفمبر، دار الأمة، الجزائر،2007.

2- المراجع :

1. أزغيدي محمد احسن ، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحرير الوطنية الجزائرية 1956 - 1962 ، دار هومة ، الجزائر ، تقيم آسيا الشخصيات الجزائر ية ، دار المسلع للنشر والتوزيع ، الجزائر -2009.
2. احمد مسعود سيد علي، التطور السياسي في الثورة الجزائرية(1960-1961)، دار الحكمة للنشر، الجزائر 2010.
3. بشرى احمد، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، دار ثالة، الجزائر، 2009.
4. بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة اول نوفمبر، دار النعمان، الجزائر، 2012.
5. بن نادر الطيب، الجزائر حضارة وتاريخ الحضارات المتعاقبة وتاريخها المشرف، دارالهدى الجزائر، 1995.
6. بوبكر حفظ الله ، التموين و التسليح ابان الثورة التحريرية(1954-1962) ، وزارة المجاهد ، الجزائر، 2011.
7. بو حوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وغاية 1962، ط1 ،البصائر الجديدة للنشر، الجزائر 2013.
8. بوداود محمد اسلحة الحرية ، بوزيد رشيد للنشر، الجزائر، 2016.
9. بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية ، والجنرال ديغول (1958-1962) ، سنوات الحسم والخلاص مؤسسة بونة للبحث والدراسات، الجزائر، 2012.
10. بوضربة عمر، تطور النشأة النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1962) ، دار الارشاد الجزائر 2013.
11. تميم آسيا، الشخصيات الجزائرية، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
12. توهامي عمر، مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة ، دار حرم الله للنشر، الجزائر، 2013.

13. جبلي طاهر، الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية (1954-1962)،دار الأمة، الجزائر، 2015.

14. جويية عبد الكامل، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة (1954-1958)، ط1 ، دار الواحة للكتاب الجزائر، 2012.

15. خثير عبد النور، تطور الهيئات القيادية في الثورة التحريرية (1954-1962)، دار العلم والمعرفة للنشر الجزائر، 2013.

16. خليفي عبد القادر، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

17. خياطي مصطفى، المآزر البيضاء خلال الثورة التحريرية، تر : نسيبة غربي منشورات ANEP الجزائر (د ت).

18. دبش اسماعيل، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار هومة، الجزائر 1999.

19. رياض زاهر، استعمار إفريقيا، الدار القومية، مصر، 1965.

20. الزبيري محمد العربي وآخرون، مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962) ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

21. الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1962)، ج2، ط1 ، منشورات اتحاد الكتاب العرب سوريا، 1999.

22. ـــــ ، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2 ، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014.

23. السعيد عقيب، دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير (1955-1962) ، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2009.

24. سيد علي مبارك مريم، اعلام الجزائر، دار المعرفة ،الجزائر 2012.

25. شريط عبد الله ، الثورة الجزائرية ، في الصحافة الدولية 1955، دار هومة، الجزائر، 2010.

26. الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح او زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي ، دار القصبة للنشر، الجزائر 2003.

27. صغير مريم، المواقف الدولية من القضية الجزائرية(1954-1962)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009.

28. ضيف الله عقيلة ، التنظيم السياسي والاداري للثورة(1954-1962) ، ط1، البصائر الجديدة للنشر، الجزائر 2013.

29. طلاس مصطفى، والعسلي بسام، الثورة الجزائرية ، الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

30. العايب معمر، مؤتمر طنجة المغاربي، دار الحكمة، الجزائر، 2009.

31. عباس محمد، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

32. عبد القادر حميد فرحات عباس، رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

33. عمورة عمار، وداود نبيل، الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ الى غاية 1962، ج1 ، دار المعرفة، الجزائر 2009.

34. غربي الغالي،فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958)، غرناطة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009.

35. فركوس صالح، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

36. ـــــ ، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر (1912-1962)، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر 2011.

37. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج،1 دار العثمانية، الجزائر، 2013.

38. ـــــ ، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار البعث، الجزائر، 1991.

39. ـــــ،ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013.

40. لونيسي وآخرون،تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، ج،1 دار المعرفة، الجزائر، 2010.

41. مناصرية يوسف، دراسات وابحاث حول الثورة الجزائرية(1954-1962)، دار هومة، الجزائر، 2013.

42. منغور احمد، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار التنوير، الجزائر، 2012.

43. وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

3- الدوريات والمقالات :

3-1- الدوريات :

1- تلي رفيق ، موقف وردود الفعل الفرنسية على القضية الجزائرية في دورات هيئة الامم المتحدة 1954_1961 ، السنة الثالثة عشر ، العدد 50 ، ديسمبر .2020

3-2- المقالات :

2- برنو توفيق، مؤتمر طنجة 27-30 افريل 1958 والقضية الجزائرية من وحدة المصير الى تضارب المصالح في مجلة متون، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، 25 سبتمبر 2011.

3- بوضربة عمر، القضية الجزائرية في الامم المتحدة (1955-1957)، في مجلد البحوث التاريخية ، العدد 01 جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ، الجزائر مارس 2020 .

4- حافظ طالب حسين، استقلال كوسوفا ونهاية الصراع في يوغسلافيا، في مجلة كلية الآداب، العدد 98 مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، العراق، (د ت).

5- حمير صالح، القضية الجزائرية في مؤتمرات الكتلة الآفروآسيوية (1955-1961) ، في مجلة البحوث التاريخية العدد 01 ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020.

6- خالدي سعاد، نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة (1954-1962) ، في مجلة الاحياء، المجلد 21، العدد 28 ، جانفي 2021 .

7- سليم طارق ، موقف يوغسلافيا من أزمة السويس 1956م ، في مجلة بحوث الشرق الاوسط ، العدد 44 كلية الآداب، جامعة المنوفية، مصر، (د ت).

8- الطائي حسب عبد العالي، جمهورية يوغسلافيا وأقاليمها ، في مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، العدد 51 ، جامعة بابل، العراق، مارس 2021 .

9- علي وسام هادي، ومحمد وليد عبود، سياسة يوغسلافيا الاقتصادية (1965-1970) ، في مجلة دراسات في التاريخ، العدد 64، جامعة بغداد، العراق ماي 2018.

10- عمراوي جمال الدين، مصورون أجانب في الثورة بين المهنة و الصداقة، في مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 10 ، الجزائر، (د ت) .

11- قاصري محمد السعيد، معابر ومسالك السلاح بالمملكة المغربية ودورها في تسليح الثورة الجزائرية (1956-1961) ،في مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 25 ، الجزائر، 2017.

12- القبائلي امال، القضية الجزائرية امام الأمم المتحدة (1957-1985)، في مجلة المصادر، العدد 29 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر، الجزائر، (د ت) .

13- كليل عبد القادر، القضية الجزائرية في الامم المتحدة (1955-1961) ، في مجلة افكار وآفاق، العدد 08 جامعة الجزائر، 02 الجزائر 2016.

1. **4 – الجرائد** :
2. جريدة المجاهد، العدد 10، 05 / 09 / 1957
3. جريدة المجاهد، العدد11، 01 / 11 / 1957
4. جريدة المجاهد، العدد 23، 07 / 05 / 1957
5. جريدة المجاهد، العدد 26، 02 / 07 / 1958

6. جريدة المجاهد، العدد 34، 24 / 12 / 1958

7. جريدة المجاهد، العدد 48، 10 / 08 / 1958

8. جريدة المجاهد، العدد 38، 17 / 03 / 1959م.

9. جريدة المجاهد، العدد44، 14 / 06 / 1959

10. جريدة المجاهد، العدد 45، 29 / 06 / 1959

11. جريدة المجاهد، العدد 52، 05/ 10/ 1959

12. جريدة المجاهد، العدد 56، 30 / 11 / 1959

13. جريدة المجاهد، العدد 57، 15 / 12 / 1959

14. جريدة المجاهد، العدد 61، 08 / 02 / 1960

15. جريدة المجاهد، العدد 71، 27 / 06 / 1960

16. جريدة المجاهد، العدد 82، 14 / 11 / 1960

17. جريدة المجاهد، العدد 87، 16 / 01 / 1961

18. جريدة المجاهد، العدد 93، 10 / 04 / 1961

19. جريدة المجاهد، العدد 94، 25 / 04 / 1961

20. جريدة المجاهد، العدد 96، 22 / 05 / 1961

21. جريدة المجاهد، العدد100، 17 / 07 / 1961

22. جريدة المجاهد،العدد 103، 18 / 08 / 1961

23. جريدة المجاهد، العدد 107، 01 / 11 / 1961

24. جريدة المجاهد، العدد 108، 13 / 11 / 1961

25. جريدة المجاهد، العدد 110، 11 / 12 / 1962

26. جريدة المجاهد، العدد 111، 25 / 12 / 1962

27. جريدة المجاهد، العدد 112، 08 / 01 / 1962

28. جريدة المقاومة، العدد19، 15 / 07 / 1957

5- الرسائل الجامعية :

1. بوختاش عبد المالك ،مواقف الحكومات الاوروبية من الثورة الجزائرية 1954-1962 ،اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تاريخ معاصر ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، الجزائر، 2021/2020.

2. صغير مريم ، المواقف الدولية من القضية الجزئرية 1954-1962 ، اطروحة لنيل شهادة الدكنوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2004/2003.

3. ليتيم عيسى، دولة الديبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والعالم العربي، في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية (1954-1962) ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم، في التاريخ الحديث المعاصر، ج1، جامعة باتنة الجزائر، 2016/2015.

4. مسعودي احمد، العلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1962 ،اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2016/2015.

5. نجاح سلطان ،نشاط مكاتب جبهة التحرير الوطني في اوروبا، 1954_1962، اطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه تاريخ معاصر ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، 2021/2020.

6. بن فليس احمد ،السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية (1958-1962) ، رسالة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، سبتمبر 1985.

7. العايب معمر، مؤتمر طنجة ا1958، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث المعصاصر جامعة الجزائر ، الجزائر، 2002/2001.

8. فشار عطاء الله ، دور الدبللوماسية في انتصار الثورة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير قي قسم التاريخ ، جامعة الجزئر، الجزائر، 2001.

9. سعيود احمد، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 01 نوفمبر 1954 الى غاية 19 سبتمبر 1958، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

10. اوكسل امال، النشاط الديبلوماسي في المجال الافروآسيوي (1958-1962) ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي، الجزائر ، 2019-2018.

11. صافي مسعودة ، وخالدية يامنة، مؤتمر التضامن الافروآسيوي، القاهرة، 1957م مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث المعاصر، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2017/2016.

12. عائشة شيباني ورشيدة رواحي، مشكلة التموين والتسليح اثناء الثورة التحريرية 1954 -1962 الدول الاوروبية انموذجا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، 2017/2016.

13. عيشوش عمر ونعيجي سامي ، القضية الجزائرية في اهتمامات هيئة الامم المتحدة 1954-1962 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التلريخ تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر ، 2019/2018.

14. قحموش هاجر، التنافس التنافس بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية mna في المحافل الدولية منظمة الامم المتحتدة نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر، 2013/2012.

15. مزيان امبنة ويداوي جميلة ، حركة عدم الانحياز من خلال مؤتمري بلغراد 1961 والقاهرة 1964، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ،قسم التاريخ 2016 /2017 .

16. هاجر مجدل و مروة ساحلي و مريم عبايدية، التسليح خلال الثورة الجزائرية 1947-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2017/2016.

6- الملتقيات :

1- خالد الطاهر ، التضامن الديبلوماسي الافريقي في اطار حركات التحرر و انعكاساته على تدويل القضية الجزائرية (1954_ 1962) اعمال الملتقى الوطني حول دبلوماسية الثورة الجزائرية واشكالية تدويل القضية الجزائرية بين التحالفات الاقليمية والاستراتيجية الدولية ، سلسلة منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، يومي 30 و31 اكتوبر .2018

7- الموسوعات :

1. خطاب رشيد، أصدقاء الخاوة، تر : مصطفى ماضي، دار خطاب، الجزائر، 2012.

2. الكيالي عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، (د ت).

3. الكيالي عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية ج7 المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1994.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة: ..... أ

الفصل التمهيدي: ظروف اندلاع الثورة التحريرية وردود الفعل منها 05

I الظروف العامة لاندلاع الثورة التحريرية وأسبابها 06

II التحضير والإعداد للثورة التحريرية: 12

III اندلاع الثورة الجزائرية وردود الفعل الأولية عليها 25

الفصل الأول: مؤتمر الصومام وتدويل القضية الجزائرية (1954-1962) 33

I مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 35

II تدويل القضية الجزائرية في المؤتمرات الدولية (1954-1962) 44

III تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة (1954-1962) 62

الفصل الثاني: مواقف دول أوروبا الشرقية من الثورة الجزائرية والدعم اليوغسلافي لها (1954-1962) 74

I مواقف ودعم بلدان أوروبا الشرقية للثورة الجزائرية 1954-1962 76

II يوغسلافيا و موقفها من الثورة التحريرية (1954-1962) 86

III الدعم المعنوي والمادي اليوغسلافي للثورة الجزائرية (1954- 1962) 95

خاتمة : 112

الملاحق 114

قائمة البيبليوغرافيا 123

ملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع دعم دول أوروبا الشرقية للثورة الجزائرية يوغسلافيا "انموذجا"، حيث تم إلقاء الضوء على عدة نقاط مختلفة منها ما يخص ظروف اندلا ع الثورة والتحضير لها وردود الفعل حولها، ومنها ما يخص تطو ر الثورة من مؤتمر الصومام إلى تدويل بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية، ومنها أيضا دعم دول أوروبا الشرقية الثورة التحريرية الخاصة يوغسلافيا التي كان لها نصيب الأكبر في هذه الدراسة، حيث تعتبر يوغسلافيا من ابرز الدول الداعمة للثورة الجزائرية من خلال مواقفها ودعمها المادي والمعنوي لها دون أي أطما ع اقتصادي,أو سياسي, أو أطماع أخرى.

Abstract

This study dealt with the subject of Eastern European countries' depiction of the Algerian revolution as a "model", where several different points were highlighted, including the development of the outbreak, its preparation and the reactions around it, and what concerns it from an exhibition of fasting to the internationalization of the Algerian issue in international forums, and it is part of Supporting Eastern European countries, their developing countries, which had the largest share in this study, as Yugoslavia is considered one of the countries supporting the partial revolution, its positions and its material and moral support without any ambitions, political or other ambitions.